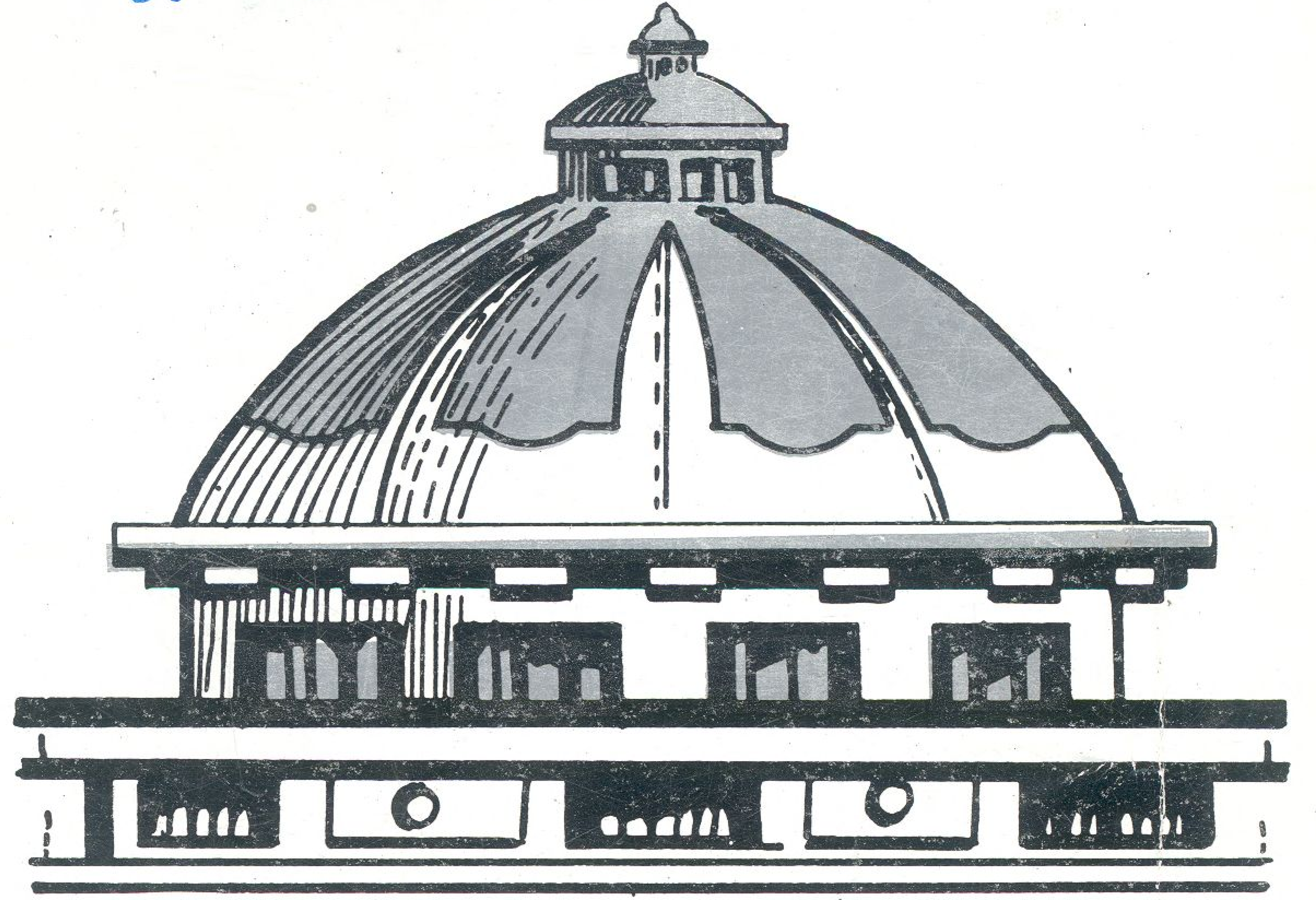
جمهورية مصر العربية
مجلس الشورى



سلسلة تقارير

مجلس الشورى

لجنة الخدمات

التقرير رقم ٢

نحو سياسة ثقافية للإنسان المصرى



جمهورية مصر العربية

مجلس الشورى

تقرير لجنة الخدمات

عن

نحو سياسة ثقافية للإنسان المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

حددت اختصاصات مجلس الشورى فى المادتين ١٩٤ ، ١٩٥ من الدستور إذ تنص المادة ١٩٤ على أن « يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية ، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات العامة والواجبات ، وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته » .

وتنص المادة ١٩٥ من الدستور على أن « يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلى :

١ - الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .
٢ - مشروعات القوانين المكملة للدستور .
٣ - مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .
٤ - معاهدات السلام والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة .
٥ - مشروعات القوانين التى يحيلها رئيس الجمهورية .
٦ - ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها فى الشئون العربية أو الخارجية » .

وتحقيقاً لهذه الأغراض فقد شكل المجلس ست لجان نوعية هى :

(أ) لجنة الشئون الدستورية والتشريعية .

(ب) لجنة الشئون المالية والاقتصادية .

(ج) لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى .

(د) لجنة الانتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة .

(هـ) لجنة الخدمات .

(و) لجنة الإنتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى .

وقد يتطلب الأمر فى بعض الأحيان تشكيل لجان خاصة ، أو لجان مشتركة لدراسة بعض الموضوعات التى تتصل بتخصصات متعددة .

ويسعدنى أن أقدم هذا التقرير الذى يمثل جزءاً من مجهودات مجلس الشورى التى قام بانجازها منذ بداية إنشائه فى نوفمبر ١٩٨٠ والتى بلغت حتى الآن ٧٢ تقريراً تضمنت عرضاً دقيقاً ، وتحليلاً أميناً للعديد من قضايا العمل الوطنى فى النواحى السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والإنمائية .

وفضلاً عن ذلك فمازال أمام المجلس الكثير من قضايا العمل الوطنى التى سوف يتصدى لها بالبحث والدراسة فى خدمة مصرنا العزيزة .

وإنى إذ أقدم هذا الجهد يطيب لى أن أسجل بالشكر والتقدير الجهود الكريمة التى بذلها السيد الأستاذ الدكتور محمد صبحى عبدالحكيم الذى تولى رئاسة المجلس فى الفترة من ١/ ١١/ ١٩٨٠ إلى ١٠/ ١١/ ١٩٨٦ ، والسيد الأستاذ الدكتور على لطفى الذى تولى رئاسة المجلس فى الفترة من ١١/ ١١/ ١٩٨٦ إلى ٢٢/ ٤/ ١٩٨٩ ، وكذلك ما قام به السادة الزملاء وكلاء المجلس ، وأعضاء اللجنة العامة ، ورؤساء اللجان النوعية ، والسادة أعضاء المجلس منذ إنشائه ، والعاملون بالأمانة العامة ، من جهود طيبة فى إثراء عمل المجلس الموقر .

وعلى الله قصد السبيل

فبراير ١٩٩٢

رئيس مجلس الشورى
دكتور مصطفى كمال حلمى

تقرير لجنة الخدمات

عن موضوع

نحو سياسة ثقافية للانسان المصرى

كانت لجنة الخدمات قد اختارت فى بداية دور الانعقاد العادى الرابع بعض الموضوعات لتقوم بدراستها واعداد تقارير عنها لعرضها على المجلس ، ومن بينها موضوع :

« نحو سياسة ثقافية للانسان المصرى »

وقد قامت اللجنة بدراسة الموضوع فى عدة اجتماعات ، كما عقدت اجتماعات خاصة لمناقشة موضوع الكتاب لماله من أهمية ، وانتهت الى اعداد هذا التقرير ، وضمنته فصلا خاصا بالكتاب كأداة من أدوات الثقافة .

هذا ، وقد استعانت اللجنة ، عند اعداد التقرير ، بمجموعة من أوراق العمل التى قدمها السادة الأعضاء وبعض الأجهزة خارج المجلس ، وقد بلغ عدد ما رجعت اليه فى هذا الصدد ٣٠ ورقة وبحثا ، كما استعانت بتقاريرها السابقة عن « تنمية الانسان المصرى » و« تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة » و« المشاركة الشعبية » ، وقد ناقشت اللجنة الموضوع فى اجتماعاتها التى عقدتها فى أيام ١٩٨٤/١/٢١ و١٩٨٤/٢/٦ و١٩٨٤/٢/١٩ و١٩٨٤/٢/٢٠ و١٩٨٤/٣/٤ و١٩٨٤/٣/٥ و١٩٨٤/٣/١٧ و١٩٨٤/٣/٣١ و١٩٨٤/٤/١٤ .

وقد حضر بعض اجتماعات اللجنة ، خاصة عند مناقشة موضوع « الكتاب » كل من :

التقرير كما وافق عليه المجلس فى صورته النهائية فى جلسته الخامسة من دور الانعقاد العادى السادس المعقودة صباح يوم الاثنين ٢٦ من ربيع الأول سنة ١٤٠٦ هـ ، الموافق ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ م .

السيد الدكتور محمود صلاح الدين حامد ، وزير المالية .

السيد الدكتور عز الدين اسماعيل ، رئيس الهيئة العامة للكتاب (سابقا) ورئيس أكاديمية الفنون حاليا .

السيد الدكتور ممدوح البلتاجى ، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات .

السيد الأستاذ حسين سكر ، رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للبريد .

السيد الأستاذ محمد حسام الدين ، الأمين العام المساعد لمجمع البحوث الاسلامية .

كما حضر بعض السادة أصحاب دور النشر والطباعة والتوزيع وبعض المفكرين والكتاب .

وتم اعداد مشروع تقرير عرض على اللجنة فى اجتماعها يوم ١٩٨٥/٢/١٠ فوافقت عليه ، وعرض على المجلس فناقشه فى جلساته الخمس التى عقدت فى أيام ١٩٨٥/٢/١٨ و١٩٨٥/٣/٣ و١٩٨٥/٣/٤ و١٩٨٥/٣/١٦ تحدث فيها ٣٩ عضوا ووزيران - السيد وزير الثقافة ، والسيد وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى .

وقد نوقش التقرير مناقشة مستفيضة ، وأحدث ردود أفعال كبيرة سواء داخل المجلس أو خارجه ، فاهتمت به جهات كثيرة ، وكتب عن الموضوع كثير من الأدباء والمفكرين .

وقد وافق المجلس فى جلسة يوم ١٩٨٥/٣/١٦ على اعادة التقرير الى اللجنة لاعداده فى صورته النهائية .

السيد رئيس مجلس الشورى ، السادة الأعضاء :

اطلعت اللجنة على ما دار فى المجلس من مناقشات حول موضوع

الثقافة فى مصر بمختلف جوانبه ، وعلى الآراء والأفكار والمقالات التى قدمها الأدباء والمفكرون فى مختلف الصحف وانتهت من هذا كله الى التقرير فى صورته النهائية .

وقد أقرته اللجنة فى اجتماعها الذى عقدته فى يوم ١٣/١٠/١٩٨٥ .

ويتضمن التقرير :

القسم الأول : مدخل عام .

القسم الثانى : مفاهيم وقضايا أساسية .

القسم الثالث : المجالات الثقافية فى تنمية المواطن المصرى .

القسم الرابع : الواقع الحالى للعمل الثقافى فى مصر .

القسم الخامس : نحو سياسة ثقافية .

مقـدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إن الله لا يُغيِّر مَا بقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ .

« صدق الله العظيم »

السيد رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

كانت لجنة الخدمات قد عرضت على المجلس الموقر فى دور انعقاده الثالث تقريرا عن تنمية الانسان المصرى ، وافق عليه المجلس فى جلسته المعقودة فى العاشر من أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، وقد تضمن هذا التقرير فيما تضمن مقومات الشخصية المصرية وسماتها الأصيلة ، وحدد مواصفات الانسان الذى نريد تنميته ، وتناول قنوات هذه التنمية ، وكان من بينها التعليم والثقافة .

وقد رأت لجنة الخدمات فى دورتها الرابعة أن موضوع ثقافة الانسان المصرى من الموضوعات التى تحتاج الى مزيد من الدراسة ، وخصوصا حينما تنظر الى الثقافة فى مفهوم شامل لا يقف عند حد تزويد المواطن بقدر من المعرفة والفن والأدب .. الخ ، وانما يتناول الشخصية الانسانية من جميع جوانبها وبخاصة جانبها القيمى الذى هو أساس السلوك ، ولهذا قررت أن يكون من بين الموضوعات التى تدرسها ، على أن تبدأ فيه بالأساس الذى تصدر عنها الثقافة وهو « السياسة الثقافية » ومن ثم تساءل أعضاء اللجنة :

ما هى سياستنا الثقافية التى يبنى على أساسها الانسان فى مصر ؟ ومن هنا برز الموضوع المعروض على المجلس الموقر : « نحو سياسة ثقافية للانسان المصرى » .

السيد رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

لقد حدث ، بعد ما فرغت اللجنة من مناقشاتها ، أن عهدت الى

المرحوم الأستاذ عبد المنعم الصاوى ، عضو اللجنة ، صياغة التقرير المبدئى للموضوع تمهيدا لعرضه على المجلس ، ولقد وقع عليه الاختيار لصلته الوثيقة بالعمل الثقافى صحفيا وكاتبا وأديبا ووزيرا للثقافة فى فترة من فترات حياته ، ثم انه كان قد أعد ورقة عمل عن الموضوع افتتحت بها اللجنة مناقشاتها ، وكانت له آراؤه المدروسة البناءة فى خلال الاجتماعات والمناقشات .

ولكن شاءت ارادة الله أن يكون الزميل الكريم الى جوار ربه قبل أن يعد صياغة الموضوع . وتنتهز اللجنة فرصة عرض الموضوع على المجلس الموقر لتحيي ذكراه العطرة وتستذكر سيرته الطاهرة وتدعو الله أن يتغمده بواسع رحمته ورضوانه .

السيد رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

ان الموضوع المعروض على حضراتكم هو فاتحة عدة موضوعات عن الثقافة فى مصر سوف تدرسها اللجنة فى المستقبل باذن الله .

القسم الأول

مدخل عام

كان العرب القدامى يعرفون الأدب بأنه الأخذ من كل شيء بطرف ، ومعنى هذا أن يتوافر للأديب مجموعة من المعارف تتناول الوجود ، وعناصر الجمال فيه ، وأثر ذلك على السلوك ، وعلى المهارات وأساليب استعمالها ، تعبيرا عما فى النفس الانسانية من عناصر كامنة فيها أو ظاهرة عليها .

وعندما نستعرض هذه المؤثرات على الشخصية الانسانية نجد أنها تشمل الآداب والفنون والعادات والتقاليد والتاريخ بكل فروعه دون أن نستبعد العلوم من حيث قدرتها على تغيير أنماط الحياة وتطوير هذه الأنماط جيلا بعد جيل ، وفقا للتطور ، واستيعاب العلم لكثير من أنشطة الانسان فى الحياة .

اذن نستطيع أن نقول اليوم – فى غير تزيد – ان مفهوم العرب القدامى للأدب كما عرفوه هو مفهوم الثقافة على أيامنا هذه ، ومن أجل هذا وقع اختيارنا على الحديث الشريف « أدبنى ربى فأحسن تأديبى » ليكون شعارا لهذه الدراسة ، وهل هناك من هو أعلى منزلة من صاحب الحديث الشريف ثقافة وأدبا ؟! .

كما أننا نستطيع أن نقول مطمئنين . أن الثقافة هى الانسان ؛ فكرا ووجدانا وأداء . فالانسان يستطيع بفكره أن يقف على المعارف المختلفة ويستطيع بوجدانه أن يشعر بمكانه فى المجتمع وموقعه مع الآخرين وأن تنمو فيه القدرة على تذوق الجمال والفضيلة والحق . ومن هنا يتكون له مزاج خاص يستلهم به مالا يتوافر لسواه .

والأخذ من كل شيء بطرف – كما عرف العرب الأدب – لا يتم

الا بالمعارف المختلفة ، من خلال تفتح عقلى يستوعب حكمة العصور ، وشفافية وجدانية تبين ما وراء الطبيعة دون الاكتفاء بمظاهر الاشياء . والعقل والوجدان والمعرفة تصب كلها فى الأداء ، أو فى الارادة الانسانية ، لتصبح هذه الارادة أقوى من المصاعب التى تتعرض لها وأكثر صبرا على المكاره وأمضى عزما عند التحدى أو الاختيار .

بهذا تصبح تنمية الانسان على أسس ثقافية هى الصيغة التى تضمن له القوة والصلابة ، فلاينهار عند أول امتحان .

وتنمية الإنسان على الأسس الثقافية لا تعنى أن يصبح كل الناس شعراء أو فنانين ، وانما تعنى أن يتوافر فيهم قدر مشترك من الثقافة كفيل بأن يعمق انتماءهم الوطنى ، ويحميهم من الوهن الاجتماعى ، وأن يقوى فيهم عناصر المقاومة ضد الغزو الثقافى ، وأن يكفل لهم الانتصار على أنفسهم بما يرتبطون به من قيم وانتماء ، تغذيها ثقافة أصيلة متجددة ومتطورة .

ولنأخذ تجارب الحروب ، وكيف يتحقق فيها النصر ، ولمن يكون هذا النصر .

ان الذين انتصروا فى الحربين العظميين ، انما انتصروا بالقدر المشترك من الثقافة بين مواطنيهم ، بينما هزم من تعالى بتفوقه وصدع رءوس الناس بالجلبة والضوضاء .

لقد كان السلاح موفورا بين الأطراف المتحاربة ، ولكن الشىء الذى تميز به المنتصرون هو الانسان حامل هذا السلاح .

ونحن فى هذه المنطقة من العالم ، توافر لنا من التجارب ما يؤكد هذه الحقيقة ، ففى سنة ١٩٦٧ كان لدينا سلاح ، لكن السلاح وحده لم يحسم الحرب لصالحنا ، وعندما توافر لنا الانسان القادر على تحمل المحنة فى جلد وتجلد انتصرنا فى سنة ١٩٧٣ بنفس السلاح الذى هزمنا به فى سنة ١٩٦٧ ، ولاشك فى أنه كان على رأس العوامل المؤدية الى هذا

الانتصار أننا كنا نملك قدرا من الثقافة المشتركة أو الوجدان الوطنى المشترك ، فى مناخ من الحرية والديمقراطية ، مما لم يكن متوافرا فى سنة الهزيمة .

وهناك - بعد هذا القياس - حديث يجب أن يسجل . فنحن نطالب بزيادة الانتاج من خلال خطة موضوعة .

والخطة تحتاج دائما الى عنصرين أساسيين حتى يمكن أن تؤتى ثمارها :

العنصر الأول : هو توافر الأمن ، لأنه لا تنمية بغير أمن ، والانسان بطبيعته لا يقدم على مشروع للتنمية الا اذا وفر لنفسه ولماله الأمن والاطمئنان .

أما العنصر الثانى واللازم لأية خطة فهو توفير الأمن العقلى والوجدانى لأصحاب هذه الخطة ، وهذا يعنى ضرورة الثقافة للتنمية ، وسنجد أن أكثر الدول قدرة على التنمية هى الدول التى تشيع الثقافة بين مواطنيها ، لأن الثقافة - فى النهاية - سلاح يحمى المواطنين من الاستغلال وتحكم الفردية والانانية وحب الذات فى أى مجتمع ، كما أنها تضفى على عمليات التنمية صبغة انسانية تكاملية شاملة .

ثم هناك حقيقة أخرى يجب ألا نغفلها ونحن نتحدث عن علاقة الثقافة بالتنمية ، فحين ينشغل المجتمع ويسخر طاقاته المختلفة للتنمية فان الثقافة تصبح أكثر ضرورة منها فى المجتمع المتعطل المتراخى .

ان مجتمع التنمية هو مجتمع العاملين ، لا المتعطلين ، مجتمع الذين يعملون ، علماء كانوا أو مهندسين أو اقتصاديين أو أيدى عاملة أو سواهم .. وكلهم يحتاجون الى الترويح عن النفس لتتجدد فيهم طاقات العمل من خلال أدوات الثقافة جميعا ، فى المسرح أو فى السينما أو فى قاعات الموسيقى أو فى معارض الفنون أو بين دفتى كتاب يزيد من معارف

من يتناوله ، ويشف بين صفحاته وجدانه ، فتقوى ارادته بمستوى ما هو مطلوب من العاملين من انجازات .

من هنا تصبح الثقافة من الزم الضرورات لخطط التنمية وبرامجها التنفيذية .

ومن هنا تصبح المطالبة بالتنمية الثقافية مطالبة بنجاح خطط التنمية .

ومن أجل هذا فان المستنيرين من المخططين الاقتصاديين ، ومخططى المدن الجديدة يقيمون المرافق الثقافية كما يقيمون الأبنية الأساسية للمجتمع الجديد .

****

وبعد ، فهذه مبادىء أساسية تؤكدها النظرة الى العالم الذى نحيا فيه ، وهو على كل حال ليس عالما واحدا ، فان سرعة التقدم قد قسمت هذا العالم الى قسمين على أساس التقدم والتخلف .

وفى عالم المتقدمين ، نجد اهتماما بالمرافق الثقافية ، على عكس ما نجد فى عالم المتخلفين حيث تقام مدن بلا مكتبة عامة واحدة أو قاعة للاستماع الى الموسيقى ، أو مسرح أو دار للعرض السينمائى .

الثقافة وتنمية الانسان المصرى

السيد رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :

لقد سبق لمجلسكم الموقر ان درس موضوع « تنمية الانسان المصرى » وحددت الدراسة العناصر الأساسية التى ننشدها فى تنميته ، وتناولت الوسائل التى تتبع فى بلوغ هذه الغاية وفى مقدمتها «التعليم والثقافة» ، وكان من بين التوصيات التى أقرها المجلس فى هذا الصدد توصية تنص على : « وضع استراتيجية للعمل الثقافى على صعيد الدولة مدعومة بالاعتمادات المالية المناسبة والقوى البشرية المؤمنة بالعمل » .

ولقد رأت لجنة الخدمات ، بعد أن انقضى أكثر من عامين على صدور تقرير المجلس ، أن تقوم بدراسة تناقش فيها هذا الموضوع الحيوى الذى كان ينبغى أن يجد طريقه الى التخطيط والتطبيق منذ زمن بعيد ، ولقد حاولت اللجنة أن تجد ، فيما وضعته الدولة من سياسات وخطط ، سياسية أو خطة شاملة لثقافة الانسان المصرى ، فلم تجد الى ذلك سبيلا ، ولا تزعم اللجنة أنها سوف تقدم هذه السياسة أو الخطة ، وإنما هى محاولة منها لوضع تصور للمعالم الرئيسية للطريق ، ومن أجل هذا سميت « نحو سياسة ثقافية للانسان المصرى » .

وعلى المختصين – بعد ذلك – أن يستأنسوا بها ثم يضعوا التفاصيل فى ضوء ظروفنا وامكاناتنا المتاحة ، بحيث يتضح فى خطة العمل الثقافى دور كل قطاع من قطاعات التوجيه والتثقيف تحقيقا للأهداف التى ذكرناها آنفا .

القسم الثانى
مفاهيم وقضايا أساسية

مفهوم الثقافة :

لم نحاول فى الصفحات السابقة أن نقف عند تعريف معين للثقافة نظرا لكثرة التعاريف وتفرعها وتداخلها بل والتناقض فيما بينها أحيانا ، ولعل الأصوب – توضيحا لمفهوم الثقافة الذى يعنينا فى هذه الدراسة – أن نقف عند مفهوم لا خلاف عليه ، ومما يقرب هذا المفهوم أن نقرن « الثقافة » بالعلم على سبيل الموازنة ، ويمكننا هنا أن نقول : « العلم لا وطن له ، أما الثقافة فلها وطن » ، ذلك أن المعرفة العلمية واحدة بالنسبة للانسانية جمعاء أيا كان انتماء العالم الذى يكتشف الحقيقة العلمية ، أما الثقافة فانها ترتبط بتراب الأرض التى تقوم عليها وحياة الشعب الذى يبنيها ، فهى تستقى من وطنها الأسس التى تبنى عليها والمبادىء التى تلزم نفسها بها ، وهى تعبر فى صدق عن واقعه وآماله وطموحه الى ما هو أفضل . وهكذا فاننا لا نتصور ثقافة العرب من غير أرض الكنانة وأبنائها وتاريخ حياتهم على هذه الأرض ، وبذلك فان ثقافتنا لها مضمون وطنى وقومى لا نستطيع أن نفرغها منه أو أن نكتفى بالاطار الانسانى لمفهوم الثقافة .

وقد أشرنا من قبل – حين ضربنا مثل الحرب – الى القدر المشترك بين المواطنين فى مجتمع ما ، والذى يمثل ثقافة هذا المجتمع ، ومن هنا يمكن أن نحدد مفهوم ثقافة المواطن فى هذا المجتمع بأنه الجانب الفكرى والروحى من الحياة الذى يستمد وجوده من جذور عميقة ، من أصل ينتمى اليه ، ولغة يتحدث بها – بما تحويه من تراث أدبى وشعبى – ومعتقدات يدين بها ، وأخلاق وعادات أصيلة .. الخ مما يؤدى به الى تكوين رؤية خاصة يرى بها الكون والانسان ، وتقوم على هذه الرؤية

نظرته الى الأمور قبولا أو رفضا ، ومن ثم نستطيع أن نقول ان الثقافة هى جماع الموروث الحضارى والروحى والدينى والفكرى للانسان بالاضافة الى اتصاله بمعارف العصر وعلومه ، وبحيث ينتهى كل ذلك الى سلوك حضارى ، فليست الثقافة ، اذن ، مجرد مجموعة من المعارف أو القيم ، وانما هى ترجمة لهذه القيم والمعارف الى سلوك معين ، وهذا هو ما يجعل مجتمعا ما مثقفا ، وآخر غير مثقف .

وحينما تجتمع الأمة على قدر مشترك – الى حد ما – من هذه الرؤية ، يمكن القول بأن هذه هي ثقافتها ، فحين نقول « ثقافة مصرية » فان المقصود – طبقا لما تستهدفه دراستنا هذه – هو أخذ المواطنين بما يؤدى بهم الى تكوين حالة وجدانية ذهنية عندهم تكون – كما أشار تقرير تنمية الانسان المصرى – « هى مداره فى القبول والرفض .. فى الرضى والسخط ، أمام ما يجرى حوله من أحداث ومواقف » ، وبحيث يشترك مع غيرها من بنى وطنه فى هذه الرؤية العامة ، أو الاطار العام ، أو « القدر المشترك » الذى أشرنا اليه آنفا .

وهكذا يصبح مجال العمل الثقافى هو السعى لايجاد هذه الحالة الوجدانية الذهنية ، فى ضوء مقومات الانسان المصرى التى ذكرناها من قبل ، وعن طريق أدوات الثقافة المختلفة التى سوف نناقشها فيما بعد .

الذاتية الثقافية لمصر :

لايمكن التحدث عن مستقبل الثقافة فى مصر دون الحديث عن ماضى الثقافة فيها ، فان الثقافة ليست مجرد ما يترتب على معرفة القراءة والكتابة من اتساع الافق ، ولا ما يترتب على اتصال مصر بالعالم الخارجى مما يوسع أفق الثقافة فى مجال الاتصالات الثقافية والفكرية ، وانما هى تتصل بأسباب الحياة ومقوماتها ومظاهرها ، فقد اتصلت الثقافة فى مصر بنشأة الزراعة ، واتصلت بصفة خاصة بما نسمية (المدنية) وهى جانب من جوانب الثقافة يتصل بالمظاهر المادية للحضارة كالبناء وغيره ، كما اتصلت بالحضارة فى معناها الأوسع الذى يشمل الثقافة والمدنية جميعا .

فالثقافة فى مصر ، إذن ، لها أصول بعيدة تختلف عن ثقافة كثير من الأمم والشعوب الأخرى المحدثة التى وصلت اليها الثقافة منقولة وليس كما نشأت فى مصر متأصلة ، اذ كانت تعبيرا عن حياة مصر خلال التاريخ ، بل كمحصلة لهذه الحياة منذ بدأ الاستقرار على أرض الوادى ، ومنذ عرف الانسان البيئة وغير فيها ، ثم عاش حياته بمدنيته وثقافته وحضارته التى غالبت الزمن ، واحتفظت بذاتيتها بالرغم من التيارات والغزوات الخارجية ، عسكرية كانت أو فكرية .

ويطول بنا الحديث اذا أردنا استقصاء عناصر الذاتية الثقافية لمصر ، ويكفى أن نورد هنا بعض منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ – كان الدين عنصرا اساسيا فى الذاتية الثقافية لمصر ، فنحن شعب قد تداولت بينه صور العقائد من مصر القديمة الى مصر المسيحية ثم الى مصر الاسلامية ، ومع ذلك فقد انتظم فكرنا وسلوكنا الدينى مسلكا واحدا هو رحابة الفكر وعدم التعصب ، لقد عاش المصرى منذ أقدم العصور من أجل آخرته التى آمن بها ، فعندما جاءت المسيحية قامت الكنيسة القبطية فى مصر متخذة طابعا مصريا وقفت به مدافعة عن الحرية فى وجه الطغيان الرومانى ، ثم جاء الاسلام فصحبته الصيغة المصرية السمحة التى تقوم على الفهم والتعاون والتآخى بين الناس مسلمين وغير مسلمين .

٢ – ربطت الثقافة المصرية بين الحياة الأولى والحياة الأخرى ، وبين العمل الفردى والعمل الجماعى ، وربطت بين المشاركين فى العمل الثقافى الذى بنى المدنية والحضارة . ولاتزال آثارنا كلها شاهدة على ذلك خلال مختلف العصور ، مع الاشارة الى روح التكامل الشعبى التى تم بها كل عمل كبير فى مصر ، ونضرب لذلك مثلا ببناء الأهرام . وكان المصرى خلال تاريخه يعشق النظام فى عمله ، عرف الحكومة واعترف لها بدورها ، حيث كان للفرد حقه

وحرمته ، ولكن كان عليه دائما تكليف الارتباط بالجماعة .

٣ - تأثرت الثقافة بالموقع الجغرافى الذى أدى الى اتصال مصر بالعروبة والثقافة العربية حتى من قبل دخول العرب والاسلام فيها بفترة طويلة ، اذ كانت صلاتها بالعروبة على الدوام صلات دم وصلات فكر وتشابك فى التاريخ والحياة ، كما كانت بطبيعتها صلات تأثير وتأثر متبادلين بين مصر وما حولها من الجانبين .

وكذلك كان اتصال مصر بالشمال اتصالا يقوم على الأخذ والعطاء .

٤ - كانت ثقافة مصر دائما متوازنة ومتكاملة ، فقد عرف عن المصرى من قديم أنه صاحب سجية بسيطة وغريزة مهذبة ، وأنه قد صقل عقله ودرب يده ، فعرف قبل غيره حقائق الأشياء ، وشارك بيده فى بناء المدنية والحضارة والفن .

٥ - كانت الثقافة فى مصر على الدوام نمطا للحياة ، ولسلوك الفرد المثقف فى مجتمعه ، وكانت تستند فى ذلك الى ما توارثناه من قيم وتقاليد ، والى تربية الضمير والذوق العام فى الحياة ، كما كانت تقوم على أساس العطاء قبل الأخذ ، وعلى أساس التكامل والتكافل بين صاحب الثقافة يعطيها فى غير من ، وصاحب الحق فيها يتقاضاها حقا مشتركا بينه وبين سائر الناس . ومن هنا فقد جاء سلوكنا الشعبى العام معبرا عن مدى ازدهار ثقافتنا ، وصدق المشاركين فيها عطاء وأخذا .

هذه - بايجاز - بعض السمات التى ميزت ثقافة مصر على مر العصور ، وقد تنال من بعضها عوارض طارئة فى فترة ما من فترات تاريخنا ، ولكنها تظل فى العمق بأصالتها تنتظر من يجليها . وهذا هو الالتزام الذى ينبغى أن نأخذ به أنفسنا ونحن نرسم سياستنا الثقافية من أجل حياة الثقافة فى مصر .

عناصر الثقافة المصرية الحديثة :

واذا كانت مصر قد احتفظت بذاتيتها الثقافية على مر العصور ، فلابد لنا أن نشير فى ايجاز الى أهم العناصر التى تفاعلت فى تكوين الثقافة المصرية الحديثة والمعاصرة ، والقيم التى ترسبت منها ، والتى تسهم فى تشكيل السلوك الفردى والاجتماعى . ويمكن أن نجمل ذلك فى النقاط التالية :

١ - تأثرت الثقافة المصرية منذ أوائل القرن التاسع عشر بالفكر الغربى السياسى والاجتماعى ، سواء عن طريق الترجمة أو البعثات أو الاتصال المباشر ، أو تسرب صور الحياة الغربية ونظمها مع الحملة الفرنسية أو الاحتلال البريطانى ، ولقد كان من نتيجة هذا التأثير - فى بعض الأحيان - التعلق بالنموذج الغربى والدعوة اليه فى الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، وكاد هذا التأثير يصبح مفروضا على غير أصحابه نتيجة للتطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصال .

ومع هذا ، ينبغى الا ننسى أنه فى مقابل المادية الغالبة على الثقافة الغربية ، كان هناك دائما الايمان والروحانية وعاء للثقافة المصرية منذ قديم كما أشرنا من قبل ، فلقد أعدت المسيحية الانسان المصرى بأن طهرت نفسه ، وزودته بالايمان الذى يهيئه لمواجهة الحياة ، فلما نزل الاسلام دعا الى الفضائل ، كما دعا الى العمل والانتاج ، وقوى فى النفوس حب الخير والتراحم وتحرير الانسان من الخضوع لغير الله سبحانه .

٢ - يعتبر التراث الحضارى المصرى والعربى والاسلامى مؤثرا أساسيا فى التكوين الثقافى ، وبه يتحقق التوازن بين العوامل الخارجية والداخلية للثقافة ، فالحضارة العربية فى عصورها المختلفة جزء لا يتجزأ من شخصية المصرى ، والتراث العربى لغة وعلما وفنا وتاريخا يحقق انتماءه ، والتراث الاسلامى حى فى ضميره يهديه برسالته وقيمه الخالدة .

٣ - أما المؤثر الثالث فى الثقافة المصرية فهو حصيلة النهضة المصرية فى العصر الحديث فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ففى المجال السياسى كانت الثورات الثلاث - ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ - حركات وطنية مناهضة للنفوذ الأجنبى والاحتلال ، وداعية للاستقلال والوحدة العربية ومواجهة الاستعمار الجديد والنفوذ الصهيونى . وفى المجال الاجتماعى كان التوسع فى التعليم بمراحله المختلفة ، والدعوة الى اعادة توزيع الدخل تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، والتقريب بين الريف والحضر . وفى المجال الاقتصادى كان الأخذ بمنهج التخطيط الشامل ، والتنمية الذاتية ، الانفتاح الانتاجى ، وتعديل هياكل المؤسسات الصناعية والمالية لخدمة الاقتصاد القومى ، وفوق كل هذا نظامنا الديمقراطى الاشتراكى القائم على المؤسسات الديمقراطية وتعدد الأحزاب والانفتاح على العالم الخارجى ، ولاشك فى أن تكامل العناصر الثلاثة السابقة يؤدى الى تحقيق الذاتية الثقافية المصرية ، ويفتح الباب لرسم سياسة ثقافية تنبنى عليها .

الاصالة والمعاصرة والانفتاح الثقافى :

وتبقى قضية أساسية لابد أن نحسمها لارتباطها الوثيق بالتخطيط لسياسة ثقافية لنا ، ونعنى بها الحوار الذى لايكاد ينتهى بين دعاة الحفاظ على الاصالة المتمثلة فى تراثنا الحضارى والفكرى ، المناوئين لما يطلق عليه « الغزو الثقافى » وبين دعاة الانفتاح على الفكر الخارجى الذى تمثله الحضارة الغربية العصرية .

ولعلنا نصوغ القضية بصيغة أخرى :

أننا متمسكون بذاتيتنا الثقافية ، وبالتميز فى ثقافتنا ، فهل يعنى « التميز » - حتما - التعارض والاختلاف ؟ أم أنه يعنى الحرص على الشخصية ومن ثم يصبح التأثر بالثقافات الانسانية الأخرى وتأثيرها فيها

قائما على احترام ثقافتنا لنفسها ، ولغيرها من الثقافات ، والتمسك بما تضفيه على أصحابها من اعتداد بالنفس ؟ .

ولعل الأوفق - فى حسم القضية - أن نرجع الى تاريخنا الفكرى والثقافى .

فلقد امتازت ثقافة مصر خلال العصور برحابتها وتنوعها ، حيث أخذنا ما هو أصيل عن بيئتنا المصرية ، وأضفنا اليه ما أخذنا عن الثقافة السامية والعربية ، وعن ثقافة البحر المتوسط وما وراءه فى الغرب أو الشرق ، ولكن هذا التنوع لم يطمس وحدة الفكر فى مصر ، وان كان طابع الحياة فى العهد العربى والاسلامى قد تطور تطورا كبيرا حين تبنت مصر هذا اللون الجديد الذى طلع به الأسلام على العالم ، فأصبحت مصر بأزهرها قاعدة الفكر العربى والاسلامى ومنارته العالية ، وحين استقبلت مصر الفكر الاسلامى - وكانت قد آوت المسيحية من قبل ودافعت عنها فى وقت طغيان الرومان - وما كان ذلك كله الا لأن مصر احتفظت بأصالتها ولم تحبس نفسها فى يوم من الأيام عن أن ترى نور الفكر فيما وراء الحدود ، حتى اذا جاء العصر الحديث أخذت عن الفكر المعاصر ما أثرت به حياتها وحياة العالم العربى من حولها ، وبذلك صارت مصر نموذج الفكر الانسانى الحى المتطور الذى يجمع فى صورة رائعة بين الأصالة ، وبين المعاصرة والتجديد [1] .

الحق أن الثقافة - ككل كائن حى - تنمو مع الزمن ، ويشتد عودها مع الأيام ، تأخذ وتعطى دون أن تضحى بتفردها بمزاياها الخاصة بها ، والنابعة منها ، فهى لا ترفض أن تشع على الثقافات الأخرى ، ولا ترفض بالتالى أن تفيد من اشعاع الثقافات الأخرى عليها .

وهنا نثبت للاستاذ عباس محمود العقاد قوله عن فتح النوافذ الثقافية لاستقبال كل ما هو جديد ونافع من ثقافات الانسان فى كل مكان ..

---

(١) الدكتور سليمان حزين (مشروع ميثاق العمل الثقافى) - اكتوبر سنة ١٩٨٠ .

قال العقاد :

« انى آكل تفاحا أمريكيا ، لكن هذا التفاح يتحول فى جسمى الى دم مصرى يقوينى ولا يضعفنى ، ويزيد من قدراتى ولا ينقصها » .

ونثبت للدكتور زكى نجيب محمود قوله :

« ان الدعوة هنا ليست دعوة لأن ندير ظهورنا ، وأن نصم آذاننا عما تركه لنا أسلافنا ، أو عما يعج به الغرب من كل ما ذكرناه ، بل الدعوة هى أن نملأ وعاءنا حتى حافته ، من رحيق السلف ، ومن نقيع العصر فى الغرب الذى هو الصانع الأول لعصرنا ، ولكن هذا الوعاء الملىء برحيق الأولين ونقيع الآخرين ، انما نشربه لنتمثله تمثلا يحيله الى دماء تكون هى دماءنا ، وبهذه القوة المستفادة نبدع الجديد ليضاف الى حصيلة الانسان »[1] .

أما الأستاذ توفيق الحكيم فانه يضع ضوابط للانفتاح الثقافى ، فهو يفرق بين مصطلحين هما « الغزو الثقافى » و « التأثر الثقافى » ، فالغزو يفقد الشخصية ، أما التأثر فانه يضيف الى الشخصية ، ويضرب المثل بحركة الترجمة التى ازدهرت فى العصر العباسى والتى أضافت الى الفكر العربى الكثير ، ثم يعود فيقسم التأثر الى « تأثر خلاق » أو « مولد » و « تأثر مقلد » أو « عقيم » ، والأول هو الذى يخلق ويولد ما يصبح به هو ذاته مؤثرا ، ثم يقول مستطرفا :

ويمكن أن نصف بلغة العصر الاقتصادية « التأثر المولد » بأنه التأثر الانتاجى ، و « التأثر العقيم » بأنه التأثر الاستهلاكى ، ثم يلخص رأيه بعد حديث طويل فى قوله :

« كل هذا أسوقه لأنبه الى ضرورة النظر الى أعماق شخصيتنا ، وملامح الوجه المميزة فى تراثنا ، حتى لا يطمس التجديد هذه الملامح ،

---

(١) الدكتور زكى نجيب محمود : مقال - بعنوان (ضمير مكتوم) - صحيفة الأهرام ١٩٨٥/١/٢١ .

ويكون التأثر بالحضارة الغازية اضافة لنا ولها ، وليس هدما لكياننا ، ومسخا لملامحنا ، ويكون النقل والأخذ والغزو الذى نقبله هو الانتاجى ، وليس بالأخذ الاستهلاكى »[١] .

وبعد ، فخلاصة القول اننا لا ينبغى أن نظل عاكفين على اجترار التراث دون أن نفرز من ذاتيتنا الثقافية ما يطوره ليلائم مفهوم الحياة المعاصرة ، ودون أن نقتحم علوم العصر بروح المغامرة المحسوبة والمنهج العلمى السليم ، بمعنى أننا ينبغى أن نؤكد حق الانفتاح الحر على الفكر العالمى ، عن طريق الترجمة والاتصال المباشر ، نأخذ منه ما يلائم حياتنا وقيمنا ويتفق مع سياق فكرنا التاريخى الأصيل ، فنقتبس ما تثرى به ثقافتنا ، ويوسع آفاق معرفتنا ، دون أن نطمس بذلك أصولنا الفكرية والروحية والثقافية ، أو نطغى عليها ، أو نزعزع أصولها أو سماتها الأصيلة المتميزة ، ومن المصدرين كليهما ينفتح الباب للابتكار والتجديد والابداع .

ولكن .. يبقى التساؤل قائما : من الذى يقوم بهذه المواءمة ؟ وكيف ؟

الأمن الثقافى :

قد يبدو هذا العنوان غريبا .. ولكنه وارد .

فاذا كنا انتهينا الى الترحيب بالانفتاح على الثقافات العالمية لنأخذ منها ما تثرى به ثقافتنا مما يتواءم مع ذاتيتنا الثقافية ، فكيف نضمن الأمن والأمان فى هذه المغامرة ؟

ان آلاف الأقمار الصناعية تطوف اليوم حول الأرض ، وهى ملك للدول المتقدمة التى كأنما جعلت من الكرة الأرضية قفصا لترويض الشعوب الرافضة لتبعيتها ، أو كأنه حصار جوى مضروب حول الأرض ، فهى توزع التوجيه والاعلام كما تشاء ، فضلا عن الدور الذى

---

(١) توفيق الحكيم : حديث الثلاثاء : صحيفة الأهرام - ١٩٨٥/١/١٥ .

تقوم به وكالات الأنباء التى تسيطر الدول الكبرى على ٩٠٪ من معلوماتها ، وبعضها يهدد اليوم بالانسحاب من منظمة اليونسكو بسبب وقوف دول العالم الثالث الأعضاء ضد اصرارها على السيطرة على الاعلام الدولى ، بل لقد انسحبت الولايات المتحدة منها فعلا منذ شهر ديسمبر الماضى وتبعتها سنغافورة ، وأعلنت انجلترا انسحابها مؤخرا ، وفوق هذا ، هناك ثورة المعلومات ، وثورة الاتصال التى يتعرض لها الانسان طوال يومه من خلال وسائل الاعلام المختلفة .

ومعنى هذا أن عملية الغزو الثقافى تتم فى دأب وصمت كاملين شئنا أم أبينا ، وأصبحت صياغة الفكر والثقافة لدى شعوب العالم الثالث ، وتدمير قواها الفكرية والثقافية والروحية مخططا واضحا لا يمكن الفكاك منه ، ولاسيما أن تشابك العلاقات بين البنى الاقتصادية والثقافية والسياسية فى هذا العصر جعل الاجتياح الثقافى جزءا من عجلة السيطرة العالمية التى تسيطر على أجهزة الاعلام فيها الصهيونية العالمية ، ولاتلتزم الأمانة فى اعلامها ، وزاد الطين بله أن الدول الكبرى قادرة - بوسائل الاغراء المختلفة - على تهجير العقول من العالم النامى ، فتسلبه أعز كنوزه ... العقلية والاقتصادية .

ولقد كان لثقافتنا المصرية من قبل صدى واسع فى العالم العربى ، ونخشى أن تصبح هذه الثقافة - ان لم نأخذ حذرنا - رجعا لصدى ثقافات الدول المتقدمة ، ذلك أننا كثير ما ننساق الى الفخ الذى تنصبه لنا هذه الدول بموادها الاعلامية وأفلامها السينمائية التى تعرضها أجهزتنا المختلفة وبخاصة التليفزيون .

ولقد أصبحت الثقافة الاستهلاكية تتسرب الى كياننا من خلال البرامج التليفزيونية يوميا ، واذا كان الكبار أعجز عن أن يقاوموها ، فما بالنا بالنسبة للصغار ؟ .

ليس معنى هذا أننا ينبغى أن نصم آذاننا عن الثقافات الوافدة ،

ولكن لابد أن يكون لنا موقف منها حينما نرى أنها تعدو على ذاتيتنا الثقافية ، من أجل هذا استخدمنا تعبير « الأمن الثقافى » بمعنى أننا ينبغى أن نلتمس الوسائل لانتقاء الشر قبل وقوعه ، ومع هذا فان المصطلح لا يعنينا كثيرا ، سواء أسميناه غزوا أو تسللا أو تأثرا .

قد نستطيع أن ننتقى - وهذا واجب الصفوة المثقفة من مفكرينا - ولكن ماذا نصنع ازاء ما يفرض علينا فرضا عن طريق الاقمار الصناعية ، أو وكالات الانباء ، وغدا سوف يطلقون قمرا صناعيا تلتقط شاشات التليفزيون برامجه التى تختار له لاذاعتها فى مناطق معينة . فكيف نتقى مثل هذه الثقافات المفروضة فرضا ، وكيف نعصم منها أبناءنا وبناتنا ؟ كيف السبيل الى الأمن الثقافى ؟ ليس أمامنا طريق إلا بمزيد من ثقافتنا الأصيلة وقيمنا التى تحصننا ضد أى غزو ثقافى ، والارتفاع بمستوى المادة الثقافية التى يتعرض لها المواطنون..

ومن ثم يكون ذلك هدفا استراتيجيا أساسيا فى رسم السياسة الثقافية للانسان المصرى .

الرقابة والثقافة :

قضية أخرى من قضايا الثقافة نشير اليها فى ايجاز لارتباطها الوثيق بالسياسة الثقافية والعمل الثقافى ، ونعنى بها حرية الثقافة ... وموقف الرقابة منها .

وترجع أهمية هذه القضية الى أن لب العمل الثقافى هو الابداع والابتكار ، ولا يتأتى ذلك ، مالم تنطلق الملكات دون قيود .. الا بوحى من ضمير ، فى مجال الكلمة ، مكتوبة أو مسموعة ، وفى مجال الفن بفروعه المختلفة .

ومن أجل هذا حرص الدستور على النص الصريح على مبدأ « الحرية الثقافية » ، فنصت المادة ٤٧ منه على أن « حرية الرأى مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك

من وسائل التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطنى » .

كما نصت المادة ٤٨ منه على « حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة ، وانذارها أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور ... »[١] .

أما المادة ٤٩ ، فقد الزمت الدولة بأن تكفل للمواطنين حرية البحث العلمى والابداع الأدبى والفنى والثقافى ، وفقا للقانون .

والواقع أن مبدأ الحرية كان حجر الزاوية فى بناء الشخصية المصرية خلال تاريخنا الطويل ، ولقد استمسك المصريون بالحرية ودافعوا عنها دفاعهم عن الحياة ذاتها . ولولا مناخ الحرية التقليدى ما كانت ثقافة فى مصر ، ولا كان بعث روحها قويا خالدا على الأيام ، واذا كنا نستمسك اليوم بالا سلطان على الحرية الا للقانون ، فاننا فى مجال الثقافة سنجعل من القانون « حسيبا » على نقاء العمل الثقافى وحسن فاعليته ، قبل أن يكون « رقيبا » على الفكر ، أو على التعبير عن الذات[٢] .

ولعلنا نذكر الفترة التى كان يفرض فيها على أصحاب الكلمة أو الفنانين ضرب من « الالتزام » هو « بالالزام » أشبه ، حيث كانت أجهزة الرقابة تئد العمل الثقافى الحر قبل أن يولد[٣] ، فانزوت الملكات ، وكبلت الآراء الحرة ، واختنق الفكر الخلاق ، ولعلنا نذكر – على سبيل المقارنة – الفرق بين النتاج الثقافى الشائه فى تلك الفترة ، وبين ذلك النتاج الذى كان خصيبا مزدهرا فى ظل حرية التعبير التى كانت مكفولة فى المسرح وفى السينما ، وفى الكلمة المسموعة والمقروءة .

---

(١) وآية ذلك الأحكام القضائية التى صدرت مؤخرا بعودة صحف كانت قد وقفت ، ووجد القضاء أن قرارات الوقف لم يكن لها سند من القانون .

(٢) الدكتور سليمان حزين « مشروع ميثاق العمل الثقافى » .

(٣) وبالرغم من هذا ، فحتى فى مثل هذه الظروف كانت تفلت من الرقابة بعض الاعمال الثقافية الثورية التى يمكن أن يطلق عليها (ثقافة المقاومة) ولاسيما تلك الأعمال التى اصطنعت اسلوب الأدب الرمزى .

التزام صاحب العمل الثقافى - اذن - هو الرقيب الوحيد عليه اليوم مادام فى الحدود التى رسمها القانون ، وآية ذلك ما نراه فى صحافتنا القومية والصحافة الحزبية على عهدنا هذا ، ولكن ... يبقى التساؤل أيضا : وماذا عن المصنفات الفنية الهابطة التى تدمر القيم والأخلاق ؟

احياء التراث ، والترجمة والابداع :

يزعم بعض مفكرينا أن حياتنا الفكرية قد اتجهت بخطوات سريعة خلال العشرين عاما الأخيرة - اى منذ هزيمة ١٩٦٧ - نحو النمط التكرارى الذى لا يدع لنا فرصة واسعة للتعبير الحر الأصيل عن ذوات أنفسنا ، فنحن فى جزء كبير جدا مما نصنعه أو نقوله أو نكتبه ننقل عن آخرين ، فاما أن نعبر البحر بعقولنا لننقل عن الغرب فكره وصناعاته وفنونه ونظمه السياسية والادارية ، واما أن نعبر كذا قرنا من الزمان قافلين الى سلف فننقل عنه الأفكار والنظم والحلول التى نواجه بها ما أشكل علينا .. وفى كلتا الحالتين لا تجىء حياتنا تعبيرا عن معاناة حقيقية نكابدها لنقرر لأنفسنا ما يثبت وجودنا من فكر وفن وأدب[1] .

ولا نملك ، فى هذا التقرير ، الحكم على مدى صحة هذا الزعم ، فقد تختلف حوله الآراء . ولكن الذى يهمنا هنا هو موقفنا من كلا المصدرين اللذين أشار اليهما الكاتب ، وهما (النقل عن الغرب) و (النقل عن التراث) وقد سبق أن قلنا انه لا غنى لنا عن المصدرين كليهما ، فكيف يكون موقفنا منهما ؟

(أ) احياء التراث :

ولعل تعبير (أحياء التراث) يكون أصوب وأدق من تعبير (النقل عن التراث) لأن لفظ الاحياء يحمل فى طياته « الحياة » فنحن لا ننقل تراثا فيه موات ، وانما ننقل معه ما يحمل بذور الحياة ، والحيوية جميعا .

---

(١) د . زكى نجيب محمود : صحيفة الأهرام ١٩٨٥/١/٢١ .

ان فى تراثنا الفكرى الغث والثمين ، كما هو الشأن فى كل تراث فكرى ، وان فيه الطيب الذى استلهمه مفكرونا السابقون من ظروف عصورهم ، **ولكنه لم يعد صالحا بتغير الزمان** ، ولكن فيه – الى جوار ذلك – عناصر ثابتة تنتمى الى قيم اصيلة هى التى تميز شخصيتنا الثقافية ، وتجعلها بمأمن من العوادى ، وهى التى ينبغى أن نعض عليها بالنواجذ ، والتى نقصدها حينما ننادى باحياء التراث ، وهى التى قصدنا حينما أشرنا من قبل أن « نملأ وعاءنا حتى حافته من رحيق السلف » ممزوجا بنقيع الغرب و « أن نشرب هذا المزيج » لنتمثله تمثلا بحيله الى دماء تكون هى دماءنا » .

وليس معنى هذا أن نغفل غيره من تراثنا مهما تكن قيمته بمقياس العصر الحاضر ، فهو – بعد – تاريخ نعتز به ، ومصدر للباحثين يدرسونه ويحققونه ويشرحونه كمعلم من معالم التطور الحضارى لأمتنا العربية . أو لمجتمعنا المصرى .

(ب) الترجمة :

وقد أشرنا من قبل الى الانفتاح على الثقافات الأخرى والمحاذير التى تحدده والضوابط التى ينبغى أن تقيده . وقنوات النقل من هذه الثقافات متعددة ولاسيما بعد التقدم التكنولوجى الهائل فى ميدان الاتصال . ولكن واحدة من هذه القنوات جديرة بالتنويه بها ونعنى بها « الترجمة » ، بما أنها القناة التى نستطيع – عن طريق التخطيط والتنظيم – أن نتحكم فيها . وأن نتلقى منها ما تثرى به ثقافتنا دون أن نطمس أصواتنا الفكرية والروحية كما ذكرنا من قبل .

والترجمة – كما نراها اليوم – أمرها عجب ، فكل من شاء يتصدى لترجمة ما شاء ، ولا تثريب على ذلك مادمنا قد اتفقنا على أن « التزام صاحب العمل الثقافى هو الرقيب الوحيد عليه اليوم ، مادام فى الحدود التى رسمها القانون » ولكل موطن العجب ألا تكون لدينا – حتى اليوم –

هيئة قومية تنتقى ما يترجم[1] لتسد ما قد يكون هناك من نقص ولننسق بين حركات الترجمة فى البلاد العربية بغية التكامل وعدم التكرار . ولقد يكون من الخير أن تجمع هذه الهيئة بين المهمتين جميعا . مهمة « احياء التراث » ومهمة « الترجمة » واقتراحنا فى هذا الصدد قريب مما نصح به الأستاذ الدكتور زكى نجيب محمود اذ كتب يقول :

« ولعل أنجح طريقة تضمن لنا تحقيق ما نبتغى تحقيقه فى هذا الصدد أن تقام مجموعتان من الخبراء ، احداهما بصيرة بالتراث ، والأخرى ملمة بعيون الفكر والفن والأدب فى الثقافات الأخرى ، لتعد كل منهما خطة عما يجب احياؤه أو نقله ، وطريقة ذلك ، ودرجة الأولوية ، على أن تعين كل مجموعة دفعات مرحلية ، لتتحقق كل دفعة منها فى فترة زمنية معينة »[2] .

ثم ان علينا الى جانب ذلك - أن نعد جيلا صالحا من المترجمين ، ومن القادرين على تحقيق التراث ونشره ، واعداد هؤلاء وأولئك يتطلب غير قليل من الجهد والصبر كما يتطلب اعادة النظر فى أجور المترجمين وحوافزهم .

وبعد ، فمن هذين المعنيين ، احياء التراث ، والنقل من الثقافات الأخرى ، والمزج الجيد بينهما ، تتهيأ الفرصة للمبدعين أن يبدعوا « وبمقدار ما نحسن عرض تراثنا ، وعرض الثقافات الأخرى يكون أملنا فى شحذ المواهب الفطرية ، واعدادها للانتاج المبتكر »[3] .

التجانس الثقافى :

أما القضية الأخيرة التى لابد من حسمها كأصل من أصول

---

(١) كان لدينا من قبل مثل هذه الهيئة ممثلة فى (مدرسة الألسن) و (مشروع الألف كتاب) و (لجنة التأليف والترجمة والنشر) ، ومعظم ما ترجم من خلال هذه الهيئات نفد ولم يعد نشره .

(٢) الثقافة بين الاصالة والمعاصرة - ملخص من دراسة له : دورية المجالس القومية المتخصصة : أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٠ .

(٣) المصدر السابق .

السياسة الثقافية ، فهى ما يمكن أن نطلق عليه « وحدة الفكر » أو التجانس الثقافى كهدف فى مجتمعنا .

ودعنا نقتبس هنا فقرات مما سبق وروده فى تقرير المجلس عن « تنمية الانسان المصرى » .

« اذا كنا نستهدف تنمية الشخصية المتكاملة فى الانسان المصرى الفرد - كمواطن - فاننا نستهدف فى نفس الوقت اعادة بناء التجانس الثقافى للمجتمع المصرى ككل ، فى صيغة تجمع بين الأصالة والمعاصرة .. صيغة تشترك مع الانسانية فى السمات العامة ، ثم تتميز بخصائصها النابعة من ثقافتنا .. صيغة تجعل المصريين ينظرون الى الأمر بموازين متقاربة .

وليس معنى هذا أننا نريد أن نصب المصريين جميعا فى قالب واحد ، وانما نريد أن يشتركوا فى الجذور الأساسية التى لا يختلف فيها مصرى ومصرى ، ثم تنفرد كل فئة أو فرد بعد ذلك فى الفكر والابداع ، فيكون هناك تنوع ووحدة أو (وحدة فى التنوع) كما يقال ... » .

ويقتضى تحقيق هذه الغاية أن تفتح أبواب الثقافة على مصاريعها ليستروح نسيمها الشعب بأسره عن طريق القنوات التعليمية والثقافية المختلفة ، وأن يكون لكل من الريف والحضر نصيب من ثقافة ، قد تتفاوت فى محتواها وأساليبها بما يلائم كل فئة ، ولكنها تلتقى فى النهاية فى أهدافها من حيث تحقيق التجانس الثقافى القائم على قيمنا الأصيلة .

القسم الثالث

المجالات الثقافية فى تنمية المواطن المصرى

تناول تقرير المجلس عن تنمية الانسان المصرى الخصائص الثابتة التى تميزت بها الشخصية المصرية على مر العصور ، وحددها فى ثلاث سمات هى : .

١ - الدين :

اذ كان التدين - ولايزال - جزءا من طبيعة المصرى أيا كانت عقيدته ، وهو يستند الى أن لهذا الكون خالقا يهيمن عليه ، ولهذه النظرة أهميتها البالغة ، فهى تجعل للانسان هدفا بعيدا وراء أى هدف آخر .. هدفا تقام عليه قواعد الأخلاق ، فهو لا ينتظر من الفضيلة مجرد الثواب عنها فى العاجلة ، وانما هى مسلك واجب الأداء ، لأن ثماره ستكون هناك فى الآخرة .

وحينما رسخت هذه العقيدة فى المصرى منذ قديم - ثم دعمها الاسلام بتعاليمه - بنى عليها ضربا من الدأب على العمل لم يعرفه شعب آخر .

٢ - الانتماء الأسرى :

وذلك بحرص المصرى على سيادة أسرته ورعايتها ، والعلاقات الطيبة بين أفرادها ، واحترام الصغير للكبير ، وطاعة الأولاد « للأمهات والآباء » .

٣ - الانتماء الوطنى :

اذا كان للوطن عنده معنيان ، معنى علاقته بالأسرة الكبرى ، ومعنى حبه للأرض فى ذاتها ولذاتها .

وخلص التقرير الى أهمية استثمار هذه المقومات الثلاث : وتعميق ايمان المصرى بتراثه واعتزازه به ، وربطه بمقتضيات العصر ، وبما أحدثه التقدم العلمى والتكنولوجى فى حياة الانسان من آثار ، فاذا تحقق هذا أصبح من الميسور قيام تجانس فكرى حول تنمية الانسان المصرى ليكون :

متدينا - محبا لوطنه - عربيا - افريقيا - عصريا

وطالب بأن تغذى هذه الصفات باستمرار مؤثرات تصدر عن ينابيع ثقافية أصيلة ، هى :

الدين ، والفن ، والأدب ، ويضاف اليها رابع يصدر عن عصرنا الحاضر ، ويتمثل فى « النظرة العلمية » .

هذه الينابيع لابد أن تكون محور العملية الثقافية والتربوية اذا أردنا أن نبنى المواطن المصرى بناء سليما تتحقق فيه الصفات المشار اليها آنفا ، والتى تعتبر من المقومات الأصيلة للذاتية الثقافية المصرية . وتضطلع بهذه العملية قطاعات وأجهزة توجيهية وتعليمية وثقافية مختلفة ، فى ضوء سياسة ثقافية شاملة ، وفى اطار خطط وبرامج للعمل الثقافى متكاملة .

وقبل أن نستعرض الواقع الحالى للعمل الثقافى فى مصر ، ومدى ما تؤديه قنوات الثقافة المختلفة حاليا فى سبيل تحقيق تنمية المواطن المصرى فى ضوء المقومات المشار اليها ، يحسن ان نقف وقفة نعرض فيها بإيجاز أهم المجالات التى ينبغى أن تتضمنها عملية التثقيف تحقيقا لهذا الهدف :

١ - اللغة العربية :

اللغة العربية هى لغتنا القومية التى تصلنا بتراثنا .. فهى لغة القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهى لغة الفكر الاسلامى فى جميع عصوره ، وهى اللغة التى تربطنا بالوطن العربى ، اذ أن لكل بلد عربى لهجة دارجة تتطور وتتغير بمرور الزمن ، ولم تعد هناك لغة مشتركة تجمع بين العرب سوى اللغة العربية الفصحى ، ولغتنا - كما يقول الدكتور طه حسين - « ليست أداة للتعامل والتعاون الاجتماعيين فحسب ، وانما هى أداة للتفكير

والحس والشعور بالقياس الى الأفراد من حيث هم أفراد . ونحن نصطنع هذه الأداة ليفهم بعضنا بعضا ، ولنفهم أنفسنا أيضا ، فنحن انما نشعر بوجودنا وبحاجاتنا المختلفة وعواطفنا المتباينة وميولنا المتناقضة حين نفكر ومعنى ذلك أننا لا نفهم أنفسنا الا بالتفكير ، ونحن لا نفكر فى الهواء ، ولا نستطيع أن نعرض الأشياء على أنفسنا الا مصورة فى هذه الألفاظ التى نقدرها ونديرها فى رءوسنا ، ونظهر منها للناس ما نريد ، ونحتفظ منها لأنفسنا بما نريد »[١] .

واذا كان للغة هذا الارتباط الوثيق بالتفكير ، واذا كانت هى أهم وسائل التعبير ، فان العلاقة بين اللغة والثقافة تبدو واضحة ، سواء من حيث انها أهم أدوات المبدع فيما يفكر ويعبر ، وما ينشىء من عمل ثقافى ، أو من حيث انها أداة التوصيل الرئيسية فى مجال تأصيل القومية العربية ، وتعميق التفاعل الاجتماعى ، وتثقيف الجماهير .

ولقد أتى على لغتنا العربية حين من الدهر ألمت بها الأحداث واختلفت منها المواقف ، واستطاع الاستعمار فى كثير من البلاد العربية أن يغزو ثقافتها عن طريق محاربة العربية واحلال لغته محلها لينال من قوميتها وذاتيتها الثقافية ، وقد حاول الاحتلال البريطانى فى مصر أن يفعل مثل ذلك فلم يدرك النجاح ، وبقيت العربية لغة التعليم ، وأداة التعبير عن روح المقاومة للمحتل ، واستمرارا لحركة الثقافة فى الصحافة والمسرح والخطابة السياسية والاصلاح الدينى ، كما كان لنشأة الجمعيات الخاصة ، وانشاء الجامعة المصرية القديمة ، وتعدد المطابع التى تنشر التراث دور فى الابقاء عليها صامدة .

وفى العقدين الثانى والثالث من هذا القرن كانت اللغة العربية موضوع مناقشة حادة من حيث مواءمتها لمتطلبات الحياة العصرية ، وثار الجدل حول العامية والفصحى بقصورها عن مجاراة التطورات العلمية الحديثة ، ونودى باستحداث المصطلحات التى تفى بأغراض العلم

(١) طه حسين : « مستقبل الثقافة فى مصر » ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

الحديث ، بل لقد اقترح البعض استخدام الأحرف اللاتينية على نحو ما حدث فى اللغة التركية[1] .

وقد أدى هذا كله الى انشاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية عام ١٩٣٢ ، وجاء فى مرسوم انشائه أن من أهم أغراضه :

- أن يحافظ على سلامة اللغة ، وأن يجعلها وافية بمطالب تطور العلوم والفنون ، ملائمة لحاجات الحياة فى العصر الحاضر .

- أن يوضع معجم تاريخى للغة العربية .

وبالرغم من الجهود التى بذلها المجمع طوال نصف قرن فى تحقيق أهدافه ، وبالرغم من التوسع الضخم فى التعليم ، وتخصيص قدر معقول من خطط الدراسة للغة العربية فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى ، فان لغتنا القومية تمر اليوم بأزمة شديدة لا ينكرها القائمون على شئون الثقافة والقائمون على شئون التعليم ، ومن المؤسف أن نرى الأغلبية العظمى - حتى بين جموع المثقفين - لا يستطيعون أن يضبطوا العبارات التى يكتبونها أو ينطقون بها ضبطا صحيحا ، وليس بين عشرات الألوف ممن يدرسون فى الجامعات أو يتخرجون فيها الا قلة من القادرين على التعبير الشفهى أو التحريرى تعبيرا صحيحا ، أو فهم ما يقرأون أو يسمعون فهما سليما ، بل ان الكثيرين منهم يخطئون فى الرسم الاملائى ، فضلا عن رداءة الخط التى أصبحت سمة لدى معظم الكاتبين .

واذا كان الأمر كذلك ، واذا كانت اللغة - كما أسلفنا - هى أداة التعبير الثقافى للمبدع والتوصيل للمتلقى ، فان من حقنا أن نتساءل عن أسباب هذه الظاهرة التى أصبحت تتفاقم يوما بعد يوم : أترجع الى مزاحمة العامية للفصحى أم الى صعوبة المناهج وتعقيدها فى مراحل التعليم العام ؟ أم الى أسلوب التدريس وطريقته ؟ أم الى توقف تعليم العربية عند مرحلة التعليم العام وعدم استمراره خلال المرحلة الجامعية ؟ أم الى المناخ

---

(١) د . حسين نصار : دراسة مقدمة الى المجلس القومى للثقافة : يناير ١٩٨٢ .

الحضارى العام الذى ضمرت فيه الثقافة لأسباب عديدة ؟ أم لهذه العوامل مجتمعة ؟

وأيا كان الأمر ، فلقد آن الأوان لدراسة المشكلة دراسة جادة متأنية ، واتخاذ اجراءات حاسمة لعلاجها وبخاصة فى مراحل التعليم الأولى ، والا فان اى حديث عن التوصيل الثقافى الجاد سوف يكون غير ذى موضوع .

وهنا قد يتساءل البعض :

اذا كانت اللغة هى أداة التعبير الثقافى ، واذا كنا نستهدف توصيل الثقافة الى جموع الشعب قاطبة - ومنهم الأميون - فأى لغة تستخدم ؟ أهى الفصحى التى ورثناها عن القدماء ، أم لغة أخرى يسهل وصولها الى عقل المستمع أو القارىء . أيا كان موقعه أو مقدار حظه من التعليم ؟

وقد يكون جواب هذا التساؤل - فى المرحلة الراهنة على الأقل والى أن يعم التعليم جميع المواطنين ويقضى على الأمية نهائيا - أنه ليس هناك ما يمنع من استخدام اللغة الدارجة المهذبة فى الحوار والمناقشة فى الندوات واللجان وفى المجالس النيابية ، وفى بعض مجالات الثقافة الشعبية والمسرحيات المعاصرة وغيرها ، ولكن ليس معنى هذا أن تطغى العامية على الفصحى ، بل ينبغى أن يكون لكل منهما مجاله المحدد ، وأن تبقى للفصحى مكانتها كلغة للكتابة والعلم والتعليم والصحافة والاعلام والثقافة القومية بوجه عام ، وأن تستخدم فى هذه المجالات الفصحى المبسطة التى يسهل تفهمها حتى بالنسبة لمن لم يتلقوا قدرا من التعليم ، وهناك توصية من المجلس القومى للثقافة تنص على :

« توسيع النظرة الى اللغة العربية بحيث لا تقتصر على صورة ما اصطلح على تسميته باللغة الفصحى المرتبطة باللغة القرآنية الشريفة واللغة الأدبية القديمة ، لتشمل صورا أخرى تتعايش فى الاطار العام للغة العربية - شأنها فى ذلك شأن غيرها من اللغات الحية - تتطور وفقا

لمطالب العصر ، والأغراض المختلفة للحديث والصحافة وأجهزة الاعلام والعلوم والصناعات والفنون وغيرها »[١] .

وبعد ، فان الهدف العام الذى نسعى اليه فى الربط بين اللغة العربية والتعليم والثقافة هو أن نعزز الشخصية الوطنية ، والذاتية الثقافية ، وأن تتكامل عناصر اللغة والتعليم والثقافة لتكوين المصرى العربى المتعلم المثقف[٢] .

٢ - الثقافة الدينية :

سبق أن أشرنا الى أن الدين كان عنصرا أساسيا فى الذاتية الثقافية لمصر منذ أقدم العصور ، وأنه اذا كانت المادية غالبة على الثقافة الغربية فان الايمان والروحانية كانتا وعاء للثقافة المصرية على مر الزمان ، ومن ثم كان الدين عنصرا أصيلا من عناصر ثقافتنا بما يتضمنه من مبادىء.وقيم وتعاليم للحياة .

وليس المقصود بالثقافة الدينية التى يؤخذ بها المواطن منذ طفولته مجرد تعريفه بالمعارف الدينية والأحكام الخلقية التى تتضمنها مبادىء الدين ، ولا المقصود هو مجرد استيعاب سير الأئمة الصالحة ، وانما المقصود - حينما نقدم العقيدة والسير والقيم والعبادات - أن نصطنع الأسلوب الذى ينتهى بها الى ما عبر عنه القرآن الكريم (بالايمان) أو الاقتناع ، الذى ينتهى بدوره الى تكوين الضمير الدينى الذى يكون مرجع الانسان فى التصرف اذ يراقب الله فيما يأخذ وما يدع ، وهذا هو فرق ما بين التعليم والتثقيف كما سنوضح فيما بعد .

وترجع أهمية الثقافة الدينية بالأسلوب الذى وضحناه الى أننا نعيش اليوم فى مجتمع طرأت عليه تطورات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية كثيرة ، واقتحمته تيارات ثقافية متباينة ، فأدت به الى انفصام اجتماعى

(١) تقرير المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام : الدورة الثالثة - سبتمبر ١٩٨١ يونيه ١٩٨٢ .
(٢) المصدر السابق .

وثقافى خطير — ولاسيما بين فئات الشباب — فلم يعد هناك ما يهديه السبيل الا « الضمير الانسانى » وهذا الضمير الانسانى لا يمكن أن يتحقق بناء وتربية وتهذيبا الا بوجود دين قوى مسيطر ، يستند الى تشريع ربانى حكيم ، يربى الوجدان ، وينقى الضمير ، ويقوم السلوك ، ويبنى المجتمع المهذب ، ومصدر ذلك كله هو الله رب العالمين .

وقد يقول قائل :

ان دور العبادة من مساجد وكنائس عامرة بجماهير الناس فى الصباح وفى المساء ، وان الكتب الدينية هى أعظم الكتب رواجا على أيامنا ، وأن الأحاديث والمسلسلات الدينية تستغرق مساحات كبيرة فى الاذاعة المسموعة والمرئية وتستمع اليها وتشاهدها جماهير غفيرة من الناس ، وان الصحف والمجلات تخصص صفحات وصفحات للمقالات والأحاديث الدينية . وأن الوعاظ والدعاة يبدئون ويعيدون فى الوعظ والإرشاد الى الطريق المستقيم .

وكل هذا خير ، ولكن يبقى السؤال :

أيصل هذا الفيض من الزاد الثقافى الى وجدان المتلقين ويستقر فى نفوسهم بما يحقق الغاية المستهدفة من الثقافة ، قيما وسلوكا وعملا صالحا؟ أم أنه لا يمس شغاف القلب ، ولا يستطيع — لأمر ما — أن يقهر المؤثرات التى أصابتنا بالانفصام ، حتى لقد أصبح لنا ظاهر وباطن ، يختلفان كل الاختلاف ؟

دعنا نقرأ لأحد مفكرينا الكبار اذ يعبر عن حالة الانفصام التى أصابتنا أحسن تعبير فيقول :

« ما الذى أصابنا بحيث اختلف فى حياتنا عمقها عن سطحها ، ففى العميق مازال المصرى مصريا بضميره الدينى اليقظان ، وأدائه للواجب نحو أسرته ونحو وطنه ، وأما على سطح السلوك فلم يعد المصرى هو المصرى الذى عرفه التاريخ الطويل ، أو هكذا يخيل للرائى من الخارج ،

فهو يمكر بمواطنيه اذا اقتضت مصالحه مثل هذا المكر ، وهو يجرف أرضه الزراعية التى كانت منذ الأزل موضع حبه وعزه اذا كان ذلك التجريف يعود عليه ببضعة آلاف من الجنيهات ، وهو يسطو على أصحاب القلوب الطيبة بطرق لا علم لهم بها حتى لتتكدس بين يديه الملايين فى غفلة الحوادث ، وهو يقفز إلى مواقع القوة والنفوذ دون أن يسلك اليها سبيلها المشروع . واختصاراً ، فقد انفصل عقله المدبر عن عقله المؤمن العابد ، وأصابه من الانفصام ما أصابه ، وهكذا انحصر الروح الدينى فى شعائر العبادة بين الانسان وربه ، ولم يمتد ليشمل دنيا التعامل بين الانسان والانسان ، فجاء تعبير المصرى عن نفسه منقوصا ، وانقسمت شخصيته على نفسها . » .

لقد كان الدين للمصرى طوال تاريخه مدار الحياة وصميمها ، لا بمعنى أن ينقطع للعبادة فيما يشبه صوامع الرهبان وخلوات المتصوفة ، بل بمعنى أن يجعل الدين متمثلا فى القيم التى يراعيها وهو فى حقله يزرع ، وفى مصنعه يعمل ، وفى دكانه يتاجر .

كان ايمان المصرى ماثلا فى البنيان يبنيه ، وفى الجدران والسقوف يزخرفها ، وفى النحاس والخشب ينقشه ويحفره ، وفى كل صنعة يصنعها باصابع ماهرة تحركها قلوب مؤمنة ، ولكن الدين قد أصبح اليوم قائمة تتبرك بها . وكأن حقيقة الأمر هى : اما أن « نعمل » واما أن « نتدين » ، وكان ينبغى للمؤمن الحق أن يدرك أن ايمانه انما هو تجسيد فى طريقة أدائه لعلمه أيا كان ذلك العمل ، من دراسة الناشىء ، فى معهده ، الى صناعة النجار والسباك والكهربائى ، والكاتب والأستاذ ورجل القانون والمهندس والطبيب ، فكل ضرب من ضروب العمل جسده هو حركات البدن التى تصاحب أداء العمل ، وروحه هو الايمان الدينى بالقيم المثلى التى توجه تلك الحركات البدنية نحو الاجادة والاتقان وسائر جوانب الخير . بهذا وذاك معا مندمجين كان المصرى يعبر عن نفسه تعبيرا حرا ، فلما انفصل

هذا عن ذاك فى حياته الحاضرة - لأمر ما - بات واجبا علينا أن نفكر مخلصين : كيف يكون سبيلنا الى اعادة البناء ؟[1] .

ويؤيد هذه النظرة الفاحصة عن الايمان الحقيقى - الذى يستلزم العمل الصالح - ماجاء فى الحديث الشريف « ليس الايمان بالتمنى ولكن ما وقر فى القلب ، وصدقه العمل » .

وبعـــد ،

فقد بات واضحا أننا فى حاجة الى ثقافة دينية تصطنع أساليب تختلف فى كمها وكيفها اختلافا جوهريا عن أساليبنا الراهنة التى قد تعجب الكثيرين فى الشكل ولكن جدواها قليل ..

وينطبق هذا على التثقيف الدينى فى الأسرة والمدرسة ووسائل الاعلام وأجهزة الدعوة والمؤسسات الدينية جميعا ، وهو أمر جدير بأن تضطلع به دراسة علمية يقوم بها رجال الفكر وعلماء النفس والتربية والاجتماع ، والمتفقهون فى الدراسات الدينية مجتمعين .

ان رسالة الدين واضحة ، أما تكوين الضمير الدينى فهو الحلقة المفقودة فى مجتمعنا البالغ التعقيد ، ولا سبيل الى تكوين هذا الضمير الا ثقافة دينية تنفذ الى القلوب ، فانها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور .

٣ - الثقافة الفنية والأدبية والعلمية :

طالبنا فى حديثنا عن تنمية الانسان المصرى ليكون متدينا ، محبا لوطنه ، مؤمنا بعروبته ، مواكبا لعصره - بأن تغذى هذه الصفات باستمرار مؤثرات تصدر عن ينابيع ثقافية أصيلة هى :

الدين ، والفن ، والأدب ، ويضاف اليها رابع يصدر عن عصرنا

---

(١) د . زكى نجيب محمود : والكلام مستخلص من مقال له بصحيفة الأهرام بعنوان « ضمير مكتوم » بتاريخ ٢١ يناير ١٩٨٥ .

الحاضر ويتمثل فى « النظرة العلمية » وأن تكون هذه الينابيع محور العملية التربوية والثقافية .

أما وقد تناولنا الثقافة الدينية ، فلنقف بين يدى كل من الثقافة الفنية والأدبية والعلمية فى ايجاز :

(أ) الثقافة الفنية :

من تحصيل الحاصل أن نتحدث فى هذه العجالة عن رسالة الفن فى حياة المجتمعات ، وبالتالى عن أثر الثقافة الفنية — فى جانبها القيمى — على سلوكيات المواطنين .

ولقد كانت مصر سباقة فى ميدان الفن منذ قديم ، وكان لما أبدعه فنانوها على مر العصور « أثره الفعال فى ثقافة المصريين وتهذيب ذوقهم وتزيين حياتهم الدنيا ، والتعبير عما تصوروه وأملوا فيه من زينة الحياة الآخرة ، فكان هذا الفن هو الوسيلة لمن ينشد الخلود » .

« ولقد مسنا فى حياتنا الحديثة ، وبعض جوانب حياتنا المعاصرة بعض القصور فى أننا لم نول هذه الفنون ماهى أهل له من عناية واجبة كوسيلة من وسائل احياء ثقافتنا وجعلها ثقافة شاملة للمعرفة والفنون جميعا ، مع ادراكنا أن الأمم لا تخلد عصرها الذى تعيشه الا عن طريق العمل الفنى الذى يعبر به الانسان عما أودعه الله من حب لجمال الخلق ومحاكاته ، وترداد لابداع الخليقة ، وعلينا إن نحن أردنا أن نعوض ما فات أن نحيى فى نفوس الموهوبين — وما اكثرهم فوق تراب مصر — ما يذكى قريحة الفن المبدع ، وأن نربى فى نفوس جيلنا الجديد حب التذوق لكل ما هو فنى ، وكل ما هو جميل[1] » .

وينطبق هذا على الفنون التشكيلية كما ينطبق على سائر الفنون ، فالموسيقى والغناء — مثلا — « قد يكونان وسيلة للارتفاع بالحياة وزينتها

---

(١) د . سليمان حزين : مشروع ميثاق العمل الثقافى : ص ٢٣ .

مما يطلبه الناس أو يلحون فى طلبه ، لكن الأمر فيهما - كما هو سائر ألوان الثقافة - يقتضى المتابعة ، أو التوجيه من وقت لآخر ، ففى الموسيقى - مثلا - توارث مجتمعنا نغم الموسيقى الشرقية والموسيقى العربية ، واتجه التجديد بنا الى اقتباس الكثير من موسيقى الغرب ، كما نحا نفر من مثقفينا نحو الوان كلاسيكية قد لا يتذوقها عامة الناس ، وفى خضم ذلك كله كافحت الموسيقى الشعبية لتجد لها مكانا بين كل هذه الألوان ، بل فى خضم هذا كله لا نكاد نلمس لو نا من الموسيقى نستطيع أن نتفق على أنه هو الموسيقى المصرية ، فنحن الآن بمرحلة ليس من اليسير فيها أن يلتمس المصرى الغادى سبيله الواضح بين كل تلك الألوان ، وعلى أصحاب الذوق الموسيقى منا أن يجدوا سبيلهم للتركيز على بعث بعض الألوان الأصيلة من موسيقانا الشرقية والشعبية لتقف على قدميها وسط الأنواء [1] .

والأمر فى الغناء أدهى وأمر ، اذ ان للأغنية مكانها المحبب بين جماهير شعبنا ، يستمعون اليها بطرب ، ويرددونها بشغف ، وهى تؤدى دورا تربويا ملحوظا فى الجيل الجديد ، ايجابيا كان هذا الدور ، أو سلبيا فى كثير من الحالات .

واذا كانت الأغنية كلمة ولحنا ، فانه من المؤسف حقا ما نلحظه اليوم من اسفاف الكثير من اغانينا فى كلماتها ، ومن تردى الكثير أيضا - تقليدا لموسيقى الغرب الزاحفة - فى الحانها كذلك ، ولقد استشرى الأمر حين انفتحنا فى غير روية على أغانى الموسيقى الصاخبة العربية التى تخلب الباب جماهير عريضة من شبابنا ، فهم يسارعون الى اقتنائها فى شغف ، والاستماع اليها فى نهم ، ومع أن التليفزيون العربى ينتقى لبرامجه ما يذاع منها ، فكثيرا ما تتسرب فيما يذاع ألوان من هذه الموسيقى الصاخبة التى هى بطقوس (الزار) أشبه ، ناهيك بما تحمله من كلمات

---

(١) المصدر السابق ص : ٢٥ .

فجة ، ومفاهيم للحب رخيصة ، وما يصحبها من حركات مجنونة ، بما ينزلق الى وجدان الشباب فيدمره تدميرا .

يقول أحد كتابنا الكبار معقبا على انتشار مثل هذه الموسيقى والأغانى :

« ولو انصف المشرفون على برامج التليفزيون لخففوا من هذه البرامج ، فتأثيرها هدام على جميع المستويات ، وفى المدى القريب والبعيد ، وأخطر ما فيها أنها تخلق اقتناعا ومناخا وفلسفة حسية ، وتصوغ الوجدان على قالب سهل لا يستهدف سوى اللذة السريعة والمكسب السهل والربح الجاهز واللحظة الحاضرة ، ثم تتعود النفس بعد ذلك على اللهاث وراء اللذة وطلب المتعة من أى سبيل وبأى وسيلة ، ثم يصعب بعد ذلك فطامها عن هذه اللذات بأى وعظ أو ارشاد ، ثم ينعكس هذا الاقتناع على مفهوم الحب ذاته فيحوله الى طقس وثنى لا يطلب الا المتاع الحسى .

ولا مانع من الترفيه ، لكن بأسلوبنا وعلى طريقتنا ، وفى حدود أعرفنا وعاداتنا »[1] .

وبعد ، فاذا كنا ننادى بالثقافة الفنية الأصيلة ، « فانما نحن بصدد قضية تتصل ببناء الانسان المصرى اتصالا وثيقا ، وتتعلق بتشكيل ضميره الثقافى ، وهذا يقتضى النظر الى معان أوسع وأعمق للتربية الفنية منذ الصغر ، والثقافة الفنية لجماهير الشعب ، بحيث تتناول تربية الشعور ، وملكات الاحساس ، واتساع آفاق الخيال التى تشكل قدرات الانسان المبدعة فى ميادين الحياة المختلفة .

ومن هنا تبرز الحاجة الى تكامل أجهزة الفنون مع أجهزة التعليم لتحويل مادة التربية الفنية الى وسيلة للصقل الحضارى عن طريق خططها المشتركة ، واستخدام المتاحف والمعارض والتقنيات الحديثة من أجل اشاعة هذا النور الثقافى بين الطلاب ، واتاحة الفرصة لهم لمعايشة روائع الطبيعة

---

(١) د . مصطفى محمود — صحيفة الأهرام ١٩٨٥/٩/٢٦

وروائع الفن معا ، والتحول من أساليب التلقين ومجرد تنمية المهارات الى أساليب اعداد المواطن وجدانيا وفكريا أثناء مراحل التعليم ، حتى لا يتركها وقد طمست فيه حاسة الذوق والجمال »[1] .

(ب) الثقافة الأدبية :

والأدب - فى صوره المختلفة من شعر ونثر فنى ومسرحية وقصة ورواية ورسالة ومقالة ... الخ - ضرب من الفنون ، « وهو فى أخص خصائصه ، دراسة الانسان فى بواعثه ودوافعه ومسالكه وردود أفعاله ، وفى تفاعله خلال هذا كله مع الانسان الآخر ، ومع سائر كائنات هذا الكون العظيم . ومن امعان النظر فى صور الناس كما يعرضها الأدب ، يخرج القارىء بخبرات غزيرة عن الحياة كأنه عايش فئات الأشخاص الذين صادفهم فيما قرأ معايشة فعلية من واقع الحياة ، والأرجح أن تتولد - نتيجة لهذا كله - وقفة يقفها الفرد تجاه الكون والحياة والناس الذين يعيشون بينهم ، وهى نفسها ، الوقفة التى تنتهى به وبسائر الناس الى حياة تنمو وتزدهر وتثمر » .[2] وهذه هى غاية الثقافة كما قدمنا .

لقد حفل تراثنا الأدبى بفيض من الاتجاهات الوجدانية والفكرية ، والقيم الاصيلة كالحرية والتعاون والاعتزاز بالدين والوطن ، كما حفل بأنماط من السلوكيات الرفيعة كالشهامة والمروءة واجارة المستجير واغاثة الملهوف ، وشد أزر الصديق ، ورعاية الجار ، وحماية الدمار ، وبالتجارب التى جاشت بها نفوس الأدباء والشعراء فعبروا عنها بالكلمة تسمع فى خطاب ، أو تقرأ فى كتاب .

وهذا الفيض الزاخر يفرض علينا مسئولية نحو تراثنا الأدبى ، للحفاظ عليه ، وتحقيقه ، ونشر روائعه ، وتيسير تذوقه ، وهنا تعترضنا مشكلة « الانتقاء » فيما نقدمه من ثقافة أدبية ، وبخاصة للجيل الجديد

---

(١) بدر الدين أبو غازى : من دراسة عن « التكامل بين أجهزة الثقافة وأجهزة التعليم »

(٢) ملخص من دراسة للدكتور زكى نجيب محمود - مقدمة الى المجلس الأعلى للثقافة - ١٩٨٤ .

وهو فى طور التكوين ، سواء أكانت هذه الثقافة مستقاة من التراث أم كانت من نتاج ادباء العصر ، وسواء أكانت تقدم الى هذا الجيل فى صحيفة أو كتاب ، أم تبثها اذاعة أم تليفزيون أم تلقى فى ندوة أو محاضرة أو فى محفل ثقافى ، كما يفرض علينا مسئولية فى تدريس الأدب منذ الطفولة الأولى ، بأسلوب يصافح الوجدان ، ويرقى بالتذوق الفنى ، ويحدث أثره القيمى المنشود .

هذا ويقتضى الأمر - فى التثقيف الأدبى للناشئة والجماهير المتلقين العريضة - أن نعنى باصدار السلاسل للتعريف بالتراث ، والأدباء قدماء ومعاصرين ، واصدار الصحف والمجلات الأدبية ، واقامة المهرجانات والمسابقات ، وتشجيع المواهب الواعدة من جيل الشباب .

(جـ) الثقافة العلمية :

نحن نعيش عصر العلم والتكنولوجيا ، ولا سبيل لنا الى مواكبة العصر والتعامل مع الآخرين من سكان هذا الكوكب الا بالعلم ، سواء أكان ذلك بهدف استخدامه فى دفع عجلة التنمية أم بهدف تمكين المواطنين من مواجهة مشكلات الحياة اليومية ، والقيام بمسئولياتهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية .

وحينما نتحدث عن الثقافة العلمية كعنصر أساسى من عناصر مكونات المواطن المصرى ، فاننا لا نعنى مجرد المامه بالحقائق والقوانين والظواهر العلمية ، انما نريد أن نكون فيه منذ نعومة أظفاره اتجاها عقليا نحو العلم كقيمة ، وأن ندربه على التفكير العلمى فى تصرفاته ومعالجته للمواقف المختلفة .

ومقتضى هذا أننا لا نستهدف هنا من يؤهلون للاشتغال بالحقل العلمى فى مستقبل حياتهم ، وانما نستهدف نشر وعى علمى بين الجماهير العريضة فى مجتمع يعيش عصر العلم ، بدءا مما يتلقاه كل مواطن فى مرحلة التعليم الأساسى ، ثم التزود بما تقدمه أجهزة الاعلام المختلفة وأجهزة الدعوة

الدينية التى يمكن أن تستهدى بما جاء به الدين الحنيف من حث على التفكير فى خلق السموات والأرض ، والنظر فى ملكوت الله بعين فاحصة ، واذن واعية ، وعقل متفتح . ان فئات الشعب جميعا فى حاجة الى قدر من هذه الثقافة « لكى تدرك حولهامن انجازات وتطبيقات علمية فى مجالات الحياة المختلفة ، ولكى تصبح مؤهلة لأداء وظيفتها فى المجتمع فى انسجام وتوافق ، على أن يكون تقديمها – سواء فى المدرسة أو فى المجتمع الخارجى – بطريقة تضمن استيعابها ، واثارة الرغبة فى الانتفاع بها ، والقدرة على تطبيقها ، بحيث يدرك المتلقى ما يعنيه الأسلوب العلمى من ارساء قيم أخلاقية وانسانية لا تتعارض مع الدين ورسالات السماء ، وانما هى فى الواقع ترجمة وتطبيق رشيد لها ، وأن يتعرف كل فرد على امكاناته وقدراته العلمية ، ويحيط بما تتطلبه المهن المختلفة من قدرات ومهارات ومعلومات ، وأن يؤمن بأن الثقافة العلمية تساعده على حسم استغلال قدراته وامكاناته بما يعود عليه وعلى المجتمع بالخير والفائدة »[1] .

ويمكن أن نلخص أهم الاتجاهات التى تغرسها الثقافة العلمية فى المواطن اذا ما تلقاها بطريقة سليمة فيمايلى :

- القدرة على البحث عن علل الأشياء بما يبتعد به عن الخرافات .
- تفتح الذهن لأعمال الآخرين وآرائهم ، والاهتمام بالمعلومات المتعلقة بما يعترضه من مشكلات مما يجعله يراجع أفكاره وآراءه على ضوء البيانات الموثوق بها .
- بناء الأحكام وتكوين الآراء على ضوء بيانات كافية .
- التمسك بالحقائق والبعد عن المبالغات وعدم التحيز أو التعصب .
- الرغبة فى الملاحظة وحب الاستطلاع لمعرفة كل شىء عن الظواهر التى يلاحظها ، وعدم القناعة بالردود الغامضة على أسئلته[2] .
- التخطيط لما يقوم به من مشروعات ، وتقويم نتائجها على أسس سليمة .

---

(١) الانسان المصرى والمستقبل (من دراسات المجالس القومية المتخصصة) من ص ٣٩ - ٤٠ .

(٢) ملخص من بحث عن (التربية العلمية) مقدم من شعبة البحث العلمى والتكنولوجيا الى المجلس القومى للتعليم : مايو ١٩٨٤ .

– الاعتزاز بتراثنا العلمي المصرى والعربى من خلال نماذج مما قدمه هذا التراث فى عصورنا الزاهرة .

ونشر الثقافة العلمية يقتضى تخطيطا على المستوى القومى يتضح فيه دور كل مؤسسة ، وتصطنع فى تنفيذ هذه الخطة الوسائل التى تلائم المتلقين من فئات الشعب بحيث تبسط المعارف العلمية ، سواء أكانت عن طريق الكلمة المكتوبة أم المسموعة والمرئية ، الممثلة فى الصحافة ، وكتب العلوم المبسطة ، وقصص الأطفال ، والاذاعة والتليفزيون وغيرها من قنوات التوجيه والتثقيف[1] .

٤ – الثقافة الوطنية والسياسية :

كثير من تقارير المجلس السابقة تناولت موضوع التربية السياسية وأبرزت أهميتها لمجتمعنا فى هذه المرحلة بخاصة ، مثل تقرير « قضية الوحدة الوطنية » و « قضية الشباب » و « تنمية الانسان المصرى » و « فلسفة الحكم المحلى » و « المشاركة الشعبية »[2] ، وتعرضت لدور الأجهزة والمؤسسات المختلفة فى النهوض بهذه المهمة ، والوسائل الكفيلة بأدائها على الوجه الأكمل ، كما تعرضت للموضوع بإفاضة تلك الدراسة المفصلة التى صدرت عن المجلس بمناسبة خطاب السيد رئيس الجمهورية الذى ألقاه فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى ١٩٨٤/٦/٢٤ ، اذ توجه سيادته بدعوة جماهير الشعب الى مزيد من مشاركتها الايجابية فى العمل السياسى ، وممارسة حقوقها السياسية دعما للديمقراطية .

وكان تقرير المجلس عن تنمية الانسان المصرى قد تناول موضوع « الانتماء الوطنى » ، وأبرز الأسباب التي أدت إلى تراخى الشعور بالانتماء أحيانا ، واقتراح الوسائل الكفيلة بتعميقه ، ولاشك أن الانتماء الوطنى هو

(١) انظر فى هذا الصدد (الثقافة العلمية ، تبسيطها ووسائل نشرها) – السياسة الثقافية : من مطبوعات المجالس القومية المتخصصة . ١٩٨٤ .

(٢) قضية الوحدة الوطنية ١٩٨١ – قضية الشباب : ١٩٨٢ – تنمية الانسان المصرى ١٩٨٢ – فلسفة الحكم المحلى ١٩٨٣ – المشاركة الشعبية ١٩٨٤ .

أحد الأسس الوطيدة التى تقوم عليها الممارسة الديمقراطية السليمة .

من أجل هذا لا نجد من الضرورى أن نقف طويلا لتكرار ما نوقش بشأن الثقافة السياسية التى ينبغي أن تؤخذ بها جماهير الشعب على اختلاف فئاتها لكى يعرف المواطنون حقوقهم وواجباتهم ، ويقبلوا على ممارسة مسئولياتهم ، ويشاركون فى بناء مجتمعهم أفرادا وجماعات وفيمايلى تلخيص لأهم مكونات الثقافة السياسية التى يجب أن تتوافر لأبناء الشعب فى الحضر وفى الريف على السواء :

- الشعور بالمواطنة المسئولة ، أو الشعور القوى بالانتماء الى مصر ، مع الاستعداد للوفاء بكل ما يتطلبه ذلك من التزامات مثل احترام القانون واحترام النظام ، وعدم التهرب الضريبى ، واعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .
- الاعتزاز بتاريخ الوطن وترابه وتراثه والذود عنه وبخاصة فى أوقات الأزمات .
- الإحساس بالمبادأة ، والثقة فى الأهداف ، والرغبة القوية فى تحقيقها .
- التأكيد على قيم الحرية والمساواة والجماعية .

أما الحرية فانها تشير الى حق كل انسان فى ابداء وجهة نظره ، والتعبير عن مطالبه دون خشية من عقاب أو لوم .

وأما المساواة فانها تعنى أن يكون معيار المفاضلة بين الأفراد هو الكفاءة وحدها .

وأما الجماعية فتعنى طرح الفردية جانبا ، والنظر الى مصلحة الفرد على أنها مرتبطة عضويا بمصلحة المجموع مع ما يقتضيه ذلك من تعاون وحرص على السلام الاجتماعى .

وأهم المؤسسات التى يمكن عن طريقها بث هذه الثقافة الوطنية فى نفوس المواطنين هى « المدرسة ، والأحزاب السياسية والمجالس الشعبية

والتعاونيات والنقابات ووسائل الاعلام وأجهزة الدعوة ومنظمات الشباب[1] » .

٥ - ثقافة الطفل :

ثقافة الطفل - أو أدب الأطفال كما يقال أحيان - مصطلح ذاع فى الثقافة العربية فى العقدين الأخيرين ، ويراد به كل ما يوجه الى الطفل من مواد تخرج عن المواد الدراسية المنهجية ، من قصة أو كتاب أو شعر أو فن . وبديهى أن بعض المواد الدراسية تشتمل على بعض ألوان هذه الثقافة كما هو الحال بالنسبة للموسيقى والأغانى والأناشيد والقصص والتربية الفنية .

وليس هناك فرق بين المرحلة العمرية فى كلتا الحالتين ، وما تقتضيه خصائص كل منهما من مادة تناسبها ، بل ان المادة الثقافية تتفاوت فى سنوات العمر فى مرحلة الطفولة ذاتها ، وهى تمتد منذ سن القابلية للتعلم حول الثالثة أو الرابعة الى سن الخامسة عشرة على وجه التقريب ، فلطفل ما قبل السادسة مادته الثقافية التى تتدرج فى الترقى بما يناسب مراحل النمو فوق هذه السن ، طبقا للقدرة العقلية ، والنمو اللغوى والنضج الجسمى ، وتطور الخبرات ، واختلاف البيئات ، بل ان الأساليب التى تقدم بها هذه الثقافة تختلف باختلاف هذه العوامل .

ولقد عنيت مصر بثقافة الأطفال منذ عهد بعيد ، فاتجه اليهم الأدباء والشعراء بالكتابة مثل أمير الشعراء أحمد شوقى ، والحاج محمد الهراوى ، وكامل كيلانى ومحمد عطية الابراشى ومحمد سعيد العريان وأحمد عطية الله وغيرهم ، وصدرت مجلات كثيرة للأطفال مثل سمير والأولاد وبابا صادق ثم سندباد وغيرها .

وكانت رياض الأطفال والمدارس تتبارى فى الأنشطة الثقافية

---

(١) الانسان المصرى والمستقبل : مرجع سابق : ص ٧٤ .

لتلاميذها عن طريق المسرح المدرسى والمعارض الفنية والأغانى والأناشيد ومكتبات المدارس التى كانت تقتضى كل ما يصدر فى الميدان من قصص للأطفال تقرأ فى دروس القراءة الحرة ، ولكن الصحوة الحقيقية فى هذا المجال بدأت حينما تبنت الدولة ثقافة الطفل ، فتعهدت تدريب طائفة ممن يملكون موهبة الكتابة للطفل ، وأنشىء التليفزيون فاهتم ببرامج الأطفال - وكانت الاذاعة قد سبقت الى هذا المجال منذ انشائها - وأنشىء مسرح الطفل ومسرح العرائس ، وأنشأت بعض الجامعات « دراسات للطفولة » وقررت وزارة التربية مادة أدب الأطفال فى مناهج دور المعلمات ، وخصصت بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (المجلس الأعلى للثقافة الآن) لجنة لثقافة الطفل قامت بالعديد من الدراسات عن كتاب الطفل ومجلاته ومسرحه ولغة الكتابة له ، وغير ذلك من الموضوعات ، وعقدت المسابقات بين كتاب الأطفال ، والحلقات الدراسية لمناقشة كل ما يرتبط بثقافة الطفل ، وأقيمت معارض الكتب التى اهتمت بركن الأطفال ، ثم خصص معرض سنوى لكتب الأطفال تشارك فيه دول أخرى .

ومع كل هذا فان الأمر لايزال مفتقرا الى جهود ضخمة فى هذا الميدان الذى ترجع أهميته الى أن مرحلة الطفولة هى مرحلة التكوين التى يرسى فيها الأساس لشخصية الطفل واتجاهاته وقيمه ، وخاصة أن المدارس - فى ظروفها الحالية - عاجزة عن التربية الحقة بله التثقيف ، ثم ان نسبة الأمية مرتفعة بين الآباء والأمهات ، ومن ثم كان مجال التثقيف فى البيت ضيقا بل سلبيا .

ويمكن أن نلخص المشكلات التى تواجه ثقافة الطفل فى الوقت الراهن والآمال المعقودة على حلها فيمايلى :

- الحاجة الى التنسيق بين الهيئات التى تعنى بثقافة الطفل ولاسيما بين المجلس الأعلى للثقافة ووزارة التربية والتعليم وأجهزة الاعلام .

وكان قد انشىء مجلس أعلى للطفولة منذ سنوات ولكنه لم يجتمع الا مرات ثم أدركه النسيان .

- الحاجة الى دراسات عن المجالات المختلفة لثقافة الطفل ، مثل ميول الأطفال فى الأعمار المختلفة لما يقرأون ، وكيف يقرأون ، ومثل حصر وتقويم المواد الثقافية التى يتعرض لها الأطفال قراءة واستماعا ومشاهدة ، وما تبثه من قيم مرغوب فيها أو مرغوب عنها ، ومثل اعداد معجم للأطفال طال انتظاره منذ زمان .
- سد الفجوات القائمة فى المواد الثقافية للطفل ، ولاسيما طفل ما قبل سن المدرسة ، وبعض المجالات الثقافية ، مثل تبسيط العلوم فى ثوب قصصى شائق ، ودعم القطاع الصناعى فى مجال لعب الأطفال والوسائل التعليمية ، وتزويد الحضانات ونوادى الأطفال ومكتباتهم بها .
- حفز كبار الكتاب لاقتحام ميدان الكتابة للأطفال ، ودعم كتب الأطفال وتيسير اقتنائها ، والعودة بالمكتبات المدرسية الى سابق عهدها ، وترحب اللجنة بما تبذله بعض الجمعيات فى القاهرة وغيرها من اقامة مكتبات للأطفال بالأحياء ومدارس الأطفال .
- العودة الى نظام اعداد معلمات الحضانة ورياض الأطفال فى كليات التربية ، وتضمين مناهج اعداد معلمات الأطفال مادة (ثقافة الطفل) وما يصحبها من أنشطة داخل المدرسة وخارجها .
- لايزال الميدان مفتقرا الى دوائر معارف للأطفال على غرار ما تصدره بلاد الغرب ويشاهده أطفالنا فى معارض الكتب متلهفين .
- ليس من المعقول الا يتجاوز عدد مجلات الأطفال التى تصدر فى مصر أربع مجلات أو خمسا ، تركز جميعها على شريحة عمرية واحدة ، وتنهج نهجا واحدا ، ومثل ذلك يقال عن مسرح الأطفال وسينما الأطفال ، وافتقارها الى النصوص الجيدة التى تراعى مدارك الأطفال وحاجاتهم النفسانية والاجتماعية .

وبعد ، فاننا نقع فى خطأ جسيم حينما نقصر مجال تثقيف الطفل فى الأغلب الأعم على الكلمة المكتوبة .. ان للثقافة مجالاتها المتنوعة ، وكل أطفال مصر - فى الحضر أو فى الريف أو فى الصحراء قارئين وغير قارئين - فى حاجة الى زاد ثقافى متنوع ، يواجه احتياجاتهم ، ويقدم اليهم من خلال قنوات مختلفة ، وبأساليب مختلفة وعلى رأسها الاذاعة والتليفزيون والمسرح والسينما والمعارض والمتاحف ... بالاضافة الى الكتاب والقصة والمجلة .

ان الأمر فى حاجة الى ايمان بالطفل ، ثم الى تخطيط على المستوى القومى سليم .

القسم الرابع
الواقع الحالى للعمل الثقافى فى مصر

فى الثلاثينات من هذا القرن كان يثور تساؤل بين المثقفين فى مصر على صفحات الصحف وفى قاعات المحاضرات هو :

أتوجد ثقافة مصرية ؟ وماعسى أن تكون ؟ :

وقد تصدى الدكتور طه حسين للاجابة عن هذا التساؤل فى كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر » الذى صدر فى عام ١٩٣٨ بقوله « ان الثقافة المصرية مهما تكن ضعيفة ، ومهما تكن ناقصة ، ومهما تكن محتاجة الى التقوية والتنمية والاصلاح ، فهى موجودة ما فى ذلك شك ، وهى متميزة بخصالها وأوصافها التى تنفرد بها عن غيرها من الثقافات ، وأهم هذه الصفات أنها تقوم على وحدتنا الوطنية ، وأنها تتصل اتصالا قويا عميقا بنفوسنا المصرية ، وبوجودنا المصرى فى حاضره وماضيه ، وأنها تصور آمالنا ومثلنا العليا فى الحياة ، **واذا أردنا أن نحلل الثقافة المصرية الى عناصرها الأولى فهى ثلاثة ، التراث المصرى الفنى القديم ، والتراث العربى الاسلامى ، وما كسبته مصر وتكسبه كل يوم من خير ما أثمرت الحياة الأوربية الحديثة »** . ثم يقول :

« هذه هى العناصر المختلفة المتناقضة فيما بينها أشد الاختلاف والتناقض ، تلتقى فى مصر فيصفى بعضها بعضا ، ويهذب بعضها بعضا ، وينفى بعضها من بعض ما لابد من نفيه من الشوائب التى لا تلائم النفس المصرية ، ثم يتكون منها هذا المزاج النقى الرائق الذى يورثه الآباء للأبناء ، وينقله المعلمون الى المتعلمين » .

وقد ختم الدكتور طه حسين كتابه المذكور بحلم وأمل ، فقال :

« نعم .. أرسل نفسى على سجيتها فى هذا الحلم الرائع الجميل فأرى مصر وقد بذلت ما دعوتها الى بذله من جهد فى تعهد ثقافتها بالعناية الخالصة ، والرعاية الصادقة ، وأرى مصر وقد ظفرت بما وعدتها بالظفر به ، فانجاب عنها الجهل ، وظلها العلم والمعرفة ، وشملت الثقافة أهلها جميعا » .

واليوم ، وبعد مضى ما يقرب من نصف قرن على هذا الحلم الجميل ، يحق لنا أن نتساءل :

ترى ، هل تحقق حلم طه حسين فى الثقافة المصرية ؟ وأين يقف العمل الثقافى اليوم ، بعد هذا التطور الضخم فى مجتمعنا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، وبعد التحرر السياسى الكامل الذى كان يومئذ منقوصا ، وبعد أن انتشر التعليم وتقدم العلم والتكنولوجيا ، وتطورت وسائل الاتصال ، وأنشئت للثقافة وزارة وهيئات ، وتعددت أجهزة التوجيه والتثقيف ؟

والجواب عن هذا التساؤل ليس عسيرا ، **فالثقافة المصرية بخير ، وهى تفرض نفسها رغم ما يردده المتشائمون منا بين الحين والحين عن « أزمة الثقافة » ورغم ما يرجف به بعض المغرضين فى خارج مصر من أن مصر « أقفرت من الفكر والابداع ، وأنها خلت بعد الأربعينات من كل جليل وجميل »** .

صحيح ان الخط البيانى للنمو الثقافى منذ كتب طه حسين ما كتب كان يتذبذب بين صعود وهبوط بسبب الظروف التى مرت بها مصر فى هذه الفترة ، ولكن الواقع الذى لا مراء فيه أن مصر ــ فى خلال نصف القرن الأخير ــ كانت رائدة الثقافة فى المشرق العربى ، بما أنتجت فى مجالات العمل الثقافى المختلفة من علم وفن وأدب وشعر ، وما أصدرت من كتب وصحف ومجلات ودوريات ، وما أنشأت من مسارح ودور عرض ومتاحف ومجامع ونواد ، وبمن أوفدت الى الوطن العربى من أساتذة وفنانين حملوا رسالة الثقافة ونشروها فى ربوعه ، وبمن استقبلت من طلاب

عرب وأفارقة نهلوا العلم والثقافة فى جامعاتها ومعاهدها ، ومصر مازالت غنية بمفكريها وعلمائها وأدبائها وفنانيها ، تثرى بهم العقول فى الداخل ، ويمتد نشاطهم الى الخارج .

ومع هذا فان حلم طه حسين لم يتحقق الى الدرجة التى كان يرجو أن تكون ، فلايزال أكثر من نصف سكان مصر أميين ، ولايزال قطاع كبير من الريف المصرى محروما من فرص الثقافة التى يتمتع بها أهل المدن ، ولاتزال المظهرية تشوب كثيرا من الجهود التى تبذل فى العمل الثقافى ، **ولايزال التخطيط الثقافى وليدا لما يشب عن الطوق ، ومن ثم نرى الجهود التى تبذل أشتاتا دونما تكامل أو تنسيق** ، ولايزال الكتاب المصرى أسير القيود والسدود ، **ولا تزال الاعتمادات المالية التى تخصص للثقافة قاصرة عن مواكبة المتطلبات المتزايدة للعمل الثقافى** ، وفوق كل هذا ، لايزال اثر البرامج التثقيفية التى تقدم للجماهير قاصرا عن تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة ، ولاسيما فيما يتعلق بتعميق القيم وتعديل أنماط السلوك غير المرغوب فيها .

والمقام لا يتسع لتفصيل القول فى جميع وسائل الثقافة المختلفة ، وسوف تخصص اللجنة لها دراسات فى المستقبل .

وبحسبنا - ونحن نتحدث عن الواقع الراهن للعمل الثقافى - أن نقف قليلا عند بعض المؤسسات المعنية بتوصيل الثقافة للجماهير ، ولاسيما التعليم والاعلام والاتصال الجماهيرى ، فنلقى الضوء عليها ، ونشير الى أهم ما تواجهه من عقبات ، بما يساعدنا فى تصورنا للمعالم الرئيسية لسياسة ثقافية عامة ، وفى التخطيط للعمل الثقافى .

أولا : المؤسسات التعليمية

الأسرة هى أول مؤسسة ثقافية يتعرض لها الطفل ، وفيها تغرس البذور الأولى للثقافة عن طريق الأم والأب والكبار الذين يحيطون به ، وذلك من خلال أساليب التنشئة والقدوة ، وبخاصة فيما يتعلق بالعقيدة

الدينية ، وانماط السلوك الاجتماعى والعادات والقيم ... الخ ، ثم هناك المناخ الثقافى فى الأسرة وما اذا كان مواتيا أو معوقا ، ويتوقف ذلك على ما يتوافر - أو لا يتوافر - فى البيت من أدوات ثقافية ، كالكتب المصورة واللعب التربوية ، وما يتاح للطفل من فرص للعب والكشف والاستطلاع والسؤال والجواب ، ومن الرحلات وزيارة معارض الكتب والمتاحف وغيرها .

والواقع أن قلة من بيوتنا تلك التى تدرك مسئولياتها التربوية والثقافية تجاه أطفالها وتعطيها حقها ، ومرد ذلك الى الأمية المتفشية بين أغلبية ربات البيوت ، كما يرجع الى انشغالهن بمسئوليات العيش وهى جسيمة .

ثم ينتقل الطفل الى معاهد التعليم ، فما حظه من الثقافة فيها ؟ وقبل أن نناقش الوضع الثقافى الراهن فيها يحسن أن نقف بين يدى حقيقتين أساسيتين :

الأولى : أن التربية بمفهومها الحقيقى تعنى التنمية المتكاملة للطفل فى جوانبه العقلية والجسمية والخلقية والواجدانية (أو ما سبق أن حددناه فى تقرير « تنمية الانسان المصرى » بتهذيب الغريزة ، وصقل العقل ، وتدريب اليد ، وتربية الضمير ، وتأديب النفس) .

ولو أن مؤسساتنا التعليمية أدت واجب التربية بهذا المفهوم - وتلك هى مهمتها الأساسية - لبلغت رسالة الثقافة ضمنا ، ولكانت مهمة المؤسسات الثقافية فى المجتمع بعد ذلك عملية صقل وتعزيز واستزادة ومتعة فى الحياة . ولكن الواقع أن مؤسساتنا التعليمية - فى أحسن الفروض - تقف عند عملية « تعليم » اجتزاء بالناحية المعرفية وحدها ، وهى جانب من الثقافة محدود .

والأخرى : أن الجانب المعرفى الذى تقدمه مؤسساتنا التعليمية يتأتى بطريقة تجعل تأثيره الثقافى تافها ان لم يكن معدوما ، ولنسترجع هنا

ما سبق أن رددناه من أن مجال الثقافة محدد بالوسائل التى من شأنها أن تنتهى بالانسان الى تكوين « وجهة نظر » ذات طابع خاص . ومعنى ذلك أن جوهر العمل الثقافى ليس تحصيل المعرفة لذاتها ، سواء أكانت **علمية أم معرفة عامة ، بل ولا هو تحصيل معرفة متخصصة تعين صاحبها على أداء عمل معين كالطبيب اذ يعرف كيف يطب المرضى ، والمهندس اذ يعرف كيف يقيم الجسور ، وما الى ذلك من سائر المهن والحرف ، فذلك كله يندرج فى دائرة « التعليم ... لا فى مجال الثقافة »**[1] .

ونعتقد أنه بات واضحا - فى ضوء هاتين الحقيقتين - أن مؤسساتنا التعليمية لا تقوم بدور تثقيفى الا بمقدار ما تنجح فى الأسلوب الذى تنتهجه فى تقديم « المعرفة » التى يتأثر بها وجدان الطلاب ، وقليل ما هى .

فاذا انتقلنا بعد ذلك الى ما تقدمه معاهدنا من زاد ثقافى سواء أكان عن طريق المقررات الدراسية أم عن طريق الأنشطة الثقافية ، وجدنا أنه محدود للغاية من حيث الكم ومن حيث الكيف جميعا ، فمناهجنا الدراسية - مثلا - تشمل تاريخنا القومى ، وتراثنا الحضارى ، وقدرا غير قليل من المعلومات الدينية والعلمية ، والمعارف الادبية ، والتربية الفنية ، وكلها من عناصر الثقافة لا ريب ، ولكن الأسلوب التلقينى الذى نتناولها به والذى يستهدف التحصيل من أجل الامتحان ينأى بها عن تحقيق الغاية الثقافية ، **بمعنى أنها لا تحدث الأثر الوجدانى الذى ينتهى بالمتلقى الى تكوين وجهة نظر أو موقف من الحياة والكون ، يترجم معنويا فى مجموعة من القيم يعتنقها ، ويترجم عمليا فى أنماط محددة من السلوك ، وتلك هى مهمة الثقافة .**

أما الأنشطة الثقافية التى كانت تعنى بها مدارسنا فى الماضى فلا تكاد تجد لها مكانا فى معظم مدارسنا اليوم ، فأين الجمعيات المدرسية كجمعية الخطابة والمناظرة ، وجمعية التمثيل والموسيقى ، وجمعية الرسم

(١) الدكتور زكى نجيب محمود : « مجال الثقافة وحدودها » - ورقة مقدمة الى المجلس القومى للثقافة .

والأشغال والتصوير ، ونادى العلوم ونادى اللغات ، والصحافة المدرسية والمسرح المدرسى ، وجماعة الرحلات والمعسكرات ، ونظام الأسر الذى ابتكرته المدارس النموذجية منذ الأربعينات ، وأين مكتبة المدرسة ومكتبة الفصل والكتب الثقافية التى كانت توزع على جميع الطلاب للقراءة الحرة خارج المدرسة ، وتعقد المسابقات وتمنح الجوائز لمن يتزودون منها فيحسنون التزود[1] ؟ لاشك فى أن الظروف المادية القاسية التى فرضت على مدارسنا مسئولة الى حد كبير عن هذا القصور .

الحق أننا اذا أردنا لمعاهد التعليم أن تؤدى رسالتها الثقافية فلابد لها :

- أن تترك أسلوب التعليم اللفظى عن طريق التلقين وتتبع أسلوبا يقوم على النشاط والملاحظة والتجريب ، والتدريب على التعلم الذاتى .
- أن يراعى عند تقديم المعرفة أن تكون بأسلوب يصل الى عاطفة الطالب ووجدانه ، وينطبق ذلك — بصفة خاصة — على تدريس الدين والأدب والتاريخ والمواد الفنية والتربية الوطنية .
- أن تنمى عادة القراءة عند التلاميذ منذ الصغر وتيسر لهم وسائلها عن طريق مكتبة الفصل ومكتبة المدرسة ، وحصص القراءة الحرة .
- ان تعود الأنشطة المدرسية الثقافية الى سابق عهدها بقدر ما تسمح به امكانات مدارسنا .
- ان يعمق وعى التلاميذ منذ مراحل التعليم الأولى بتراثهم الأصيل ، وأن تقدم لهم المقررات الدراسية بأسلوب يصل الى وجدانهم ويبعث فيهم الاعتزاز بهذا التراث ، ثم يدعم هذا الاتجاه عن طريق الأنشطة كالدراما والصحافة المدرسية وغيرهما .
- أن يكون هناك تنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة لكى يلتقى التعليم بالثقافة .

أما الجامعات فان فرص الثقافة فيها أشد ضيقا منها فى التعليم قبل

(١) من بين الكتب التى كانت توزع فى الماضى للقراءة الحرة « كليلة ودمنة » ، و (ادب الدنيا والدين ، والبخلاء ، والمكافأة ، ومهذب رحلة ابن بطوطة ، ومختار الصحاح) الخ ...

الجامعى ، وذلك لأسباب منها :

- ان الطالب يدخل الجامعة وهو ضحل الثقافة غير متفتح للتزود من معينها .
- التخصص الدقيق فى الجامعات ، ومهما يبلغ الطالب من علم فى تخصصه فان ذلك لا يسلكه فى عداد المثقفين .
- أن أسلوب الدراسة الجامعية عندنا يقوم على المحاضرة والمذكرات ، ولا يفسح المجال لكى يبحث الطالب وينقب فى المراجع ، والثقافة لا تتأتى الا بسعة الأفق ، والانفتاح على الفكر .
- أن جامعة الاعداد الكبيرة لاتتيح الفرص للأنشطة الثقافية التى عرفتها جامعاتنا فى الماضى ، وحتى المسرح الجامعى ، لا يصل الا الى عدد محدود من الطلاب ، ولا يظهر نشاطه الا عند الاشتراك فى المسابقات السنوية .

هذا وسوف تتناول اللجنة فى تقريرها الذى تزمع تقديمه الى المجلس الموقر عن الجامعات موضوع الثقافة فى الجامعة .

ثانيا : المؤسسات الاعلامية

١ - الاذاعة المسموعة والمرئية :

لسنا فى حاجة الى تبيان الدور الذى تقوم به الاذاعة المسموعة والمرئية فى تثقيف الجماهير ، نظرا الى أنها أصبحت فى كل بيت فى الحضر وفى الريف ، والى طول الفترات التى يقضيها المتلقى مستمعا اليها أو مشاهدا لها ، ونظرا الى ما تتمتع به من جاذبية لا تملكها وسائل الاتصال الأخرى ، وأخيرا .. نظرا الى ضخامة عدد الأميين الذين لا يقرأون الصحف والكتب ومن ثم لا يجدون وسيلة أقرب تناولا للمتعة غيرها ، ونخص التليفزيون فى كل ذلك ، بما يملكه من قدرات فنية تيسر له الحركة والانتقال بالصورة من موقع الى موقع فى لحظات ، ومن ثم يمكن أن يكون ذا رصيد اعلامى ضخم فى خدمة الثقافة .

ومنذ بدأت الخدمة الاذاعية فى مصر منذ أكثر من نصف قرن ، والخدمة التليفزيونية منذ ربع قرن ، ومصر رائدة فى المجالين ، وقد أسهم الانتاج التليفزيونى اسهاما واضحا فى بناء الشاشات العربية التى أصبحت تعتمد فى برامجها على هذا الانتاج المتنوع فى كثير من المجالات ، حتى أن الجالس الى شاشة التليفزيون فى بلد من بلاد الخليج العربى يحس كأنما هو فى القاهرة .

ويمكن أن نستخلص الخدمة الثقافية التى تقدمها الاذاعة المسموعة والمرئية فى مصر اذا استعرضنا الاحصاء التالى عن عدد ساعات الارسال فى الراديو والتليفزيون وهى عن عام ١٩٨٢/١٩٨٣ :

	ق	ت
– جملة ساعات ارسال الراديو والتليفزيون	٨	٨٠٢٦٥
– المتوسط اليومى لعدد ساعات الارسال	٥٤	٢١٩

وهى موزعة كالتالى :

	ق	ت	
– مواد دينية باللغة الفصحى	١٣	٣٧	بنسبة ١٦,٩٢٪
– مواد اعلامية باللغة الفصحى	٥٤	٢٩	بنسبة ١٣,٦٠٪
– مواد ثقافية باللغة الفصحى	١٢	٤١	بنسبة ١٨,٧٣٪
– مواد تعليمية باللغة الفصحى	٥٥	٤	بنسبة ٣,٢٤٪
– برامج منوعات باللغة الدارجة	٣٢	٢٧	بنسبة ١٢,٥٢٪
– برامج خدمات طوائف باللغة الدارجة	٤٥	١٢	بنسبة ٥,٨٠٪
– دراما باللغة الدارجة	٤٧	١٤	بنسبة ٦,٧٢٪
– برامج ترفيهية باللغة الدارجة	٣٥	٥٠	بنسبة ٢٣,٠١٪
– اعلانات تجارية باللغة الدارجة	١	١	بنسبة ٠٠,٤٦٪

أما ساعات ارسال اذاعة القرآن الكريم فتبلغ بالنسبة لجملة ارسال جهازى الراديو والتليفزيون ١١,٧٦٪ .

ويتبين من هذا الاحصاء أن نسبة ساعات الارسال اليومى باللغة الفصحى

- كأحد مؤشرات المادة الثقافية - تبلغ ٥٢,٤٩٪ وتتضمن المواد الدينية والاعلامية والثقافية والتعليمية ، ويمكن أن يضاف اليها بعض ما يذاع باللغة الدارجة بين برامج الدراما وخدمات الطوائف ونحوها مما يقع فى نطاق الثقافة . وهكذا تكشف النظرة العابرة أن الكم التثقيفى عن طريق الاذاعة المسموعة والمرئية لا بأس به ، أما من حيث الكيف ، فان الذى لاشك فيه أن من بينها برامج تؤدى دورا محمودا فى مجال العمل الثقافى لجماهير المتلقين على اختلاف مشاربهم ، سواء من حيث محتواها أم من حيث الشكل الذى تقدم به .

كما أن اللغة الفصحى تمثل مساحة معقولة فى هذه البرامج ، وان كانت الحاجة تدعو الى مزيد ، وبخاصة فى برامج الأطفال الذين يرجى أن ينشأوا على لسان عربى ، كما هو الشأن فى بلاد الخليج العربى ، كما أن الاذاعة المسموعة والمرئية تسهم فى محو الأمية الأبجدية بقدر ما ، وفى محو أمية المعرفة بقدر موفور .

ومع هذا فان لنا ملاحظات على برامج التليفزيون بعامة نجملها فيمايلى :

- أن كثير من البرامج الثقافية فى حاجة الى اعادة نظر من حيث الشكل الذى تقدم به ، فأسلوب المحاضرة - بل حتى أسلوب الحوار بين اثنين - لم يعد هو الأسلوب الأمثل من حيث تأثيره على المتلقى ، ووصوله الى وجدانه .
- ان بعض برامج الدراما - وبخاصة المسلسلات الاجتماعية - تهدر قيمنا الأصيلة فى مشاهد منها .
- تحفل كثير من البرامج الترفيهية بما لا يليق تقديمه لشعب متدين يعتز بقيمه وأخلاقياته ، من حركات فاضحة ، والفاظ تخدش الحياء .

  ويلحق بذلك ما يعرض أحيانا من أفلام تتضمن مناظر مسفة .. من الرقص ، الى تعاطى الخمر ... الخ .

- بعض الحلقات الأجنبية التى يعرضها التليفزيون جيد من حيث ما يقدمه من فكر وعلم وثقافة انسانية نبيلة ، أما بعضها الآخر فقائم على العنف أو الجنس بطريقة صارخة هدامة ، ومن ثم لابد من

الانتقاء ، حتى الاعلانات – والمفروض أن تكون مجرد أداة محايدة – تغلغلت فيها الأغنية المثيرة ، وانقلبت الى أداة ترويج لأنماط استهلاكية تستفز ذوى الدخل المحدود .

معظم المسلسلات الدينية – وهى من خير ما يقدمه التليفزيون من زاد ثقافى – تقوم على الأحداث التاريخية ، ولا بأس فى هذا ، ولكن لابد من التنويع ، والتراث الاسلامى حافل بالقصص التى تبرز القيم الرفيعة ، بل ان فى حياتنا الحاضرة .سلوكيات ومواقف تعكس القيم الأصيلة فى نفوس المشاهدين اذا وضعت فى القالب الدرامى المناسب ، كما يمكن أن تطور البرامج الدينية من مرحلة الصورة غير المتحركة والتلقين الوعظى الى معالجة الشئون الدينية معالجة مبسطة مصورة تضفى عليها جاذبية .

*****

وبعد ، فان المبدأ العام الذى ينبغى أن تراعيه أجهزة الاعلام بعامة ، والتليفزيون بخاصة ، هو الا يكتفى بتقديم البرامج الثقافية البناءة فحسب ، وانما ينبغى أن تكون المضامين التى تتخلل أى برامج **وقائية كذلك ، بمعنى أن نجنب أسماع المتلقين وأبصارهم وأذهانهم ما يتعارض مع قيم المجتمع وتقاليده الأصيلة ، أو مع حقائق العلم والأسلوب العلمى فى التفكير .**

وبمناسبة الحديث عن التليفزيون ، تجدر الاشارة الى الأقمار الصناعية التى تجوب الآن سماء الدنيا ، وسوف تزداد مع الأيام ويكون لها أثر بالغ على ثقافة العالم إيجابا أو سلبا حيث يمكن عن طريقها انتقال البرامج التليفزيونية مما يجعل الكرة الأرضية كلها كبلد واحد ، ولقد أطلقت البلاد العربية مؤخرا قمر الاتصالات العربى الأول (عربسات ١) ويغطى ٢٢ دولة عربية ، وهو وليد الفكر المصرى منذ بدأ التفكير فيه عام ١٩٦٤ ، وحرمت مصر الانتفاع به بعد تعليق عضويتها فى جامعة الدول العربية .

والمأمول أن تلحق مصر بشقيقاتها فى الاشتراك فيه قريبا ، وبالقمر العربى الثانى (عربسات ٢) الذى أوشك أن ينجز ويطلق ، وسوف يكون لهذين القمرين أثرهما الفعال فى انتشار الثقافة العربية الأصيلة ، والتجانس الثقافى بين البلاد العربية ان شاء الله .

٢ - الكاسيت والفيديو كاسيت :

وما دمنا نتحدث عن الأذاعة المسموعة والمرئية ، فلا بأس أن نلحق بهما **الكاسيت والفيديو كاسيت ، هاتان الاداتان اللتان كان المأمول أن يكون فيهما خير كثير ، فاذا بهما تنقلبان ليصبح فيهما شر مستطير .**

ومصدر الخطورة فيهما أنهما تنتجان فى مصر دون ضوابط رقابية على شركات الانتاج ، أو الأفراد المنتجين خلسة ، وأن الشرائط التى تنتج فى الخارج تتسرب الى داخل البلاد فى سهولة ويسر ، مع سهولة طبع أفلام الفيديو كاسيت وتهريبها ، وعدم قدرة الجهات المعنية على ملاحقة نوادى الفيديو ، وضبط المخالفات الصارخة التى تقوم بها بعض هذه النوادى .

والنتيجة المحتومة :

- **انتشار أجهزة الفيديو فى المنازل والأماكن العامة والمقاهى بالريف والمدن ، وتقدر الاحصائيات عدد أجهزة الفيديو التى دخلت مصر من منفذ مطار القاهرة وحده - فى موسم حج ١٩٨٣- باثنين وتسعين ألف جهاز ، وتشير بعض التقديرات الى أن عدد أجهزة الفيديو فى مصر تزيد على مليون جهاز[١] .**
- **انتشار أندية الفيديو - ومنها ما ينسخ أفلاما هابطة مهربة - حتى بلغ**

(١) تشير احصائية اخرى الى أن متوسط ما احضره العائدون من الخارج سنويا فى السنوات الثلاث الأخيرة بلغ ما بين ٨٣,٨٠ الف جهاز : وان متوسط ما يدخل مع العاملين فى منطقة الخليج وحدها مبلغ ١٢ الف جنيها سنويا .

عددها - فى عام ١٩٨٣ - نحو سبعمائة ناد منتشرة فى مختلف أنحاء الجمهورية ، ومعظمها غير مسجل لدى الجهات المنوط بها أعمال المصنفات الفنية .

- أن هناك أوكارا خفية تكشف عنها أجهزة الشرطة حينا ، وتغفل عنها أحيانا[1] ، يتسرب اليها الشباب وصبية المدارس خفية ليشاهدوا فيها ما يفتقدونه فى التلفزيون من أفلام العنف والاثارة والجنس .
- أن الاقبال على الفيديو يتزايد يوما بعد يوم ، نظرا لحرية المشاهد فى اختيار نوع المادة التى يرغب فيها ، وفى الوقت الذى يشاء ، ونظرا لوفرة الأشرطة وسهولة شرائها أو استئجارها أو استعارتها ، وسهولة التسجيل مما يبثه التليفزيون .

وهذه النقطة الأخيرة هى التى جعلتنا نصدر هذا الحديث بقولنا أنه كان مأمولا أن يكون فى أذاتى الكاسيت والفيديو كاسيت خير كثير ، اذ أنه من الممكن - بشىء من التخطيط والتنظيم والرقابة الجادة - أن يرشد استخدامها فى التعليم والتثقيف والاعلام .

هكذا فعلت كثير من الدول ، فقامت بانتاج أفلام فى مجالات العلوم والفنون ، وثقافة الطفل ، والمهن المختلفة .

وقد قامت فى مصر بعض محاولات فى مجال التعليم الجامعى ، فقامت كليتا طب وتربية جامعة عين شمس بتجربة ناجحة فى استخدام شرائط الكاسيت ، كما قام التليفزيون المصرى فى العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ بتقديم جميع مواد الدراسة لكلية التربية بجامعة عين شمس ، وتسجيل جميع الحلقات على شرائط فيديو لتستعين بها سائر كليات التربية فى مصر ، كما شرعت قصور الثقافة فى المحافظات فى تشغيل الفيديو الثقافى ، تعرض من خلاله أفلاما ثقافية وروائية مختارة ، يعلق عليها متخصصون بالشرح ، وللارتفاع بمستوى الوعى السينمائى .

---

(١) هناك قرار من وزير الداخلية برقم ٣٣ لسنة ١٩٨١ ، بانشاء شرطة مكافحة جرائم المصنفات الفنية : ويقضى بحماية الامن القومى فى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبعد ، فهل آن الأوان لكي يحل الفيديو مشكلة الدروس الخصوصية ؟ ولكي تكون منافسته للكتاب – للحصول على المعلومة – منافسة مستحبة ومثمرة ؟ .

٣ – السينما والمسرح :

تشير بعض الاحصاءات الى أن نحو ألفى فيلم سينمائى تم انتاجها فى مصر منذ عام ١٩٢٧ حتى اليوم ، كان بينها عدد قليل لايزيد على أحد عشرة فيلما دينيا ، ونحو خمسة وثلاثين فيلما وطنيا ، ثم قلة تعد على أصابع اليد الواحدة من الأفلام التى تناولت معركة اكتوبر وان لم ترق الى مستوى الحدث ، وقلة من الأفلام التى استهدفت تعرية ممارسات قهرية لجماهير الشعب من اقطاعيين وطغاة ، أما البقية فتتراوح بين قلة تعالج بعض المشكلات الاجتماعية علاجا راعيا ، وكثرة كاثرة مسفة ، منها ما يقوم على حياة الليل والاثارة وتملق الغرائز البهيمية ، أو الجريمة والعنف ، ومنها ما يقوم على دعاية مكشوفة لاتجاه سياسى معين ، ومنها الكوميدى الذى يفتعل الضحك أو اسفاف ، أو السطحى الذى ليس فيه قصة ولا هدف .

وهكذا نرى أن هناك هوة واضحة بين الأحداث الكبرى التى مرت بمجتمعنا وأثرت فى حياتنا ، وما كان ينبغى أن يواكبها من انعكاسات ثقافية على الفيلم السينمائى ، مع أنه لايزال للفيلم السينمائى جاذبيته بالرغم من انصراف قطاع كبير من المجتمع عن دور العرض لسبب أو لآخر[1] .

ويبدو أن سيطرة رأس المال – غير المصرى فى الغالب – على الانتاج السينمائى كان له أثره فى هذا التدنى ، كما يبدو أن الرقابة على المصنفات الفنية لم تكن على المستوى المنشود ، **وقد استشهد بعض اعضاء اللجنة بأمثلة لقصص رفيعة المستوى لم تجز ، بينما أجيز كثير من القصص الهابطة التى أعترضت عليها جماهير الشعب الواعية بعد عرضها ، مما دعا**

(١) انخفض عدد دور العرض من ٤٥٠ دارا فى اوائل الستينات الى نحو ١٧٠ دارا ، وانخفض عدد الأفلام المنتجة من عام ١٩٧٩ الى نحو الثلث من متوسط الانتاج فى السنوات السابقة .

البعض الى ترديد الاتهام بأن هناك مؤامرة لتخريب قيمنا الأصيلة لا يدرى من المسئول عنها ، ومن الغريب أن بعض هذه الأفلام الهابطة تمنح جوائز التفوق فى مهرجانات السينما التى تقام بين الحين والحين .

أما الحجة التي يتذرع بها البعض تبريرا لهذا اللون المسف من الأفلام أو المسرحيات «الجمهور يريد ذلك» فهى حجة داحضة ، **فقد دلت التجارب على أن جماهير الشعب المصرى بجميع فئاتها واعية ، وأنها حين ترى العمل الثقافى الجاد الهادف فى صورة فنية رفيعة تقبل عليه .. ربما على استحياء فى البداية ، ولكنها سرعان ما تستسيغه بل وتتعلق به ولا ترضى به بديلا .**

وهنا نرى أن الدولة ينبغى أن تؤدى دورا ملحوظا فى دعم الأعمال الهادفة الجادة ورعايتها ، تلك الأعمال التى تحقق - مع مطلب الترفيه - معالجة المشكلات الحقيقية التى تواجه المجتمع ، وتقدم صورة أمينة لواقعه واحتياجاته وآماله ، ولسوف تؤدى رعاية الدولة الى تشجيع المؤلفين والمنتجين الجادين ، واجتذابهم لكى يقتحموا الميدان[1] .

على أن السينما ليست روايات فقط ، بل لعل الأفلام التسجيلية أهم من الفيلم الروائى من حيث التأثير الثقافى ، وبخاصة أن لنا تاريخا فى انتاج الفيلم التسجيلى بدأ فى وزارة المعارف حيث كانت ادارة السينما تنتج أفلاما كوسائل تعليمية ، ثم تبعتها بعض الوزارات فى انتاج أفلام ارشادية ، فلما أصبح للسينما مؤسسة فى نطاق وزارة الثقافة أنتجت مجموعة كبيرة من الأفلام التسجيلية ، وتبعها فى ذلك بعض خريجى معهد السينما .

ويبلغ عدد قوافل الثقافة التى تجوب القرى نحو ١٢٨ قافلة تقدم أفلاما ارشادية وتثقيفية وتاريخية ووطنية ، كما تقدم أفلاما ترفيهية لاجتذاب الجماهير الى ماتعرضه من ثقافة ، كما تقدم مسرحيات فى جرن القرية .
ويبقى السؤال :

---

(١) تستهدف وزارة الثقافة ان تتبنى فى المستقبل انتاج عدد من الأفلام الروائية ذات المضمون القومى والدينى مما لا تطيقه امكانات القطاع الخاص .

ماذا تستطيع الـ ١٢٨ قافلة ثقافية أن تقدم لأربعة آلاف قرية ؟ الحق أننا فى حاجة إلى تخطيط لانشاء دور للسينما فى الريف بأبسط الامكانات نظرا لما ينتظر منها فى مجال الارشاد الزراعى ، ونشر الوعى الصحى ، والتثقيف السياسى ، والنهوض بانسان القرية من جميع الجوانب ، بالاضافة الى الترفيه .

أما أفلام الأطفال فجهدنا فيها جهد المقل ، مع أنها من أنجح الوسائل فى تثقيف الأطفال ، واعتمادنا فيها على الأفلام الأجنبية مخاطرة لما تحويه بعضها من سلوكيات ، ربما تتجافى مع قيمنا .

*****

أما المسرح فهو فن جديد على حياتنا الثقافية وفد اليها من الغرب فى القرن الماضى وكان له دور أساسى فى حياتنا الاجتماعية على يد عمالقة أسسوه ، وكانوا يؤمنون برسالته ، ويضحون بأموالهم وجهدهم فيه .

وقد بلغت الحركة المسرحية فى مصر ذروة ازدهارها منذ أواخر الخمسينات الى ما بعد منتصف الستينات ، وهى الفترة التى أنشئت فيها هيئة المسرح والموسيقى ، وافتتحت فيها معظم المسارح القائمة حاليا ، والمسارح التى اختفت من الخريطة المسرحية بعد ذلك ، وهى الفترة التى ظهر فيها جيل من كتاب المسرح الذين تناولت أعمالهم حركة المجتمع المصرى وتطوره قبيل الثورة وبعدها ، وبأقلامهم بدأت مرحلة متطورة من التأليف المسرحى اتسمت بالنضج الفنى ، والتعبير الدرامى عن قضايا المجتمع ومشكلاته .

ولكن ، سرعان ما انحسر المد ، وأصاب المسرح ما أصاب السينما بعد نكسة ١٩٦٧ ، فاختفى النص المسرحى الجيد وانزوى كتابه ، وانشغل الفنانون بالعمل التليفزيونى فى مصر ثم فى البلاد العربية بعد ذلك ، وفقد المسرح الجاد جمهوره ، واجتذبت المسارح الهزيلة العابثة نوعية معينة من الجمهور اتخذوها – ولا يزالون – ملاذا للهو والمتعة الرخيصة ، ومع

ذلك ظلت الدولة تدعم المسرح ماديا لعله ينهض من كبوته ، ولكن دون غناء .

وحتى المسرح القومى – وهو أحد مسارح الدولة – أصابه ما أصاب بقية المسارح[1] من ردة ، ويبدو ذلك جليا من بعض الإحصائيات التى صدرت عن البيت المسرحى (هيئة المسرح سابقا) فى سبتمبر عام ١٩٨٣ ، فقد بلغ إجمالى ليالى العرض فيه فى عام ١٩٦٦/٦٥ نحو ١٣٦٠ عرضا ، ثم انخفضت إلى ٧١٢ عرضا فى عام ١٩٨٠ ، وبلغ إجمالى المسرحيات ٧٤ مسرحية فى عام ١٩٦٦/٦٥ ، وانخفض إلى ٢٠ مسرحية فى عام ١٩٨٠ ، كما انخفض عدد المشاهدين من ٤٣٦٧٠٠ إلى ١٢٥٠٠٠ ، كما تدهورت إيراداته (بدلا من أن تتضاعف بسبب الزيادة السكانية وارتفاع أسعار الدخول) فى خلال العشرين عاما الأخيرة ، وتفيد الإحصاءات أن الدولة تتحمل ٣٨,٥ جنيه عن كل تذكرة .

وهناك إلى جوار مسرح الدولة الرسمى مسارح القطاع الخاص ، ومسارح الثقافة الجماهيرية فى المحافظات ، والمسرح الجامعى ، والمسرح المدرسى ، ويضيق المقام هنا عن الحديث عنها .

ويتسائل المتسائلون :

هذا المنهل الذى كان جديرا بأن ينافس التليفزيون فى تأثيره الاجتماعى والثقافى – أو أن يحفظ التوازن معه فينهنه من سلبياته بما يملك من مقومات ، وعلى رأسها حضور الممثلين وتلاقيهم بجمهور المشاهدين وجها لوجه ومشاركتهم وجدانيا – يتساءلون :

ترى كيف السبيل إلى النهوض بهذا المنهل الثقافى من عثرته ، ليعود إليه جمهوره ، وليؤدى رسالته من جديد ؟

ويتســـاءلون :

ما الأسباب التى أدت – أصلا – إلى هذه العثرة ؟

---

(١) الفرق المسرحية القومية التى تتبع البيت الفنى للمسرح هى (المسرح القومى – المسرح الحديث – المسرح الطليعى – المسرح الكوميدى – مسرح العرائس) .

- أهي أزمة إدارة ؟
- أهي أزمة نص مسرحى ؟
- أهي أزمة دور عرض مسرحية ؟
- أهي أزمة تمويل ؟ ان الدولة تدعمه فعلا ...

- أهي أزمة ارتفاع أسعار الدخول ، وصعوبة المواصلات ، ومشقات السهر خارج البيوت ؟

- أهي أزمة جماهير يعوزها الوعى المسرحى ؟

- أهي أزمة منافسة المسارح وملاهى الليل الرخيصة حيث استطاعت العملة الرديئة أن تطرد العملة الجيدة من السوق ؟

- أم أنها ترجع فى أصلها إلى عجز المسرح المدرسى ، والمسرح الجامعى ومسارح الثقافة الجماهيرية أن تزود القاعدة العريضة من الشعب بالثقافة المسرحية والوعى المسرحى ؟

وبعد ، فإننا لا نستطيع أن نختم حديثنا عن الأذاعة والتليفزيون والفيديو كاسيت والسينما والمسرح دون أن نشير إلى « الرقابة » ، فهناك رقابتان ، إحداهما فى وزارة الثقافة ، والأخرى فى وزارة الاعلام ، وهما تكيلان بمكيال مختلف ، ومن الخير أن تتوحد الرقابة فى جهة واحدة منعا للازدواج وتضارب المعايير والقرارات .

هذا وقد أعيد مؤخرا تشكيل اللجنة العليا للرقابة ، وضم إلى عضويتها مجموعة من النقاد وعلماء الدين ، وصرح رئيسها أن اللجنة لن تكون قيدا على حرية الفكر ، ولكن حماية للذوق العام ، والتخريب الروحى ، وأنها ستقف موقفا حازما من الإسفاف والهبوط[1] .

٤ - الصحف والمجلات :

مع التسليم بالمنافسة الشديدة التى يفرضها إنتشار وسائل الإعلام

---

(١) أخبار اليوم ١٩/١/١٩٨٥ .

التى تعنى بالخبر والتعليق مثل الإذاعة والتليفزيون والكاسيت والسينما التسجيلية والإخبارية ، فإنه لا يزال للإعلام عن طريق الكلمة المقروءة جاذبيته وفاعليته ، وذلك مما يجده القارىء فى متناول يده فى الصحف اليومية والمجلات الدورية من أنباء وتعليقات ومقالات يجد فيها نفسه ، ويشبع بها هواية الإطلاع ، ومن ثم يحرص على إقتناء الصحيفة يتصفحها عند مطلع الصبح ، ويخلد إليها حين يسترخى فى بيته بعد عناء العمل ، ويجد فيها من الحوار الحر الساخن المتجدد ما لا تقدمه وسيلة أخرى بنفس الحيوية .

والدليل على ذلك هذه الزيادة المطردة فى توزيع الصحف فى مصر فى السنوات الأخيرة ، فقد تضاعف معدل التوزيع فى عام ١٩٨٠ إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل عشرين سنة ، مع التسليم بأن أحد الأسباب الرئيسية هو زيادة عدد السكان ، ولا سيما من يقرأون .

وليس هناك شك فى أن رفع الرقابة عن الصحف منذ عام ١٩٧٤ ، ومناخ حرية الكلمة الذى يستروح نسيمه كتاب الصحف اليوم[١] ، فى مقدمة أسباب الإقبال على الصحف ، حتى أن كثيرا من الصحف فى كثير من الأيام تنفذ نسخها فى مدينة القاهرة بمجرد وصولها إلى أيدى الباعة .

ومن هنا كان للصحافة أهميتها البالغة فى مجال العمل الثقافى إذا ما وضعت الصحف نصب عينيها أن الثقافة هى الترجمة الفورية لتمدن الإنسان ، وأنها — بهذا المفهوم — تمثل الوجه الآخر للإعلام .

ويرى الأستاذ توفيق الحكيم أن مهمة تثقيف الشعوب قد انتقلت فى جملتها واتساعها من أيدى الفلاسفة والكتاب والشعراء والخطباء إلى أيدى الصحفيين ، ويقول فى ذلك « فالغذاء العقلى للجنس البشرى إنما يعد الآن إعدادا فى مطابخ الصحف ، لأن الأغلبية الساحقة ممن يعرفون

---

(١) كان انعقاد المؤتمر الرابع والثلاثين للجمعية العمومية لمعهد الصحافة الدولى بالقاهرة مؤخرا ، بمثابة شهادة دولية بما تتمتع به من حرية ، تحت مظلة الديمقراطية ، إذ أن من تقاليد هذا المعهد الا يعقد جمعيته العمومية إلا فى الدول التى تتمتع فيها الصحافة باستقلالية وحرية تامة .

القراءة لا يملكون من الوقت لهذه القراءة أكثر من ساعة فى اليوم تختلس إختلاسا ، ولا يمكن أن يشغلها غير الصحف » ثم يعقب بقوله : « وهذه حقيقة لا يمكن أن تنكر ، وهى حقيقة مخيفة »(١) .

وإذا كان الأمر كذلك ، فلنا أن نتساءل :

– هل تؤدى صحافتنا اليوم رسالتها الثقافية كما ينبغى أن تكون ؟
وللإجابة عن التساؤل يحسن أن نرجع إلى الوراء قليلا لنجد أن نشأة الصحافة فى مصر اقترنت بالأدب والأدباء ، وكان تحرير الصحف متسما بالبيان الأدبى حتى فى المقالات السياسية ، وظل هذا النبض ملازما للتحرير الصحفى أجيالا حتى أن سلطات التعليم حين استجابت لنداء الصحافة بانشاء دراسات صحفية فى الجامعة ألحقتها بكلية الآداب ، وظلت تابعة لها إلى حين قيام معهد الاعلام الذى تحول إلى كلية منذ سنوات .

ثم تحولت الصحافة شيئا فشيئا فخف نبضها الأدبى ، واتجهت إلى تنويع أبواب المعرفة ، وأخذت تظهر إلى جانب الصفحات الأدبية صفحات أو أركان علمية وفنية واقتصادية ، بالاضافة إلى ظهور مجلات متخصصة فى كل فرع من هذه الفروع ، وانتهجت الصحف الأسلوب العفوى السهل الذى لا يلتزم فى كثير من الأحيان بتراكيب الفصحى وألفاظها ، فيما عدا ما يكتبه كبار الكتاب والأساتذة من مقالات فى المجالات الثقافية المختلفة .

ونعود إلى السؤال الذى طرحناه :

– هل تؤدى الصحافة اليوم رسالتها الثقافية كما ينبغى أن تكون ؟

والجواب عويص وشائك ، لأننا بينما نرى صحفنا تطرق قضايا الحياة اليومية ومشكلات المجتمع و « خطط التنمية » وتنقل إلى قرائها ما يدور فى مجلسى الشعب والشورى من مناقشات – وكل ذلك عناصر جوهرية فى المجال الثقافى – **نلاحظ أن دورها فى ناحية تنمية الإنسان**

---
(١) الأهرام ١٩٨٥/٣/٥ .

وتعميق القيم الأصيلة لمجتمعنا محدود ، بل يكاد يكون هداما فى كثير من الأحيان بما تقدمه من قدوة سيئة للشباب بخاصة ، فى أسلوب المناقشة والحوار ، وفى تناول الذمم والأعراض والشئون الخاصة التى ينبغى أن تصان ، وفى التشهير والتجريح ، وفى ذكر تفاصيل الجريمة والتحايل بما قد يوحى إلى النشء فى دور التكوين بالتقليد والمحاكاة ، وهى فى كل هذا تستغل مناخ الحرية السائد .

وفى ذلك يقول أحد كتابنا الصحفيين :

« فبينما كان الرأى العام يتوقع أن تنتهز الصحف الحرة الفرصة المتاحة (يقصد مناخ الحرية) لمناقشة همومه ومشاكله اليومية مناقشة موضوعية شجاعة والتماس الحلول لها - وجد نفسه يتفرج على صراع يتسم إلى حد كبير بالفردية ، وبينما كان هم فريق تصفية الحسابات مع الماضى ، فإن الفريق الآخر لم يلبث أن استدرج إلى الدفاع عن هذا الماضى ، ولم يعد لأي الطرفين وقت لمناقشة قضايا الحاضر والمستقبل بما تستحقه من عناية واهتمام » .

ثم يختم الكاتب بقوله :

« ولابد أن أولادنا وأحفادنا يتساءلون فى حيرة : لماذا كان هذا الجيل من الصحفيين وقادة الرأى بعيدين عن هموم ومشاكل الشعب ؟ بل لماذا لم يستجيبوا لدعوة القيادة السياسية التى كانت تلح عليهم طول الوقت أن يساعدوها بالمشورة والرأى ؟ ولابد أيضا أن بناء الغد سيجدون صعوبة شديدة فى تفسير سيل الاتهامات التى كانت تنشرها الصحف ضد المسئولين وضد بعضها البعض ، وفى بعضها ما يعاقب عليه القانون دون أن يتدخل القانون لحماية أحد[1] » .

الحق أن مناخ الكلمة الحرة فى مصر يلقى على عاتق الصحف

---

(١) عبد السلام داود : مقال بعنوان (من يخاطب من ... وعن ماذا ؟) أخبار اليوم - ١٣ أكتوبر ١٩٨٤ .

والكتاب مسئولية أمانة الكلمة ، ويحتم عليها وعليهم أن تكون الكلمة المسئولة دستورا فى تناول ما يتناولون من قضايا .

فاذا انتقلنا إلى فروع الثقافة من دين وأدب وفن وثقافة علمية فى الصحف ، رأينا أن للدراسات الدينية نصيبها الموفور ، وهذا خير ، بينما تتفاوت الصحف فيما تقدمه من مساحات لسائر الفروع ، وفى عدد المرات التى تقدم فيها ، والمفروض أن تكون الصحيفة « مائدة حافلة بكل أنواع الفيتامينات ، يتناول القارىء منها ما يزجى فراغه ، وينمى إطلاعه ، ويقوى عضلاته المفكرة ، أما إذا قصرت فى نوع واحد من هذه الأنواع فإنها تكون كالطعام الردىء يعطيك شيئا ، ويمنع عنك أشياء »[1] .

أما المجلات الثقافية فإن لها قصة أخرى يضيق المقام عن تفصيل القول فيها ، وحسبنا أن نشير إلى أنها – على عكس الصحافة اليومية – قد فقدت أرضها ، وانحدرت معدلات توزيعها ، بل وتوقف الكثير منها عن الصدور ، ومعظم ما تبقى منها لا يعيش إلا على مساندة بعض الهيئات العامة ، فأين نحن اليوم مما كانت عليه المجلات الثقافية فى الجيل الماضى أيام « السياسة الأسبوعية » و « الرسالة » و « الثقافة » و « المقتطف » ؟.

ولعل من أسباب هذا الانحدار ارتفاع سعرها ، وأنها لا تشبع إلا احتياجات عدد قليل من القراء ، واكتفاء الكثيرين بما يحصلون عليه من زاد ثقافى سهل من الإذاعة المسموعة والمرئية ، ثم ان الصحافة اليومية تغطى الكثير مما تتناوله هذه المجلات فيجدون فيها الغناء .

أما الصحافة الإقليمية ، فمع أهميتها فى هذه المرحلة التى يبرز فيها دور المحليات ، فهى لا تزال تحبو ، ولا تزال الصحف الإقليمية قلة تشق طريقها بصعوبة ، ولابد لها من دعم ورعاية ، وينطبق هذا القول أيضا على صحافة الأطفال .

---

(١) توفيق الحكيم : الأهرام ١٩٨٥/٤/٥ .

٥ - وسائل الاتصال المباشر :

وهناك وسائل اتصال أخرى لها أثر بالغ فى تثقيف الجماهير إذا ما استغلت الاستغلال السليم ، بما أنها تعتمد على الاتصال المباشر بالقواعد الجماهيرية فى تجمعاتها .

وقد تكون رسمية عن طريق أجهزة الاستعلامات والمعلومات والإرشاد الفنى ، أو غير رسمية . ومن أهم قنواتها :

- المنتديات الثقافية التى تلتقى فيها الفئات المستنيرة لتبادل الرأى ، والترويح ، وممارسة الأنشطة الثقافية المختلفة .

- المقاهى الشعبية ، وكثيرا ما يلتقى روادها - وأغلبهم اليوم من صغار الحرفيين الذين تغلب عليهم الأمية - حول المنشدين لسير البطولة الشعبية ، أو للاستماع إلى الراديو أو الأغانى ، أو مشاهدة البرامج التليفزيونية ، وقد دخلت أجهزة الفيديو مؤخرا بعض هذه المقاهى .

- المصاطب والدواوير فى الريف - أو المضيفة كما كانت تسمى - ولقد كانت ولا تزال ملتقى لروادها ، يتبادلون فيها الأحاديث ، ويستمعون إلى مثقفى القرية ، ويستفتون الواعظ وإمام المسجد ومعلم المدرسة فى شئون دينهم ودنياهم .

- قصور الثقافة الجماهيرية فى المحافظات وتشرف عليها وزارة الثقافة .

- دور العبادة من مساجد وكنائس ، وهى أهم هذه التجمعات فى مجال العمل الثقافى لما للعاطفة الدينية من أثر فى تقبل جماهير مرتاديها للدعوة ، إذا ما تصدى لها الداعية المستنير الملم بقضاياهم وهمومهم ، القادر على الوصول إلى قلوبهم .

ولكى يكون الأداء الثقافى فعالا مع هذه التجمعات الجماهيرية[١]

---

(١) تشير خطط وزارة الثقافة المستقبلية إلى (إقامة المخيمات الثقافية فى القرية لمدد طويلة) وإلى (التوسع فى إقامة بيوت الثقافة فى الوحدات المجمعة والأندية الريفية ، وزيادة حجم قوافل الثقافة) .

وغيرها ينبغى رصد اهتمامات كل فئة على حدة ، ومخاطبتها بما يلائم اهتماماتها من مادة ثقافية(١) ، وما يتفق مع مستواها من أساليب ، وللوسائل السمعية والبصرية الحديثة أثرها الفعال فى هذا المجال .

أما مثالنا عن وسائل الاتصال الرسمى ، فهو الهيئة العامة للاستعلامات ، فلنقف معها لنرى ماذا تقدم فى مجال العمل الثقافى بإيجاز .

الهيئة العامة للاستعلامات :

والذى يهمنا من النشاط الثقافى لها هو ما يتم منه فى الداخل عن طريق أربع قنوات تتبعها وهى : مراكز الإعلام الداخلى ، ومراكز النيل للاعلام والتعليم والتدريب ، ونوادى الطفولة ، والانتاج الاعلامى .

وينتشر فى جميع محافظات مصر سبعة وأربعون مركزا إعلاميا تسهم فى توعية المواطنين بالمشكلات القومية ، وتعمل على تعريف المواطن بحقوقه وواجباته ، وتزوده بأهم القضايا ، وتبصره بانجازات الدولة ومشروعاتها فى مختلف القطاعات ، كما تتصدى للشائعات المغرضة ، وترد على تساؤلات واستفسارات المواطنين ، وتستطلع اتجاهات الرأى العام تجاه القضايا والأحداث العامة ، وأسلوبها فى كل ذلك هو المحاضرات والاذاعات المتنقلة ، والعروض السينمائية ، والمعارض الفنية التى تقيمها فى المناسبات المختلفة .

أما مراكز النيل للإعلام ، وتختص بتعليم الكبار وتدريبهم فى إطار التنمية الشاملة ، فتقوم بتخطيط وتنفيذ برامج تدريبية فى مقارها بالقاهرة وأسوان وقنا وشبين الكوم والاسماعيلية والمنصورة والعريش .

وتختلف هذه الدورات بإختلاف المستهدفين بالتدريب ، وغايتها ترشيد قدراتهم وتنميتها ، وتعميق انتمائهم للوطن وتراثه ، وتنمية الوعى

(١) هناك قدر أساسى من الثقافة لابد أن يزود به المواطنون جميعا فى تجمعاتهم المختلفة ، ثم ينفرد كل تجمع بثقافة خاصة تتفق مع مستواه واهتمامه ، والأمر فى ذلك أشبه بفكرة التعليم الأساسى للجميع ، ثم تتشعب قنوات التعليم بعد ذلك .

السياسى والوعى بقضايا المجتمع وحثهم على المشاركة فيها .

أما نوادى الطفولة فإن للهيئة منها ستة وعشرين ناديا ، أنشئت فى مقار الأندية الرياضية والاجتماعية ، وهناك خطة لإنشاء ستة أخرى ، ومهمتها إعداد الطفل الإعداد النفسى والفكرى ، والاجتماعى والتربوى والدينى ، وتوجيهه إلى القيم الاجتماعية الرفيعة ، وهى مزودة بالمكتبات وآلات العرض السينمائى والتليفزيونى ، وبعض الأدوات التى تنمى قدرات الطفل .

وقد أصدرت الهيئة موسوعة (أم الدنيا) وهى مسلسل شهرى أعد خصيصا للأطفال لتأكيد انتمائهم لوطنهم ، وإعتزازهم بتراثهم وحضارتهم (صدرت سبعة أعداد) كما أنها بدأت تصدر بعض كتب ثقافية للأطفال .

وقد أذاعت الهيئة مؤخرا دليلا عن إنجازاتها فى عام ١٩٨٣ ، يتضمن إحصاءات عن عدد المحاضرات والندوات وموضوعاتها ، والعروض السينمائية التى قدمتها ، والمعارض التى أقامتها ، والمواد الإعلامية التى طبعتها ، والدورات التدريبية التى عقدتها ، والأفلام السينمائية التى أنتجتها ... إلخ وهى منجزات فى مجال العمل الثقافى الجماهيرى جديرة بالتقدير .

ولكن يبقى التساؤل : إلى أى مدى يتم التنسيق بين الهيئة وبقية المؤسسات الثقافية ؟

ثالثا : المتاحف والثقافة الأثرية

تؤدى المتاحف رسالة متميزة فى مجال العمل الثقافى ، فهى – فضلا عن كونها مرآة لتاريخنا وحضارتنا وتقدمنا العلمى والفنى فى عيون زائريها من الأجانب – تعمق فى نفوس أبنائنا الاعتزاز بتراثهم وتطور حضارتهم ، والانتماء لوطنهم ، والزهو بمنجزاته فى العلوم والفنون ، بالإضافة إلى أثرها التعليمى حيث تبسط لهم المعارف الأساسية ، وترتفع بذوقهم الفنى .

ومصر فريدة بما أنشأت من المتاحف القومية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، كالمتحف المصرى (١٨٦٣) ومتحف الفن الإسلامى (١٨٨٠) والمتحف اليونانى الرومانى (١٩٣١) ، ومتحف الحضارة (١٩٤٩) ، ومتحف العلوم (١٩٦٠) .

أما المتاحف النوعية فمنها المتحف الزراعى ، ومتحف التعليم ، والمتحف الجيولوجى ، ومتحف علوم البحار بالغردقة والاسكندرية ، والمتحف الحربى ، ومتاحف البريد والرى والسكك الحديدية ، وتاريخ الطب والصيدلة ... إلخ .

أما المتاحف الاقليمية فمنها متحف أسوان (١٩١٢) ومتاحف الأقصر وطنطا والاسماعيلية وغيرها .

ويقرر أحد تقارير المجالس القومية المتخصصة أن دراسة الوضع القائم لمتاحفنا فى مصر يدل بوضوح على أنها لم تلق العناية الواجبة ، سواء من حيث قصور وظائفها ، أم من حيث توفير الامكانات المادية والبشرية لها ، فمنذ أنشئت المتاحف القومية للآثار المصرية واليونانية والقبطية والإسلامية فى أواخر القرن التاسع عشر لم تلحقها أية إضافات أو تحسينات ، ولم تطور أساليب العرض المتحفى بما يناسب العصر ، وذلك فضلا عن ضيق مبانيها بما تكدس فيها من معروضات ، وما يمكن أن يصيب المتحف المصرى من إنشاء الكبارى العلوية ومشروع الأنفاق .

ومثل ذلك يقال عن متاحف أخرى كمتحف العلوم الذى هدم مبناه منذ عام ١٩٧٣ وخزنت محتوياته ، ومتحف الفن الحديث الذى هدم ونقل إلى مقر مؤقت يضيق بمعروضاته وخدماته .

أما المتاحف الإقليمية فإنها لا تخضع فى إنشائها لإدراك سليم لوظيفتها وأهميتها فى خدمة البيئة والإقليم ، هذا فى الوقت الذى تتكدس فيه قطع الآثار فى المخازن ، ففى سقارة — مثلا — نحو خمسة وأربعين مخزنا تحوى آلاف القطع الأثرية ذات القيمة العلمية والفنية والتاريخية . فضلا

عن مخازن (طيبة) ، وما هو مكدس فى بعض مقابرها[١] .

أما من حيث الثقافة الأثرية فقد مضت فترة كان تراثنا التاريخى الثرى يؤخذ فيها على أنه مجرد تخصص ودراسة أكاديمية ، لا على أنه رائد أساسى فى حياتنا الثقافية ، وبخاصة فى مراحل التعليم والتكوين ، وبرامج وسائل الإعلام ، وقد تغيرت هذه النظرة اليوم ، وأجهزة الإعلام تحتفل بتراثنا الأثرى وتقدمه كثقافة لتعميق الوعى والانتماء الوطنى ، وعلينا أن نؤصل المفهوم الحق لقيمة هذا التراث كمصدر من مصادر الفخر والاعتزاز لأبنائنا فى تنشئتهم ، وكحافز على الجد والمثابرة أسوة بأجدادهم الذين تركوا هذه الآثار شاهدة على حضارتهم ، وما بلغوه من علم وفن ، فى وقت كانت المدنية فيه فى مهدها .

والأمر يقتضى اهتماما أكثر فى سبيل العمل على يقظة الوعى الوطنى بنشر الثقافة الأثرية عن طريق برامج التعليم ووسائل الإعلام وتنشيط السياحة الأثرية للمواطنين ، وتقريب وسائل التعريف بالآثار وإعداد المرافقين إعدادا مناسبا .

ويقضى الإنصاف أن نقدر الجهد الذى تبذله وزارة الثقافة حاليا فى رعاية الآثار والمتاحف ، وآية ذلك مبادرتها إلى ترميم قلعتى صلاح الدين وقايتباى ، وإعادة تنظيم عرض الآثار بالمتاحف ، وإنشاء متحف الحضارة المصرية بأرض المعارض بالجزيرة ومتحف آثار النوبة بأسوان ، وما تقوم به حاليا من ترميم لقبة الحسين ، وفى خطتها المستقبلية مشروعات تستهدف نشر المتاحف فى مختلف أنحاء الجمهورية وتنشيط السياحة الأثرية للمواطنين ، ووضع سياسة عامة للآثار على المستوى القومى بمشاركة شعبية ، كما تقوم هيئة الآثار بتنفيذ خطة ترميم لمجموعة مساجد وأسبلة ومدارس إسلامية من العصرين المملوكى والعثمانى .

---

(١) دور المتاحف فى الثقافة والتربية . من تقارير المجلس القومى للثقافة ، الدورة الثالثة .

رابعا : الفنون التشكيلية

يطلق مصطلح الفنون التشكيلية على جميع نوعيات الفنون المرئية ذات الأهداف الوجدانية أو الوظيفية النوعية ، وذلك فى مجالات النحت والتصوير والديكور والأثاث والمعادن والصباغة والخزف والزجاج والحفر والسجادوطباعة المنسوجات .

وبهذا المفهوم الشامل أصبح للفنون التشكيلية دور أساسى فى مجتمعنا المعاصر ، وحياتنا اليومية ، فهى ضرورية فى الصحيفة والمجلة والكتاب ، وفى الاعلانات والملصقات ، وفى تنسيق المحلات وواجهاتها ، وديكورات المنزل والمسرح والسينما والتليفزيون ، وفى الصناعات الفنية المتخصصة ، وفى تخطيط المدن الجديدة لوضع اللمسة الفنية الجمالية فى مكانها المناسب باللون والشكل والخضرة ، فى الأحياء والميادين والشوارع ، وفى تجميل المبانى والمنشآت بالأعمال الفنية المعبرة عن أصالتنا من خلال الأحداث الاجتماعية والتاريخية والقومية ، لترسيخ الانتماء الوجدانى لدى المواطن لوطنه .

ومن هنا تظهر أهمية الفنون التشكيلية فى الثقافة ، ولكن مع أن الحركة الفنية المعاصرة قد بدأت فى مصر منذ أوائل القرن العشرين بإنشاء مدرسة الفنون الجميلة عام ١٩٠٨ ، ومع أن الدولة أنشأت منذ عهد طويل إدارة لترعى الفنون والفنانين – وقد تحولت بعد الثورة إلى هيئة عامة للفنون – وأرسلت الممتازين منهم إلى الخارج لاستكمال دراستهم ، ونظمت المسابقات الفنية والمعارض ، وأنشأت نظام التفرغ لهم ، ويسرت لهم مراسم للانتاج ، وتوسعت فى إنشاء القصور الثقافية لنشر الثقافة بين الجماهير فى المحافظات .

ومع أن نقابة قامت لتجميع الفنانين وترعى مصالحهم ، وتقرر خصم ٢٪ من تكاليف المبانى للأعمال الفنية ، وخصص يوم للاحتفال بعيد الفن .

ومع أن الطفل يدرس منذ بداية المرحلة الإبتدائية مادة التربية الفنية على يد مدرسين متخصصين يعدون إعدادا متخصصا .

ومع أن لدينا اليوم فنانين كبارا بلغوا القمة فى الإبداع الفنى وسجلت أسماؤهم فى دوائر المعارف العالمية .

ومع أن أجهزة الاعلام تحتفى بالفن ، وتبرز الأعمال الفنية وتنوه بأصحابها ..

نقول :

مع كل ذلك فإن المرء لا يملك إلا أن يتساءل : أين الثمرة التى كنا نترقبها ونتوقع أن نلمس آثارها فى المجالات التى ذكرت آنفا ؟

فى تخطيط المدن ، وفى المبانى والشوارع ، وفى البيوت والمدارس ، وفى الصناعات الحرفية وغيرها ... أين اللمسة الفنية الجمالية التى هى الغاية من الثقافة الفنية ؟

أين التذوق الفنى فى المتعلمين ؟ ، ولماذا لا يؤتى تدريس التربية الفنية فى مدارسنا ثماره ، مع إيماننا ، بأن صقل حواس الأطفال ، وتنمية الوعى بالقيم الجمالية فيهم سوف يؤثر فى سلوكهم الاجتماعى ، وإرهاف مشاعرهم ، ومظاهر حياتهم ومعاملاتهم ؟

أسئلة تحتاج إلى تمعن وإلى تخطيط .

وبعد ، فهذه بعض مجالات العمل الثقافى فى مصر فى واقعها الراهن ، سقناها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، فلم نتناول الكثير من هذه الأنشطة ، ولم نتناول علاقاتنا الثقافية بالخارج . أما الكتاب كأداة من أدوات الثقافة فإن له وضعا خاصا ، ولذلك آثرناه بدراسة أكثر تفصيلا .

الكتـــاب

حينما انتهى العام الدولى للكتاب (١٩٧٢) علق أحد المفكرين العالميين قائلا :

« لقد نجح العام الدولى للكتاب فى نقل الكتاب إلى الإنسان ، ولكن هذا النجاح لن يتأكد إلا بنقل الإنسان إلى الكتاب » .

وقد يكون المعلق صادقا فى قولته بالنسبة لبلاد أخرى ، أما بالنسبة لمصر فإن قضية الكتاب تشمل المشكلتين جميعا ، مشكلة نقل الإنسان إلى الكتاب ، ونقل الكتاب إلى الإنسان ، ولم يترك العام الدولى فى مصر - بالرغم مما مورس فى أثنائه من أنشطة ، وما أقيم من معارض للكتب ، وما قدم من برامج إذاعية وتليفزيونية - أثرا واضحا ، فى أى من المشكلتين .

فلنناقش كلا منهما فى ضوء ما عقدته لجنة الخدمات بالمجلس من اجتماعات ، وما دار فيها من مناقشات ، وما استمعت إليه ممن تعنيهم ثقافة الكتاب ، مؤلفين أو ناشرين أو رسميين أو قارئين .

أولا : نقل الإنسان إلى الكتاب

١ - القضية الأولى أنه لكى ينتقل الإنسان إلى الكتاب لابد له من أن يمتلك القدرة على القراءة ، ونحن نعلم أن نسبة الأمية فى مصر تبلغ ٥٢,٩٪ طبقا لبيانات الجهاز المركزى للإحصاء[١] ، وليس هنا مجال مناقشة موضوع الأمية الأبجدية ، ولكننا نشير إلى حرمان هذا العدد الضخم من ثقافة المادة المقروءة ، وفى القمة من وسائلها « الكتاب » .

٢ - والقضية الثانية أنه لكى ينتقل الإنسان إلى الكتاب لابد أن

---

(١) انخفضت النسبة إلى ٤٨,٥٪ فى آخر تقديرات الجهاز المركزى للإحصاء .

يكون شغوفا بالقراءة ، محبا للاطلاع ، مسيطرا على مهارات القراءة ، متمرسا بأساليب الانتفاع بما يقرأ .

ونحن نعلم أن الأغلبية العظمى من مدارسنا لا تنجح فى تحقيق هذه الغايات وبخاصة المرحلة الإبتدائية ، وهى المرحلة التى يفترض أن ينمى فيها وعى القراءة لدى التلاميذ ، وتحبب إلى قلوبهم فيشبوا وفيهم نهم إلى الكتاب ، والنتيجة المحتومة .. أننا لسنا شعبا قارئا .

٣ – والقضية الثالثة أنه لكى ينتقل الإنسان إلى الكتاب ، لابد أن يكون الكتاب نفسه فى متناوله ، إما باقتنائه بالثمن المعقول الذى لا يرهقه ، وإما بالاطلاع عليه فى مكتبة الحى ، أو قوافل الثقافة التى تنتقل بين الأحياء فى كثير من بلاد العالم .

ونحن نعلم أن سعر الكتاب اليوم باهظ ، وأن مكتبات الأحياء نادرة ، وأن قوافل الثقافة فكرة لم تر النور إلا على سبيل التجربة .

وسوف نعود إلى هذا الموضوع .

٤ – والقضية الرابعة – لكى ينتقل الإنسان إلى الكتاب – أن يكون محتوى الكتاب ذاته هادفا ، شائقا ، ملائما لمداركه ومستواه ، ملبيا لحاجاته ، حسن العرض جميل الإخراج .

ومحتوى الكتاب يدخل فى (مضمون العمل الثقافى) بوجه عام .

وهو بحث طويل لا يتسع له مجال هذه الدراسة بالتفصيل .

ثانيا : نقل الكتاب إلى الإنسان

وها هنا مشكلة المشاكل فى مصر ، فلنواجهها من زواياها المختلفة .

١ – الكتاب كمصدر للثقافة :

كان الكتاب فى مصر – فى وقت ما – هو المصدر الأساسى للثقافة والعلم ، أما اليوم فقد أصبحت تنافسه وسائل الأعلام والتثقيف والترفيه

الأخرى ، كالإذاعة والتليفزيون والكاسيت والفيديو كاسيت والأفلام والمسجلات ، فضلا عن المواد المقروءة الأخرى كالصحف والمجلات .

ويقف فى مقدمة هذه الوسائل التى ناصبت الكتاب العداء « التليفزيون » الذى اقتحم البيوت وشغل الناس ، خاصة الناشئة الذين يقضون أمامه الساعات الطوال فألهاهم عن القراءة الحرة التى كانت السبيل لتأصيل عادة القراءة .

ومع هذا فما ينبغى أن نيأس ، لأن الكتاب المطبوع سوف يظل أداة هامة من أدوات التعليم والتثقيف والترويح إذا ما تيسرت السبل لإقتنائه وتداوله ، وإذا ما غرست عادة القراءة منذ الصغر ، لما يتمتع به الكتاب من مزايا لا تتحقق فى وسيلة ثقافية أخرى ، فهو الرفيق الذى تأنس بصحبته حين تشاء ، والمرجع الذى تلجأ إليه عند الحاجة ، وتستطيع أن تتوقف عند صفحة منه معينة إذا شغلتك الشواغل ، ثم تعود إليها إذا فرغت ، ثم هناك متعة الإقتناء التى ينبغى أن نجتذب بها أولادنا إلى الكتاب منذ الصغر حيث تأسرهم غريزة التملك .

وإذا كان التليفزيون منافسا قويا للكتاب ، فمن المستطاع أن يستغل هذا المنافس فى الإعلان عن الكتاب وترويجه ، وأن تقوم بعض البرامج التليفزيونية والإذاعية على إختيار كتب للأعمار المختلفة ، وفى مواد ثقافية مختلفة ، فتعرضها عرضا شائقا وتلخصها ، فيجمع المتلقى بين متعة الاستماع والتزود الثقافى من الكتاب ، وقد يحفزه ذلك على اقتنائه .

٢ - أزمة الكتاب المصرى :

وحين يقال ان الكتاب المصرى يمر اليوم بأزمة ، ففى ذلك الكثير من الصدق ، وتشير الأرقام الخاصة بعدد الكتب التى تنشر سنويا فى الأعوام الأخيرة إلى أن هناك نقصا مستمرا يزداد عاما بعد عام ، وإذا استثنينا الكتب المدرسية المساعدة التى يقبل على شرائها تلاميذ المدارس للنجاح فى الامتحان ، والكتب الجامعية التى يضطر طلاب الجامعات إلى

اقتنائها وبخاصة فى الكليات النظرية ذات الأعداد الكبيرة ، وبعض الكتب الدينية التى تلقى رواجا بسبب المد الدينى الواضح فى السنوات الأخيرة ، إذا استثنينا هذه الكتب خلصنا من واقع الأرقام المتاحة إلى أن الكتاب الثقافى المصرى قد تقهقر إلى الوراء بدرجة ملحوظة .

وكان الكتاب المصرى هو العمدة والملاذ الثقافى فى البلاد العربية فلم تكن هذه البلاد تعرف سوقا للكتاب إلا السوق المصرية ، أو مؤلفين إلا مؤلفى مصر وعلماءها ، بل لقد خرجت الكتب المصرية وبخاصة الدينية والثقافية إلى أسواق البلاد الاسلامية فى آسيا منذ سنين طويلة كأندونيسيا والملايو وباكستان وغيرها وصارت لها سوق نافقة فيها .

أما اليوم فقد تبدلت الحال ، وفقد الكتاب المصرى فى هذه البلاد سوقه أو كاد ، مع أن علماء مصر ومؤلفيها لا يزالون أئمة العلم والثقافة على مستوى الوطن العربى .

وهنا لابد أن نتساءل : ما العوامل التى أدت إلى أزمة الكتاب المصرى فى الداخل والخارج ، بالإضافة إلى الأسباب التى ذكرناها من قبل من حيث الأمية الأبجدية ، والأمية الثقافية ، وانصراف الناس إلى وسائل الترفيه والتثقيف الأخرى كالإذاعة والتليفزيون ؟ ويمكن أن نرجع هذه إلى خمسة عوامل هى :

٢/١ – ارتفاع سعر الكتاب الذى يطبع فى مصر .
٢/٢ – نعوقات فى صناعة الكتاب .
٢/٣ – معوقات التوزيع والتصدير .
٢/٤ – تزوير الكتاب المصرى فى بعض البلاد العربية .
٢/٥ – إحجام كثير من المفكرين والكتاب عن التأليف .
ولنناقش كلا من هذه العوامل فى إيجاز .

٢/١ – إرتفاع سعر الكتاب :

(أ) أول سؤال يتبادر إلى الأذهان هنا هو : **الكتاب ، أهو خدمة**

أم سلعة ؟ أهو خدمة ثقافية تؤدى إلى الجماهير ، أم إنتاج إقتصادى يهدف إلى تحقيق الربح ؟

ان فى مصر اليوم ثلاثة قطاعات تعمل فى مجال نشر الكتاب وتوزيعه ، الأول : القطاع الحكومى المتمثل فى الهيئة المصرية العامة للكتاب ، والثانى : قطاع المؤسسات الصحفية المتمثل فى معظم دور الصحف كالأهرام وأخبار اليوم ودار الهلال ودار الشعب وروز اليوسف ، وثالثها : القطاع الخاص .

والقطاع الخاص بحكم طبيعته يهدف إلى الربح ، ولا لوم عليه فهذا حقه ، وليس من المنطق أن نتوقع منه أن يتطوع لأداء الخدمة دون ربح ، فهو ليس جمعية علمية أو جمعية خيرية ، وإن كان المأمول فيه - بحكم انتمائه الوطنى - أن يقنع فى الربح بالقدر المعقول ، وألا يكون جشعا فى استغلال أداة ثقافية كالكتاب .

أما القطاعان الأول والثانى فهما اللذان يرجى منهما أن يحددا سياستهما فى نشر الكتاب ، ولقد كان النشر الحكومى منذ سنوات مضت خدمة تؤديها الدولة وتدعمها ، بحيث كان الكتاب يباع بأقل من سعر التكلفة ، ولا يزال فى مكتبات المخضرمين منا سلاسل من كتب قيمة كانت تصدر فى الخمسينات والستينات وتباع بقروش قليلة ، كسلسلة المكتبة الثقافية التى كانت تصدرها المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعةوالنشر ، إحدى مؤسسات وزارة الثقافة والإرشاد القومى (بقرشين) ، ثم الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر فى السبعينات (بخمسة قروش) فلماذا لا تقدم الهيئة العامة للكتاب اليوم هذه الخدمة الثقافية - وهى قطاع حكومى - بنفس الأسلوب ، أسلوب الدعم ؟

وهل الكتاب وهو غذاء النفس ، أقل قيمة من رغيف الخبز وهو غذاء البدن ؟ نقول هذا ونحن نعلم أن القطاع الحكومى - الهيئة العامة للكتاب - تتمتع ببعض امتيازات لا تتمتع بها دور النشر الخاصة ، منها

أن مبناها ومطابعها قدمت لها من الدولة دون مقابل ، ولعلها تلقى معاملة خاصة فى استيراد الورق وأدوات الطباعة .

أما المؤسسات الصحفية العاملة فى مجال النشر أو التوزيع والتصدير إلى الخارج بصفة خاصة ، فأكبر الظن أنها لا تنظر إلى النشر والتوزيع كخدمة تقتضيها التضحية ببعض مواردها ، بل أنها تربح الكثير ، وتطمع كل يوم فى المزيد .

(ب) والسؤال الثانى : **لماذا ارتفع سعر الكتاب فى مصر ؟**

نعتقد أن فى مقدمة أسباب ارتفاع سعر الكتاب فى مصر الارتفاع العالمى فى الأسعار ، ومنها أسعار الورق وآلات الطباعة والخامات المستخدمة فيها من حبر وغيره ، ثم يلى ذلك ارتفاع أجور عمال الطباعة وهجرة أعداد كبيرة منهم للعمل فى البلاد العربية ، ثم يليها ما اقتضته الظروف الاقتصادية التى مرت بها البلاد ، فكفت الدولة يدها عن دعمها للكتاب الحر - كمقابل للكتاب المدرسى والجامعى - وكانت وزارة التربية والتعليم تقتنى أعدادا ضخمة من الكتب العلمية والثقافية لمكتبات المدارس ، فخفضت اعتماداتها إلى أدنى الحدود ، وهناك من تجار الكتب من يبالغون فى رفع أسعارها اسوة بغيرهم من تجار السلع الأخرى طمعا فى ربح وافر وسريع .

ولاشك فى أن انخفاض حجم توزيع الكتاب سبب من أسباب ارتفاع سعره ، والناشر هنا بين أمرين : اما أن يرفع من عدد النسخ المطبوعة فتقل تكلفة النسخة الواحدة ، ولكنه معرض فى نفس الوقت للخسارة بسبب كساد جانب كبير منها ، واما أن يخفض من عدد النسخ فيضمن التوزيع ويرتفع ثمن النسخة .

ومن المفارقات التى تلفت النظر أن ارتفاع ثمن الكتاب يقف عقبة أمام الراغبين فى القراءة من محدودى الدخل وطبقة المثقفين منهم بخاصة ، بينما لا يمثل عقبة بالنسبة لقطاع ضخم من الأميين أو الحرفيين الذين

تضاعفت دخولهم ، ولكنهم فى القراءة زاهدون ، وهكذا أصبح القادرون هم الذين لا يقرأون ، وأصبح القارئون هم الذين لا يقدرون على اقتناء الكتاب لارتفاع سعره .

٢/٢ - المعوقات فى صناعة الكتاب :

(أ) لقد عانت صناعة الكتاب فى السنوات الثلاثين الأخيرة من تقادم الآلات ، وتخلف ما استخدث منها ، نظرا للقيود التى كانت مفروضة على استيراد المطابع فى فترة ما - بينما كانت صناعة الطباعة فى الخارج قد تطورت تطورا مذهلا - لقصور فى التمويل من ناحية ، ولندرة الفنيين القادرين على تشغيل هذه الآلات وصيانتها من ناحية أخرى .

ثم بدأ منذ سنوات قليلة تدفق آلات الطباعة الحديثة ، وخاصة عن طريق المعونة الأمريكية للمؤسسات الصحفية ، وعن طريق بنك التنمية الصناعية للقطاع الخاص ، ولكن المشكلة لا تزال قائمة من حيث قلة المطابع الكبرى المخصصة لطبع الكتب بالذات ، ومن حيث قلة الأيدى العاملة المدربة القادرة على تشغيل وصيانة الآلات المتطورة ، ولا تزال فى حاجة إلى دراسة فنية شاملة للتطورات الحديثة فى فنون الطباعة ، وأنواع الآلات المستخدمة فى عملياتها المختلفة ، واحتياجات السوق الحالية والمستقبلة منها لتوفير الطاقات المطلوبة كما وكيفا .

(ب) هناك معوق يتصل بصناعة الكتاب ويؤدى إلى ارتفاع سعره ، هو ارتفاع الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية الأخرى المفروضة على استيراد آلات الطباعة وقطع الغيار اللازمة لها ، والخامات المستخدمة فيها من ورق الطباعة وورق التغليف والأفلام والزيت والأحبار وغير ذلك .

ويرى المختصون أن خفض هذه الرسوم سيكون له أثر مباشر على خفض سعر الكتاب بشكل ملحوظ ، ويقدرون أن خفض تكاليف انتاج الكتاب عشرة قروش مثلا ، ينتج عنه خفض لسعر النسخة مقداره ثلاثون قرشا على الأقل .

٣/٢ - معوقات التوزيع والتصدير :

وهى من أهم المشكلات التى تواجه الكتاب المصرى ، وسعر الكتاب مرتبط بالكمية المبيعة كما سبق أن أوضحنا ، وتؤكد بعض دور النشر أن فى مخازنها كتبا طبعت منذ أكثر من عشرين عاما ولم تنفذ نسخها ، وأن معدل عدد النسخ التى تطبع حاليا من الكتاب الثقافى العام لا يتجاوز ثلاثة آلاف نسخة ، وأن كثيرا منها لا يطبع منه إلا ألف نسخة فقط ، أما الكتاب الذى يطبع منه خمسة آلاف نسخة فنادر .

يحدث هذا فى بلد يبلغ عدد سكانه ثمانية وأربعين مليونا ، والمفروض أن الكتاب المصرى يوزع فى البلاد العربية .

والناشرون فى مصر لا يعتمدون - عادة - على بيع الكتاب للأفراد ، وإنما اعتمادهم الأكبر على المكتبات المدرسية والجامعية والعامة والمتخصصة ، ونوادى القراءة وغيرها ، وقد انخفضت الاعتمادات المرصودة لشراء الكتب لهذه المكتبات فى السنوات الأخيرة انخفاضا ملحوظا ، أما عن مكتبات البيع فهى لا تتوافر إلا فى القاهرة وقلة من عواصم المحافظات (ولسنا نتحدث هنا عن مكتبات بيع الكتب المدرسية المساعدة والأدوات المدرسية من أقلام وكراسات) .

وتقوم شركات توزيع الصحف بعرض وتوزيع الكتب الشعبية الرخيصة نوعا فى أكشاك الصحف وفوق الأرصفة فى بعض أحياء العاصمة .

أما التسويق الخارجى فقد كنا نعتمد عليه فى توزيع نسبة عالية مما يطبع فى مصر ، ولكن هذه الأسواق ضاقت منذ الستينات نظرا لقيود التصدير والعملة ، ثم زادت ضيقا بسبب المقاطعة السياسية ، وإن كانت بعض البلاد العربية التى كانت متشبثة بالمقاطعة قد فتحت أسواقها مؤخرا للكتاب المصرى .

فما القيود التى تحد من تسويق الكتاب خارجيا ؟

١ – ارتفاع سعر الكتاب المصرى حينما يقارن بسعر الكتاب المدعوم فى البلاد العربية فيعجز عن منافستها ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الورق وأدوات الطباعة لدينا كما ذكرنا ، كما أنه يقل جودة وطباعة وإخراجا عن الكتاب المطبوع فى هذه البلاد ، حتى لقد بلغ الأمر بكثير من المؤلفين المصريين أن يطبعوا كتبهم فى البلاد العربية ليمكن تسويقها فيها .

٢ – معاملة الكتاب المصرى كسلعة توفر الدولة من ورائه العملة الأجنبية التى تحتاج إليها .

٣ – مشكلة الرقابة المفروضة على الكتب المصدرة والتعقيدات الإدارية التى تواجهها ، حتى ولو لم تتجاوز بضعة عناوين ، من كل عنوان نسخة واحدة .

أولا : يتحتم على القائم بتصدير الكتب أن يكون مقيدا بسجل المصدرين ، وذلك يقتضى إجراءات معقدة ، ثم يتقدم إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب بطلب للتصدير يتضمن اسم الكتاب واسم مؤلفه ، وثمنه ونسبة الخصم التجارى المسموح به للمستورد ، مع تقديم المستندات الدالة على ذلك ، ثم تجرى الهيئة هذا الخصم ، ثم تشترط الهيئة عرض قائمة الكتب المصدرة على رقابة المطبوعات ، وفى معظم الأحوال يتطلب الأمر عرض القائمة على إدارة البحوث والنشر بالأزهر الشريف إذا رأت الهيئة أن بها كتبا تتعرض للدين من قريب أو بعيد ، مع أن هذه الكتب قد سمح بطبعها وتداولها فى مصر ، كما يشترط أن يرفق المصدر بقائمة الكتب إقرارا جمركيا يتعهد فيه باسترداد قيمة الصادرات خلال ثلاث سنوات من تاريخ الشحن وإلا تعرض لعقوبة الحبس والغرامة .

والغريب أن يحدث هذا اليوم ، مع أن الدولة فى الستينات – حيثما قويت الدعوة إلى القومية العربية – كانت تشجع الصادرات المصرية من الكتب والصحف إلى الخارج دون نظر إلى استرداد قيمتها ، بل كانت

تسهم بقدر كبير من مالها فى توزيع هذه الكتب على دول كثيرة بالمجان ، إذ اعتبرت الكتاب خدمة ثقافية أكثر منه سلعة تجارية .

ثانيا : هناك تعقيد آخر فى إرسال طرد كتب عن طريق البريد حتى ولو كان كتابا واحدا ، ففضلا عن معاملة الطرود كما تعامل الصادرات الكبيرة ، من حيث الإجراءات التصديرية والجمركية والنقدية والرقابية ، يزيد الأمر سوءا هنا حين يلزم المصدرون بالتعامل مع مكتب واحد هو المكتب الرئيسى بالقاهرة ، ويقفون صفوفا أمام هذا المكتب ، وقد يمتد وقوفهم أياما ، ولو لتصدير كتاب واحد .

٢/٤ - تزوير الكتاب المصرى :

وظاهرة التزوير عالمية ، ويقصد بها إعادة طبع الكتاب المنشور بتصويره دون إذن من الطابع أو الناشر أو المؤلف ، تهربا من حقوق التأليف أو حق الناشر الأصلى ، وهى مشكلة معقدة ، لأن من الصعب تمييز النسخة الأصلية المزورة ، أو ملاحقة المزورين عن طريق القوانين التى تكفل هذه الحقوق ، وبخاصة أن كثيرا من دول العالم الثالث ترى فى هذا العمل غير المشروع وسيلة مشروعة لخفض سعر الكتاب .

وقد بدأت هذه الظاهرة تتفشى فى عالمنا العربى فى لبنان ، ثم امتدت إلى دول أخرى منها إيران وبعض دول المشرق والمغرب العربى ، وكان المؤلف المصرى والناشرون المصريون ضحية لهذه الظاهرة ، بل لقد بلغ الأمر أن الكتب المصرية المزورة فى الخارج ترسل إلى مصر لتعرض فى معارضها الدولية للكتاب ، ويقف أصحابها الأصليون أمامها حيارى لا يدرون ماذا يفعلون ؟

٢/٥ - إحجام كثير من المفكرين والكتاب عن التأليف :

إذا كانت حرية التعبير معوقا عن التأليف فى الماضى ، فإنها لم تعد كذلك اليوم ، فهى مكفولة لكل صاحب فكر فى حدود القانون ، ولم يعد أحد يشكو من تعسف لرقابة أو حظر على رأى .

ولكن مشكلة المؤلفين اليوم تنحصر فى اثنتين ، الأولى : إحجام كثير من الناشرين عن نشر الكتب الثقافية الجادة - ما لم تكن لطلاب الجامعات ، أو لكاتب مشهور تقبل على قراءته الجماهير - نظرا للسبب الذى ذكرناه من قبل وهو قلة التوزيع ، والثانية : مشكلة العائد الذى يعود على المؤلف الذى ينشر كتبه فى مصر ، ولقد أصبح العائد اليوم من التأليف غير مجز ، مما أدى بكثير من المؤلفين المصريين إلى نشر كتبهم خارج مصر ، إذ يبلغ العائد من كتابة مقال واحد ضعف ما يحصل عليه من نشر كتاب كبير فى مصر ، وينطبق هذا على المترجم والمحرر ومحقق التراث القديم ، بما أثر على الحركة الثقافية فى مصر دون شك .

والواضح أن انخفاض نسبة العائد يرجع أساسا إلى قلة ما يوزع من نسخ ، لا إلى النسبة التى يحصل عليها المؤلف من الناشر والتى تصل إلى ١٥٪ أو ٢٠٪ من ثمن البيع ، وقد تصل إلى ٧٠٪ بالنسبة للكتب الجامعية المقررة ، بينما لا تزيد هذه النسبة على ٦٪ فى بلاد الغرب ، ولكن المؤلف الغربى يحصل من هذه النسبة المنخفضة على عائد يبلغ أضعاف ما يحصل عليه المؤلف المصرى ، نظرا لضخامة عدد النسخ التى توزع .

وقد يشكو بعض المؤلفين من قيام الناشر أحيانا بزيادة عدد النسخ المطبوعة على ما هو محدد فى العقد ، أو إعادة طبع الكتاب فى الخفاء دون محاسبتهم على ما يستحقون من عائد ، ولكن هذه الحالات فردية لا تمثل ظاهرة تدعو المؤلفين إلى الإحجام عن التأليف .

وبعد ، فلقد برزت مشكلة الكتاب المصرى على السطح ، وشغلت الرأى العام فى الفترة الأخيرة ، وارتفعت الصيحات بضرورة التصدى لها نظرا لما للكتاب من أهمية كمصدر أساسى من مصادر الثقافة لا يزاحمه فيها بنفس الأهمية والتأثير مصدر آخر ، مما دعا السيد رئيس الجمهورية إلى أن يهيب بالمسئولين لدراسة المشكلة ووضع الحلول لها ، حتى يعود الكتاب كما كان ميسورا للجميع ، ويعود له شأنه فى البلاد العربية .

واللجنة تلخص فيما يلى أهم التوصيات التى توصلت إليها فى ضوء مناقشاتها وحوارها مع المعنيين بالكتاب من جميع الأطراف :

١ - أن تحدد سياستنا الثقافية موقف الدولة من الكتاب ، لا على أساس أنه سلعة للربح ، وإنما خدمة ثقافية تيسر الوسائل ليحصل عليه المواطنين فى غير عناء .

٢ - دعوة وزارة التربية والتعليم إلى توجيه عناية خاصة لتنمية وعى القراءة لدى التلاميذ ، وتحبيبها إليهم منذ الصغر ، وتهيئة الوسائل لهم للقراءة الحرة فى مكتبة المدرسة ومكتبة الفصل ، وفى البيت ، وأن تعود الوزارة إلى أسلوبها الذى كان متبعا من شراء كميات من الكتب الصالحة للمكتبات المدرسية تشجيعا للتأليف ودعمها لمكتباتها ، ولتوزيعها على المتفوقين من التلاميذ مكافأة وتشجيعا على القراءة .

٣ - تشجيع التوزيع الداخلى للكتب بمنح تيسيرات خاصة لإنشاء مكتبات البيع ، وتخصيص مواقع لبيع الكتب فى فروع المحلات الكبرى ، وخفض رسوم الإعلان عن الكتب فى وسائل الاعلام المختلفة ، وخفض رسوم النقل الجوى للكتب على شركة الطيران الوطنية .

٤ - وضع خطة شاملة لتوفير العمالة الفنية المدربة فى صناعة الكتاب وإعداد المهندسين المتخصصين فى فنون الطباعة بتخصصاتها المختلفة .

٥ - دعوة وزارة المالية إلى إعادة النظر فى الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية المفروضة على وسائل إنتاج الكتاب ومستلزماته ، حتى يسهم ذلك فى خفض تكاليف الإنتاج ، خفضا لثمن الكتاب فى الداخل ، وحتى يستطيع منافسة الكتب التى تطبع فى البلاد الأخرى .

٦ - دعم الهيئة العامة للكتاب ، بمزيد من التيسيرات والإعفاءات الجمركية فى استيراد الأوراق ولوازم الطباعة ، حتى تتمكن من خفض ثمن بيع الكتاب للجمهور .

٧ - تحرير الكتاب المصرى المصدر من شرط استرداد القيمة بالعملة الأجنبية[١] ، وإعطاء أولوية لاستيراد أدوات صناعة الكتاب .

٨ - إلغاء جميع القيود المفروضة على تصدير الكتب[٢] عن طريق الطرود البريدية ، من قيود جمركية أو نقدية ، ومعاملتها كالرسائل العادية .

٩ - إلغاء الرقابة على الكتب المصدرة طالما كان مسموحا بطباعتها وتداولها فى مصر ، فيما عدا المصاحف الشريفة ، والاكتفاء بمنع تصديرالكتب التى صدرت أحكام من القضاء بمنعها من التداول فى مصر .

١٠ - دعوة وزارة الثقافة إلى تعميم المكتبات العامة فى المحافظات بالتعاون مع الإدارة المحلية ، وإلى إنشاء مكتبات فى الأحياء كلما أمكن ذلك بالتعاون مع الجهود الشعبية ، والتوسع فى قوافل الثقافة التى تقدم فيما تقدم الخدمة المكتبية .

١١ - دعوة وزارة الثقافة بالاتفاق مع دور النشر إلى العودة إلى مشروعات إصدار سلاسل الكتيبات الثقافية العامة والعلمية المبسطة بأسعار زهيدة ، وإلى مشروع مماثل لمشروع الألف كتاب ، ترجمة وتأليفا ، على أن تشترى الوزارة أعدادا كبيرة منها لتزود بها المكتبات العامة ، وعلى أن تدعم هذه المشروعات بدفع حقوق التأليف أو الترجمة .

١٢ - العمل على منع دخول الكتب المزورة إلى مصر سواء فى المعارض أو غيرها ، ومناشدة جميع الدول العربية أن تمتنع عن شراء هذه الكتب ، وأن تتعامل مع الناشرين الأصليين لها .

١٣ - العناية بإعداد جيل من المترجمين الأكفياء ، ومن محققى التراث ، سدا للنقص فى هذين المجالين .

---

(١) صدر مؤخرا قرار من وزارة الاقتصاد يتضمن استجابة جزئية لهذه التوصية حيث أصبحت الفترة المحددة لاسترداد حصيلة صادرات الكتب بالعملة الأجنبية خمس سنوات من تاريخ التصدير بدلا من ثلاث .

(٢) استجابت وزارة الثقافة لهذه التوصية جزئيا وأصدرت قرارا بالغاء لجنة البت التى كانت تختص بالموافقة على استيراد الكتب أو تصديرها . ولا تزال الوزارة تدرس موضوع الرقابة على الكتب المصدرة .

١٤ - مناشدة الشركة القومية للتوزيع بوزارة الاعلام أن تعنى بتوزيع الكتاب المصرى فى الخارج ، أو أن تنشىء الهيئة العامة للكتاب فروعا لها بعواصم الدول العربية تقوم بهذه المهمة ، وأن يعاون الملحقون التجاريون فى الخارج فى الدعوة للكتاب المصرى وتسويقه .

١٥ - أن تقوم الهيئة العامة للكتاب - أو إحدى مؤسسات النشر الكبرى - باصدار دائرة معارف عربية نابعة من واقعنا العربى - وليست مترجمة - نستطيع أن ننطلق منها ، ويرجع إليها الباحثون .

القسم الخامس
نحو سياسة ثقافية

لم يكن هدفنا فى الفصل السابق أن ندرس الواقع الحالى للثقافة فى مصر بقصد الاستيعاب والاستقصاء ، والانتهاء إلى مقترحات وتوصيات ، فهذا موضوع سوف تفرغ له اللجنة فيما بعد ، وسوف نتناول كل فرع من فروع الثقافة على حدة ، بعد أن نكون قد وصلنا إلى اتفاق فيما يتعلق بالسياسة الثقافية العامة .

وإنما كان القصد من هذا الملخص الموجز لكل لون من ألوان الثقافة فى واقعه الراهن كنشاط وممارسة ، هو كشف الحقيقة التى كنا نتوقعها ، والتى كشفتها من قبلنا بلاد مثلنا عريقة فى ثقافتها مثلنا ، ونعنى بها ما **هو قائم بين الأنشطة والممارسات الثقافية من انفصالية وتفتت ، وما تؤدى إليه الانفصالية والتفتت من بعثرة الجهود فردية كانت أو جماعية أو حكومية ، بل والتناقض فيما بينها أحيانا ، فضلا عن إزدواجية العمل الثقافى ، وإهدار المال فيما يتكرر فى غير ما يكون ثمة داع إلى التكرار ، وتنازع السلطات بين الهيئات رسمية كانت أم غير رسمية ... كل هذا يحدث بالرغم من ثقتنا الكاملة فى إخلاص القائمين بهذه الجهود وحسن نياتهم .**

ونعتقد أن هذه الحقيقة قد تكشفت فعلا فيما عرضناه فى الفصل السابق .

ولنأخذ - كمثال - موضوع « ثقافة الطفل » ، هل لنا سياسة عامة مرسومة فيه ؟ ومن الذى يضطلع بوضعها وبترجمتها إلى خطط وبرامج ؟ وما الجهات التى يقع على عواتقها عبء التنفيذ ؟ وهل هناك ما يربط وينسق بينها ؟ وهل أولتها الخطة الخمسية للدولة أهمية خاصة

فأدرجتها بين بنودها ، ووفرت لها الاعتمادات المالية اللازمة ، ثم وزعتها على الجهات المعنية بها ليتضح دور كل جهة منها فى نطاق الخطة المتكاملة ، ومن ثم يمكن أن تتم عملية متابعة وتقويم ؟ ان للأسرة دورا فى الثقافة الأولى للطفل كما سبق أن أوضحنا ، والأجهزة التى تتعامل مع الأسرة متعددة ، ربما كان فى مقدمتها من الناحية الرسمية ، وزارة الشئون الاجتماعية ، والجمعيات التى تشرف عليها ، والحضانات التى ترعاها ... الخ .

وان لوزارة التربية والتعليم دورا فى ثقافة الطفل وضحناه فى عرضنا السابق وأبرزنا أهميته .

وان لأجهزة الاعلام من إذاعة مرئية ومسموعة ومسرح وسينما وصحافة دورها ، وأن للهيئة العامة للكتاب ودور النشر غير الحكومية دورها ، وان للهيئة العامة للاستعلامات دورها ، وأن للثقافة الجماهيرية دورها .

ثم يأتى الدور البارز لمركز ثقافة الطفل بالمجلس الأعلى للثقافة ، والذى يقع من بين اختصاصاته « التخطيط لثقافة الطفل ، وأساليب تثقيفه على مختلف المستويات ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية » و « العمل على تكامل الخدمة الثقافية الموجهة للطفل ، وتوصيلها إلى أكبر عدد من الأطفال ، وخاصة فى القرى والأحياء الشعبية ، وذلك بالتنسيق مع أجهزة التعليم ، وأجهزة الثقافة الجماهيرية ، وأجهزة الإذاعة والتليفزيون ، حتى لا يدخل خلل فى أساليب التوصيل نتيجة تعدد الاتجاهات والطرق التى يتم على أساسها التعامل مع الطفل »[(١)] .

كلام طيب على الورق ، وليس يكفى لتطبيقه أن يكون وزير التعليم ، ورئيس مجلس الأمناء باتحاد الاذاعة والتليفزيون – مثلا – عضوين

---

(١) الهيكل التنظيمى للمجلس الأعلى للثقافة : ملحق بالقرار الجمهورى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بانشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة .

بالمجلس الأعلى للثقافة ، أو أن يكون من بين أعضاء لجنة ثقافة الطفل بالمجلس ممثلون لبعض الوزارات والهيئات التى تعنى بثقافة الطفل ، فنحن نعلم طبيعة هذا التمثيل وجدواه فى اللجان .

ان الخلل فى أساليب التوصيل - الذى أشار إليه الهيكل التنظيمى للمجلس الأعلى للثقافة والذى أراد تجنبه - قائم فعلا ، لا لقصور فى التطبيق فحسب ، ولكن لأن التنظيم نفسه يأباه ، إذ المفروض فى أى تنظيم أن يكون تطبيقا لسياسة ، ونحن نفتقد سياسة ثقافية عامة ، تعقبها خطة متكاملة ، توضع لها الوسائل التنظيمية اللازمة التى تجعل مهمة التنسيق وأساليب التوصيل الجيد وقنواته ممكنه ، ولعل أهمها أن تكون هناك مظلة تؤلف بين الهيئات المعنية بالثقافة ، وتحقق التنسيق والتكامل بينها .

والمثل الذى ضربناه لثقافة الطفل ينطبق على كل مجالات العمل الثقافى التى عرضناها فى الفصل السابق ، بدءا من « محو الأمية » إلى مشكلة « الكتاب » كأداة ثقافية .

وقد يقال أن لكل قطاع من قطاعات الدولة التى تتعامل مع الثقافة سياسته ، وقد رجعت اللجنة إلى بعض منها فتبين لها أنها خطط ... بل أن معظمها أقرب إلى أن يكون برامج وليس خططا ، وأيا ما كان الحال ، وحتى لو أطلقنا عليها « ساعات » تجاوزا ، فإن عنصر التنسيق فيما بينها مفقود .. كل يعمل فى واد ، والنتيجة المحتومة هى بعثرة الجهود وبقية المحاذير التى ذكرناها آنفا .

إذن ، فنحن اليوم فى أمس الحاجة إلى سياسة عامة لثقافة الإنسان المصرى ، والى تخطيط شامل لهذه الثقافة ، وإلى تنظيم للعمل الثقافى يكفل التنسيق ، ثم يترك لكل قطاع بعد ذلك وضع خططه وبرامجه ومشروعاته فى نطاق السياسة والخطة العامة خاضعا للمتابعة والتقويم ، وفوق كل هذا ، أن يضع متخذوا القرار نصب أعينهم أن يكون للتنمية الثقافية فى مصر أولوية فى التنمية الشاملة للدولة إلى جانب التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ... لا ... بل دعنا نسميها التنمية الاقتصادية الاجتماعية بدون حرف « الواو » .

ولا نزعم أننا سوف نقدم إلى المجلس الموقر سياسة عامة لثقافة الإنسان المصرى فى دراستنا هذه ، فتلك ليست مهمتنا ، ولا هى فى مقدورنا ، وبحسبنا أن نحدد المعالم الرئيسية لهذه السياسة ، مستأنسين بما صدر عن المحافل الدولية ، والمجالس القومية المتخصصة فى هذا الصدد ، ومن أجل هذا كان العنوان الذى اخترناه لدراستنا هو « نحو سياسة ثقافية » فكلمة « نحو » لها مغزاها .

تنظيم العمل الثقافى فى مصر :

بدأت الخدمات الثقافية - على المستوى الدولى - مشاعة بين وزارات وأجهزة متعددة ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تجميع هذه الخدمات تحت إشراف موحد ، لتحقيق أهداف ، منها :

- التنسيق والتجميع على المستوى القومى .

- تحقيق استخدام أفضل للطاقات الثقافية المتاحة .

- وضع أولويات للعمل الثقافى تستظهر احتياجات الشعب ، وتنبع من ظروف البيئة .

- إضفاء رعاية السلطة على الخدمات الثقافية ، والإفادة من قدراتها التنظيمية .

- التنسيق بين مسئوليات الحكومة المركزية ، ومسئوليات السلطات المحلية التى تأكد دورها مع انتشار ظاهرة الإدارة والحكم المحلى ، وكذلك لتنسيق جهود الجماعات الخاضعة العاملة فى مجال الثقافة وتحديد دورها ، ودفع نشاطها .

وقد اقتضى ذلك إنشاء وزارات أو أجهزة مختصة بشئون الثقافة ، واختلف الأمر ما بين الدول ، فبعضها آثر إنشاء وزارة تجمع بين الاعلام

والثقافة ، أو الثقافة والسياحة ، وبعضها آثر أن تنفرد وزارة بالثقافة فحسب .

أما مصر فقد كانت لها مبادرة مبكرة ، إذ أخذت – عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ – تخطط لوضع مختلف ألوان الثقافة فى أجهزة متخصصة تجتمع كلها تحت وزارة جديدة هى « وزارة الإرشاد القومى » التى أنشئت بالقرار الجمهورى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ ، ولم تلبث أن اتخذت اسم « وزارة الثقافة والإرشاد القومى » بالقرار الجمهورى رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٥٥ .

ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والإرشاد القومى والسياحة والآثار ، حيث قضى بأن يتولى هذا القطاع ممارسة شئون الثقافة بالعمل على تيسير سبلها للشعب وتوجيه قدراته ، وتلاه قرار جمهورى آخر فى نفس السنة بنقل الاختصاصات التى كانت مخولة لوزارة العلاقات الثقافية الخارجية إلى وزارة الثقافة والإرشاد ، وفى نفس العام (١٩٦٥) عدل عن فكرة الضم ، فصدر قرار جمهورى بإنشاء ثلاث وزارات تختص كل منها بنشاط معين ، ثقافة – إرشاد – سياحة وآثار .

وفى عام ١٩٦٦ صدر القرار الجمهورى بتنظيم وزارة الثقافة وضم إليها قطاع الآثار ، وفى عام ١٩٧١ صدر قرار بأن تصبح الثقافة والإعلام وزارتين ، يرأسهما وزير واحد .

وكان آخر المطاف صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة ، تابعا للوزير المختص بشئون الثقافة ، ونص قرار إنشائه على أنه « يهدف المجلس الأعلى للثقافة إلى تيسير سبل الثقافة للشعب ، وربطها بالقيم الروحية ، وذلك بتعميق ديمقراطية الثقافة ، والوصول بها إلى أوسع قطاعات الجماهير ، مع تنمية المواهب فى شتى مجالات الثقافة والفنون والآداب ، وإحياء التراث القديم ،

واطلاع الجماهير على ثمرات المعرفة الإنسانية ، وتأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية » .

ولكى يحقق المجلس أهدافه حدد القرار له ثلاثة عشر اختصاصا ، يهمنا منها هنا أربعة هى :

- تخطيط السياسة العامة للثقافة ، فى حدود السياسة العامة للدولة ، والتنسيق بين الأجهزة الثقافية فى أوجه نشاطها المختلفة .

- إصدار التوجيهات والتوصيات إلى الهيئات الأهلية العاملة فى ميادين الثقافة بما يتفق والسياسات العامة المقررة فى هذا الشأن .

- اقتراح أوجه التطوير فى برامج التعليم وأساليب نشر الوعى الثقافى والتذوق الفنى فى مختلف المراحل التعليمية بالمدارس والجامعات .

- اقتراح أوجه التطوير فى البرامج الإذاعية والتليفزيونية ، والتوصية لدى اتحاد الإذاعة والتليفزيون بأساليب إدماج الثقافة والفنون فى المواد المذاعة صوتيا ومرئيا .

وهكذا نرى أن القرار الجمهورى الذى صدر فى أبريل سنة ١٩٨٠ ينص فى أول بند من بنود اختصاصاته على تخطيط السياسة العامة للثقافة ، والتنسيق بين الأجهزة الثقافية فى أوجه نشاطها المختلفة .

ومن حقنا أن نتساءل - بعد مضى ما يقرب من خمس سنوات على صدور القرار - هل تم التخطيط للثقافة ؟ وعلى أى أساس يتم التخطيط طالما أننا لا نملك سياسة ثقافية عامة تنبثق عنها الخطط ؟

كل ما أمكننا الحصول عليه مؤخرا هو « تصور للإطار العام للسياسة الثقافية المصرية فى السنوات الخمس القادمة ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩ » مؤرخ فى يناير ١٩٨٥ ، وهو - بعد - لا يزال معروضا للنظر والدراسة . ومع تقدير اللجنة للمبادرة بوضع هذا التصور الذى يبدو أنه مبدئى ، وبغض النظر عما اشتملت عليه بنوده ، فإن الذى تهمنا

مناقشته هو مكان السياحة الثقافية كأولوية فى خطة التنمية الشاملة للدولة ، كما سبق أن أشرنا ، ثم الأسلوب الذى يمكن أن تطبق به فى جميع القطاعات فى تنسيق وتكامل .

وهذه النقطة تسلمنا إلى التساؤل عما يتعلق بالاختصاصات الثلاثة الأخرى التى تضمنها القرار الجمهورى بإنشاء المجلس الأعلى للثقافة :

هل مجرد اقتراح أوجه التطوير فى برامج التعليم ، وفى البرامج الإذاعية والتليفزيونية ، أو التوصية بادماج الثقافة والفنون فى المواد المذاعة يكفى ؟ وهل فيها ضمان للتنسيق بين الأجهزة الثقافية فى أوجه نشاطها المختلفة ؟ وهل تم فعلا فى خلال الأعوام الخمسة الماضية هذا التنسيق وتحققت نتائجه ؟

وإذا لم تكن الإجابة بالإيجاب ، فما الصورة المثلى – أو التنظيم الأمثل – لضمان تحقيق الأهداف الخمسة التى صدرت عن المحافل الدولية والتى ذكرناها فى مطلع هذا الفصل ؟ .

السياسات الثقافية :

أصبحت قضية السياسة الثقافية من قضايا عصرنا ، وتأكدت الحاجة إلى حضور الدولة واضطلاعها بمسئوليات التنمية الثقافية للمجتمع ، شأنها فى ذلك شأن التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

وقد برزت فى هذا الصدد – على المستوى الدولى – ظاهرتان أساسيتان :

الأولى : ادراك دول الاقتصاد الموجه والدول الاشتراكية تعذر اضطلاعها بكل ضروب العمل الثقافى ، فأشركت معها أجهزة شبه حكومية ، كما أشركت الاتحادات والجمعيات الثقافية فى الاضطلاع بمسئوليات العمل الثقافى ، بعد تخطيط برامجه على المستوى القومى ، وحصر جميع الموارد المتاحة أما الأخرى : فظاهرة عكسية ، تتمثل فى دخول الدولة ومشاركتها بالمسئولية فى مجال العمل الثقافى ، وتمويل

الخدمات الثقافية تمويلا يعتمد على الدولة اعتمادا كليا أو جزئيا حسب الأحوال ، ويظهر ذلك فى الدول الرأسمالية ، حيث كانت مجالات الثقافة من شئون الهيئات الخاصة والأفراد ، فلمست الدولة الحاجة إلى التدخل بالتوجيه والتمويل ، والمشاركة فى التنفيذ ، وفق سياسة واضحة الأهداف ، وذلك من أجل تحقيق مزيد من فعالية الخدمات الثقافية ، وتوفير الدعم اللازم لمبدعى الأعمال الثقافية .

وثمة ركائز أساسية اتفق عالميا على اعتبارها ركائز محددة لمهام الدولة ومسئولياتها عن الثقافة ، وهى :

- حفظ التراث الثقافى بكل أنواعه .

- إحياء التراث وتهيئة الأسباب لنشره ليظل دعامة للتأصيل الثقافى .

- تشجيع الإبداع والابتكار والتجديد ، ورعاية مبدعى الثقافة ، مع توفير مناخ الحرية لهم .

- استنباط الوسائل التى تتيح لكل أفراد المجتمع حقهم فى الثقافة ، وفق الاعلان العالمى لحقوق الإنسان .

وإذا فرض موضوع السياسة الثقافية نفسه على عالم الفكر الثقافى والإدارى معا ، استشعرت منظمة اليونسكو ضرورة اضطلاعها بدور فعال فى طرح الموضوع للدراسة والمناقشة ، وبدأت تعد لذلك منذ عام ١٩٦٧ باجتماعات الخبراء وممثلى الدول ، وببحوث مستفيضة ، ثم عقدت مؤتمرا فى مدينة البندقية فى أواخر صيف ١٩٧٠ ، ركزت فيه بصفة خاصة على مجموعة التجارب والخبرات التى تدعو الدولة إلى الأخذ بمنهج تنظيمى فى تلبية الإحتياجات الثقافية ، والوسائل التى تعين على الإستخدام الأمثل للطاقات المادية والبشرية التى يمتلكها مجتمع ما فى زمن معين ، بقصد تحقيق التنمية الثقافية ، مع إدراك واع لإختلاف أبعاد العمل الذى يجب أن تمارسه السلطات العامة فى المجال الثقافى ، وأبعاد التدخل من

جانب الدولة ، واختلافه تبعا لاختلاف أنظمتها الاجتماعية والسياسية والإدارية والإقتصادية .

وفى مجال هذا المؤتمر الذى احتشد له أربعمائة من رجال الثقافة فى العالم ، بينهم ٣٨ وزيرا للثقافة ، وضحت اتجاهات أساسية متباينة ، أهمها :

١ - ان السياسة الثقافية ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا فى إطار التخطيط العام للدولة ، ومن مسئولياتها الكاملة ، ولكنها تختلف بالضرورة من دولة إلى أخرى ، وعلى أساس هذا الاختلاف تصبح هناك سياسات ثقافية ، لا سياسة واحدة .

٢ - أن الحاجة تدل بصورة أو بأخرى على أن الدولة ينبغى أن تأخذ دور المبادرة والتشجيع ، الذى كان موكولا من قبل إلى الأفراد من رعاة الفنون والثقافة بصفة عامة ، وذلك لصعوبة اضطلاع الجهود الخاصة وحدها بدور فعال فى العصر الحديث .

٣ - أن مركزية السياسة الثقافية وإقرار هذه المركزية يدعوان بعض أصحاب الرأى إلى تفضيل تدخل الدولة عن طريق المساعدات المالية غير المشروطة .

٤ - أن التنمية الثقافية فى الدول النامية ضرورة لدعم الوعى القومى ، وخلق تيار ثقافى يستجيب لأمانى الشعوب ، ويخاطب أعماقها وتراثها ، ويستنهض حاضرها .

غير أنه - مهما تباينت الاتجاهات - كان هناك إجماع على أن تدخل الدولة لا يجوز أن يلقى قيودا على حرية الإبداع ، وأن السياسة الثقافية الرشيدة ينبغى أن ترعى هذا الاتجاه .

نحو سياسة ثقافية فى مصر :

وبعد ، فإذا كنا قد أخذنا فى مصر بأساليب وصيغ التنظيمات

الثقافية الحديثة ، فأقمنا المؤسسات الثقافية الرسمية فى ظل وزارة مختصة بشئون الثقافة ، فإن فعالية هذه المؤسسات يتطلب وضوحا فى أبعاد السياسة الثقافية التى يمكن أن ترتكز عليها ، وبهذا يتحقق نفعها العام ، وتنظيم مسيرتها فى إطار محدد الأهداف[١] ، وهذا هو ما يدعونا إلى الإصرار على وضع سياسة ثقافية عامة للإنسان المصرى .

ويحسن أن نشير هنا إلى المبادىء العامة التى أقرتها منظمة اليونسكو ، ووزارة الثقافة المصرية فى عام ١٩٦٩ لتكون أساسا لسياسة ثقافية فى مصر ، وهذه المبادىء هى :

- نشر الوعى باستمرار الحياة الثقافية فى مصر منذ القدم مع الالتزام بتقوية العلاقة بالقيم الإنسانية الرفيعة فى الثقافات الأخرى .
- العمل على تعميق الإحساس بالتضامن بين سكان الريف والحضر ، وذلك عن طريق تشجيع العمل الثقافى المشترك ، وإبراز القيم الثقافية المشتركة بين القرية والمدينة .
- إتاحة الفرص لجميع المواطنين للتمتع بحق الاشتراك فى حياة المجتمع الثقافية .
- ضمان ألا يضحى بالكيف القيمى للعمل الثقافى فى سبيل متطلبات النشر الكمى للثقافة .
- إيجاد منابر للحوار المثمر بين المثقفين وغالبية الشعب .
- ضمان إحساس المثقفين بتحقيق ذاتيتهم فى المجتمع ، وذلك بتهيئة المناخ الثقافى ، بحيث يشعر المثقف أنه يعمل لصالحه ، كما يعمل لصالح المجتمع فى نفس الوقت .
- إقامة أجهزة لرعاية الفنون والآداب من غير إثارة الشعور بالتسلط أو السيطرة الشمولية .

---

(١) بدر الدين أبو غازى ـ « حول السياسة الثقافية » ـ ورقة مقدمة إلى شعبة الثقافة بالمجلس القومى للثقافة .

- إيجاد علاقات واضحة بين التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- إعداد أجهزة ومعاهد لتدريب العاملين فى الحقل الثقافى ، وتأهيلهم من حيث الإبداع والنشر .

- بناء نظام من القيم الثقافية ينشأ على أساس فلسفة إنسانية وروحية متطورة ، ويرتكز على التأليف بين الثقافات العالمية والمحلية .

- المحافظة على التراث الثقافى فى كل أشكاله من لغة وأدب وعلم وآثار .

- اعداد الأماكن الخاصة بتمكين كل أفراد الشعب من الإطلاع على التراث الثقافى والتمتع به ، من دور اطلاع ، ومتاحف ، ومسارح للعروض الموسيقية والفنية فى كل أنحاء البلاد لا فى العاصمة فحسب .

- الدراسة الفاحصة المستمرة للواقع الثقافى ، وعمل مسح لكل مصادر الثقافة ووسائطها فى المجتمع .

- بث الحياة الثقافية التقليدية والمعاصرة معا فى المجتمعات الريفية والمدن عن طريق برنامج شامل للأنشطة الثقافية فى قصور الثقافة ، على أن يتم بالتوزيع العادل بين الثقافة المقدمة من العاصمة ، والثقافة المنبثقة من الواقع المحلى .

- ضمان استمرار العمل لخريجى المعاهد الثقافية المختلفة فى فرق وهيئات ثقافية تتمتع بنظام المرتب المضمون والترقية والمعاش .

وانما ذكرنا هذه المبادىء التى اتفقت عليها وزارة الثقافة المصرية مع اليونسكو فى عام ١٩٦٩ - أى قبل انعقاد مؤتمر البندقية - للاستئناس بها ، وهى تتضمن عناصر صالحة لا ريب ، ولعل من الخير أن نستأنس كذلك بالدراسة التى صدرت عن المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام منذ سنوات ، فهى أقرب عهدا ، وأكثر شمولا .

وقد استندت دراسة المجلس فى تحديد المبادىء العامة للسياسة الثقافية على الركائز الأربع المحددة لمهام الدولة ومسئولياتها عن الثقافة ، والتى ذكرناها من قبل .

وفيما يلى تلخيص لهذه المبادىء العامة :

- ان السياسة الثقافية ينبغى أن تقوم على مبدأ رئيسى هو أن التنمية الثقافية ركن أساسى فى التنمية الشاملة ، وأن المدخل الصحيح إلى التنمية الاقتصادية هو الانسان نفسه ، ولا يمكن أن تبلغ التنمية الاقتصادية أهدافها ما لم تقم على دعامتى التعليم والثقافة معا .

وترجمة هذا المبدأ عمليا تتطلب إعطاء الثقافة نصيبها فى خطط التنمية ، والنظر إليها على أنها استثمار له عائده الاقتصادى والاجتماعى .

- تحقيق مبدأ « ديمقراطية الثقافة » على أساس من التزام الدولة بتوفير فرص الثقافة للجميع ، وإعطاء أسبقية للفئات المحرومة ، مع اختيار الوسائل والأدوات الملائمة للتوصيل الثقافى ، واختيار مضمون الأعمال الثقافية التى يمكن أن تحدث أثرها فى كل فئة من فئات المجتمع تبعا لنصيبها من التعليم ، وتدرجها فى مدارج التحضر ، ومن ثم فان الاستراتيجية الناجحة ينبغى أن تستند إلى مسح شامل للواقع الاجتماعى ، وتفهم لاحتياجاته الثقافية ، وتحديد لمحاور العمل الثقافى ، مع مراعاة للأولويات ، ومع ملاحظة أن أجهزة الثقافة لا تعمل من أجل الصفوة وحدهم ، وإنما هى تعمل قبل هذا من أجل الملايين المحرومين من العطاء الثقافى ، والذين قصرت بهم الأسباب من التعليم ، لتدارك ما فات ، ولنشر حركة التنوير ، ولمحو الأمية الثقافية التى لا تقل خطرا عن الأمية الأبجدية .

وبهذا المفهوم تتشكل الخطط الثقافية وتتنوع ، وفقا لإحتياجات فئات المجتمع حتى تحقق جدواها .

- العناية بالثقافة العربية ، وإبراز القيم الأصيلة فيها للحفاظ على الذاتية الثقافية وتأكيدها فى مختلف التيارات ، مع مراعاة أن المكانة

الحضارية لمصر - بل للأمة العربية جمعاء - ودورها فى العالم المعاصر ، يتطلب انفتاحا ثقافيا واعيا على العالم ، مرتكزا على الخصائص الفكرية والوجدانية لهذه الأمة ، وعلى أصالتها الثقافية ، وهذا يتطلب بناء السياسة الثقافية على تخطيط سليم للتبادل الحضارى مع العالم ، بمفهوم يقوم على الأخذ والعطاء ويتنبه لمحاولات الغزو الثقافى لطمس معالم الذاتية القومية .

- ان التعليم والثقافة جناحان لتنمية الفرد وتكوين قدراته وسلوكه ، وصياغة فكره ووجدانه ، وأن توجيه الجهود إلى اعداد الأفراد إعدادا متخصصا للنهوض بمسئولياتهم فى مواقع العمل الوطنى دون الاهتمام بتكوينهم الثقافى العام ، يظل إعدادا قاصرا عن بلوغ أهداف التنمية الحقيقية ، والتكوين الحضارى للمجتمع ، ومن هنا ينبغى أن ترتبط استراتيجية الثقافة عضويا باستراتيجية التعليم ، وأن تقوم بينهما جسور متينة ، وأن ينظر إليهما باعتبارهما استثمارا اجتماعيا واقتصاديا طويل الأمد ، متعدد العطاء .

- أن يراعى فى استراتيجية الثقافة أن الأجهزة الثقافية الرسمية موكولة بتيسير الامكانات ، وتشجيع المبدعين ، وتهيئة المناخ الثقافى الحر للابداع فى شتى المجالات ، وتيسير توصيل عطاء الفكر والوجدان إلى أفراد المجتمع ، واتاحة أسباب اتصالهم بالحياة الثقافية .

- الاعتماد على مبدأ المشورة قبل التخطيط ، والأخذ بأساليب الاستطلاع والاستقصاء وأدوات القياس المستخدمة فى الاحصاءات الثقافية ، مع مراعاة الثوابت ، وأخذ المتغيرات فى الحسبان .

وتعتمد الدول فى ذلك على المجالس واللجان القومية ، واشتراك كبار المفكرين والأدباء والفنانين فى هذه المجالس واللجان ، مع الأخذ بأساليب قياس الرأى العام للتعرف على الاحتياجات الثقافية للمجتمع .

- أن يراعى فى استراتيجية التنمية الثقافية طابعها القومى العام الذى يتطلب مركزية التخطيط من الدولة لتحقيق الترابط بين التنمية الثقافية

والتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، بحيث تكون التنمية الثقافية عنصرا فعالا ومتسقا مع التنمية الشاملة .

ولما كانت الثقافة للمجتمع كله ، فإن ذلك يتطلب تعاون قطاع الثقافة وارتباطه بالقطاعات الأخرى التى يمكن أن تكون عونا فى تنفيذ الخطط الثقافية ، كقطاع العمل والزراعة والصحة والشباب وأجهزة الادارة المحلية والسياحة .

هذا فضلا عن التعليم والاعلام بطبيعة الحال ، وضرورة الافادة من وسائل الاتصال الحديثة فى نشر الثقافة .

كذلك يراعى فى الاستراتيجية ما يتطلبه تنفيذ الخطط الثقافية من مواءمة بين المركزية واللامركزية ، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للعمل الثقافى التى تتطلب أن يكون الإشراف والتنفيذ فى بعض القطاعات مركزيا على مستوى الوطن كله ، وأن يكون البعض الآخر محليا يمكن أن تنهض به المحليات فى الدول التى تأخذ بنظام الحكم المحلى أو الإدارة المحلية .

وثمة بعد آخر ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار فى مجال الثقافة ، وهو الاعتماد على الهيئات والجمعيات الخاصة لتنفيذ بعض عناصر الخطط الثقافية ، وذلك لما يتوافر فى أعضاء هذه الهيئات والجمعيات من حماس ورغبة تطوعية فى الخدمة العامة تعين على نشر الثقافة بين المواطنين ، وتوصيل الخدمات الثقافية إليهم بصورة أكثر فعالية وأقل كلفة .

ان السياسة الثقافية ينبغى أن تنطلق من نظرة واضحة إلى مؤسسات العمل الثقافى باعتبارها تؤدى خدمة عامة كخدمة التعليم وخدمة الصحة ، ومن ثم فانها تقوم بالنظر إلى عائدها الثقافى لا عائدها المادى ، ويحكم عليها بمعيار ما تقدمه من عطاء ، لا بما تحصل عليه من ربح .

وهذا يصوب كثيرا من النظرة إلى النشاط المسرحى والموسيقى والنشاط السينمائى ، وحركة النشر ، وخدمات المتاحف ، على أن هذه النظرة لا يجوز أن تصرفنا عن اقتصاديات الخدمة الثقافية .

ومن ثم فإن المدخل الاقتصادى فى العمل الثقافى يتصل بترشيد الإنفاق ، وحسن توجيه الاعتمادات المخصصة للثقافة من أجل أداء الخدمة الثقافية بأقل تكلفة وأكبر عائد ثقافى .

ولعل ظاهرة نقص التمويل تدعو إلى استنباط الحلول الملائمة لتحقيق التعادل بين طموح الأهداف الثقافية ، وقصور الامكانات والموارد ، لاستخلاص أفضل النتائج من الاستثمارات المتاحة ، ومن ذلك الإفادة من المنشآت القائمة بتطبيق تجارب حققت نجاحا فى كثير من الدول حيث يتم تقديم الخدمات الثقافية فى المدارس ودور العبادة والوحدات المجمعة والساحات وغيرها من أماكن التجمعات ، وبتعدد وظائف المبنى الواحد واستخداماته يمكن توفير كثير من النفقات .

- ان الادارة الثقافية تعتمد على البناء التنظيمى الملائم لطبيعة العمل الثقافى ، وهذا يتطلب من الفكر الإدارى الاسترشاد بالتجارب والصيغ التنظيمية التى ظهرت فى هذا المجال لإقامة تنظيمات يتوافر لها عنصر الاستقرار ، وتكون بمنأى عن هزات التغيير التى تؤدى إلى اضطراب مسار العمل الثقافى .

- يمثل العنصر البشرى ركيزة هامة فى نجاح العمل الثقافى الذى يتطلب نوعية خاصة من العاملين ، يتوافر لهم قدر كبير من الصدق والحماس ، مع قدر معادل من الخبرة والدراية ، وهذا يقتضى أن يكون من مقومات السياسة الثقافية الاهتمام باختيار أفراد العمل الثقافى ، من قياداته إلى مستوياته التنفيذية المختلفة ، اختيارا موضوعيا وواعيا ، مع الاهتمام باستكمال الإعداد والتدريب المتخصص لهذه العناصر[١] .

---

(١) من دراسات المجلس القومى للثقافة : تقرير المجلس فى دورته الثالثة : سبتمبر ١٩٨١ م - يونيه ١٩٨٢ .

التوصيات

فى ضوء ما قدمنا فى هذه الدراسة من بحوث ومناقشات ، وعلى ضوء من الخصائص المميزة لذاتيتنا الثقافية كما أوضحناها ، والسمات الأساسية الأصيلة للمواطن الذى تستهدفه والتى شرحت بالتفصيل فى تقرير المجلس عن « تنمية الإنسان المصرى » (متدين – محب لوطنه – عربى أفريقى – عصرى) وفى ضوء ما استأنست به الدراسة من مبادىء دولية للسياسات الثقافية ، وما جاء منها فى دراسة المجلس القومى للثقافة ، توصى اللجنة بما يلى :

١ – لقد آن الأوان لوضع سياسة ثقافية عامة للإنسان المصرى تكون ركنا أساسيا فى التنمية الشاملة للدولة ، جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، على اعتبار أن المدخل الصحيح إلى التنمية الاقتصادية هو الانسان نفسه ، ولا يمكن أن تبلغ هذه التنمية أهدافها إلا إذا قامت على دعامتى التعليم والثقافة .

٢ – وفى ضوء المبادىء والاتجاهات العامة للسياسة الثقافية المشار إليها آنفا توسع الخطة القومية الشاملة بحيث تجيب عن التساؤلات الآتية :

الثقافة	لماذا	(الأهداف)
	ولمن	(المتلقون)
	وبماذا	(المضمون)
	وبمن	(المبدعون)
	وكيف	(برامج العمل وأساليب التوصيل)

٣ – ويقتضى هذا أن تتضمن الخطة الخمسية للدولة خطة الثقافة فى مصر ككل ، محددا فيها دور كل وزارة وقطاع ثقافى وقنوات الاتصال والتكامل بينها ، والإستثمارات الخاصة بالمسئولية الثقافية لكل قطاع فى نطاق الخطة المتكاملة .

٤ - ضرورة تقويم تجربة المجلس الأعلى للثقافة فى وضعه الجديد ، وبعد مضى خمس سنوات على صدور قرار إنشائه ، وذلك فى ضوء المنجزات التى حققها ، ومدى قدرته على الانطلاق فى تحقيق رسالته فى ظل نظامه الجديد ، وعلى الأخص فى مدى قدرته على تنفيذ الاختصاص الوارد فى المادة الثانية من قرار إنشائه « التنسيق بين الأجهزة الثقافية فى أوجه نشاطها » .

٥ - وتبعا لما تسفر عنه عملية التقويم يعاد النظر فى شأنه

(أ) هل يبقى المجلس الأعلى للثقافة ، على أن يعاد النظر فى اختصاصاته بما يكفل له الانطلاق فى أداء رسالته وقدرته على تحقيق التنسيق بين الأجهزة الثقافية المختلفة ، بما فيها الوزارات والهيئات التى تشارك فى مجال العمل الثقافى .

قد يكون فى بقائه تحقيق لعنصر الاستقرار الذى افتقدته مصر فى قطاع الثقافة سنوات طويلة .

(ب) هل يستبدل به هيئة قومية تتبع مجلس الوزراء ، ويرأسها رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه ، ويكون مقررها وزير الثقافة ، وتضطلع هذه الهيئة بوضع السياسة الثقافية العامة للدولة على المستوى القومى ، وتقديم العون والرعاية للمؤسسات ، سواء أكانت حكومية أو إبداعا فرديا ، واقتراح البحوث ، والمتابعة ، والتقويم .. الخ .

ويكون من بين أعضائها رؤساء المجالس العليا والهيئات التى تسهم فى العمل الثقافى مثل المجلس الأعلى للتعليم ، والمجلس الأعلى للجامعات للأزهر ، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، والمجلس الأعلى للسياحة ، واتحاد الإذاعة والتليفزيون ، ومجمع اللغة العربية ، والهيئة العامة للاستعلامات ، والحكم المحلى ... الخ .

وبذلك تكون هذه المجالس العليا مسئولة عن تنفيذ الخطة الثقافية الشاملة كل فى قطاعه ؟

رئيس اللجنة

دكتور / محمود محفوظ

أوراق العمل التى استعانت بها اللجنة عند إعداد التقرير

مسلسل	الموضوع	مقدم الموضوع
١	نحو سياسة ثقافية للإنسان المصرى .	السيد العضو الدكتور محمود محفوظ .
٢	التعليم والثقافة .	السيد العضو الدكتور محمد محمود رضوان .
٣	ثقافة الطفل .	السيد العضو الدكتور محمد محمود رضوان .
٤	مفهوم الأمن الثقافى .	السيد العضو محمود فايد .
٥	استراتيجية الثقافة .	السيد العضو عبد المنعم الصاوى .
٦	نحو سياسة ثقافية للإنسان المصرى (سياسة الأمن القومى) .	السيد العضو سعد عقل .
٧	تصور عام للتثقيف بواسطة الإذاعة السمعية ، والسمعية المرئية فى مصر .	السيد العضو الدكتور مجدى وهبه .
٨	بعض الخواطر فى سياسة التعليم والثقافة .	السيدة العضو الدكتورة نبيلة الإبراشى .
٩	الإطار العام للسياسة الثقافية المصرية فى السنوات الخمس القادمة ٨٥ / ١٩٨٦ — ٨٩ / ١٩٩٠ .	وزارة الثقافة .
١٠	الرقابة والثقافة .	السيد العضو عبد الرحمن الشرقاوى (الأهرام فى ٨ — ٢ — ١٩٨٤) .
١١	ثقافة مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل .	الدكتور سليمان حزين : العدد الثانى من دورية المجالس القومية المتخصصة (أبريل — يونية ١٩٨١) .
١٢	مشروع ميثاق العمل الثقافى .	الدكتور سليمان حزين : المجلس الأعلى للثقافة — المؤتمر الأول — أكتوبر سنة ١٩٨٠ .
١٣	السياسة الثقافية .	من سلسلة دراسات المجالس القومية المتخصصة — ١٩٨٤ .
١٤	تقرير المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام .	الدورة الثالثة (سبتمبر ١٩٨١ — يونية ١٩٨٢) .
١٥	الثقافة والسلوك .	المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والإعلام (أبريل ١٩٨٣) .
١٦	ضمير مكتوم (مقال بالأهرام ٢١ — ١ — ١٩٨٥) .	الدكتور زكى نجيب محمود .
١٧	حديث الثلاثاء (مقال بالأهرام ٣١ — ١ — ١٩٨٥) .	السيد العضو توفيق الحكيم .
١٨	السياسة الثقافية فى مصر (دراسات ووثائق فى السياسات الثقافية — منظمة اليونسكو ١٩٧٠ باللغة الإنجليزية) .	السيد العضو الدكتور مجدى وهبه .
١٩	مستقبل الثقافة فى مصر .	الدكتور طه حسين .
٢٠	خواطر ثقافية .	الأستاذ محمد الطويل .
٢١	اللغة الإذاعية بين الفصحى والدارجة والعامية	شعبه الإعلام — المجلس القومى للثقافة .
٢٢	فكر وعمل من أجل خدمة القضايا القومية .	الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٣ .
٢٣	اقتراح بعناصر مناقشة موضوع الكتاب .	هيئة مكتب لجنة الخدمات (مجلس الشورى) .

تابع أوراق العمل التى استعانت بها اللجنة عند إعداد التقرير

مسلسل	الموضـــــــوع	مقـدم المـــوضـــــوع
٢٤	مشروع تقرير مستخلص من بعض الكتب فى مجال الكتاب ، وبعض المقالات الصحفية .	أمانة قطاع شئون اللجان بمجلس الشورى (الدراسات والبحوث) .
٢٥	الهيئة القومية للبريد ودورها فى تصدير واستيراد الكتاب .	الأستاذ حسين سكر .
٢٦	مشكلات الكتاب فى مصر .	الأستاذ محمود عبد المنعم مراد .
٢٧	مشروع مذكرة فى شأن أزمة الكتاب المصرى (اقتراحات وتوصيات) .	الأستاذ لمعى المطيعى .
٢٨	مجموعة مقالات من الصحف .	الأستاذ لمعى المطيعى .
٢٩	الكتاب المصرى .	الأستاذ فؤاد زيدان .
٣٠	محنة الكتاب .	السيد العضو عبد الرحمن الشرقاوى (الأهرام فى ١ – ٢ – ١٩٨٤) .
٣١	الصياغة النهائية للتقرير المبدئى .	السيد العضو الدكتور محمد محمود رضوان .
٣٢	الصياغة النهائية للتقرير فى صورته النهائية .	السيد العضو الدكتور محمود محفوظ .
		السيد العضو الدكتور محمد محمود رضوان .

المحتويات

الموضـــوع رقم الصفحة

بيـــــان
بتقارير اللجـان النوعـية والخـاصـة
التى صدرت عن مجلس الشورى خلال الفترة
أكـتوبر ١٩٨٠ - ينايـر ١٩٩٢

أولاً : لجنة الشئون المالية والاقتصادية :

١ - القطـاع العـام .
٢ - التضخـم والأسـعار والدعـم .
٣ - إطـار الاستراتيجية الاقتصادية القومية .
٤ - السياسة النقدية والائتمانية فى ج . م . ع .
٥ - ميزان المدفوعات المصرى (١٩٥٢ - ١٩٨٢ / ١٩٨٣) .
٦ - سـياسـات الاسـتثمار .
٧ - سـياسـات الأسعـار .
٨ - سعر الصرف فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٨٦ .
٩ - الجوانب التنظيمية للموارد العامة للدولة : الضرائب على الدخل والضرائب الجمركية .
١٠ - الجوانب التنظيمية للموارد العامة للدولة : الضرائب العقارية .
١١ - الاسـتهلاك السـلعى .
١٢ - إدارة التنمـية فى الاقتصاد المصرى .
١٣ - آفاق التعاون الاقتصادى العربى فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية .

ثانياً : لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى :

١ - العـلاقات المصرية الإفريقـية .
٢ - التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية .
٣ - مصر وحركة عدم الانحياز .
٤ - إطار التعاون بين دول حوض النيل .
٥ - مصر والعالم الإسـلامى .
٦ - مصر والقضية الفلسطينية .
٧ - مصر والعالم العربى .
٨ - مصر ودول حوض البحر الأحمر والقرن الإفريقى .
٩ - مصر ودول حوض البحر المتوسط .
١٠ - مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .
١١ - مصر وجامعة الدول العربية .
١٢ - مصر وتطورات أزمة الخليج .

ثالثاً : لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة :

١ - تخطيط القوى العاملة وارتباطه بسياسة التعليم والتدريب .
٢ - الطاقة : إنتاجها واستهلاكها .
٣ - سياسة تدريب القوى العاملة .
٤ - تنمية السياحة فى مصر .
٥ - سياسة التصنيع فى مصر .
٦ - مواد البناء : إنتاجها واستهلاكها .
٧ - القطن فى مصر : زراعته ، صناعته ، تجارته .
٨ - تنمية سيناء .
٩ - واقع ومستقبل التنمية السياحية فى مصر .
١٠ - الصناعات الصغيرة .
١١ - التنمية الصناعية ومستقبلها فى مصر .

رابعاً : لجنة الخدمات :

١ - تنمية الإنسان المصرى .
٢ - قضايا البيئة والتنمية فى مصر : النظافة العامة ومشكلات البيئة .
٣ - فلسفة الحكم المحلى ودوره فى التنمية الإقليمية .
٤ - تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة .
٥ - المشاركة الشعبية .
٦ - الجامعات : حاضرها ومستقبلها .
٧ - نحو سياسة ثقافية للإنسان المصرى .
٨ - قضايا البيئة والتنمية فى مصر : المياه والصرف الصحى .
٩ - قضية العلاج فى مصر .
١٠ - قضايا البيئة والتنمية فى مصر : تلوث الهواء .
١١ - الإدارة والتنمية .
١٢ - الإدمان .
١٣ - قضايا البيئة والتنمية فى مصر : سلامة الغذاء .
١٤ - الطفل فى المجتمع المصرى : الواقع والمتطلبات .
١٥ - نحو سياسة سكانية لمصر فى مطالع القرن الحادى والعشرين .

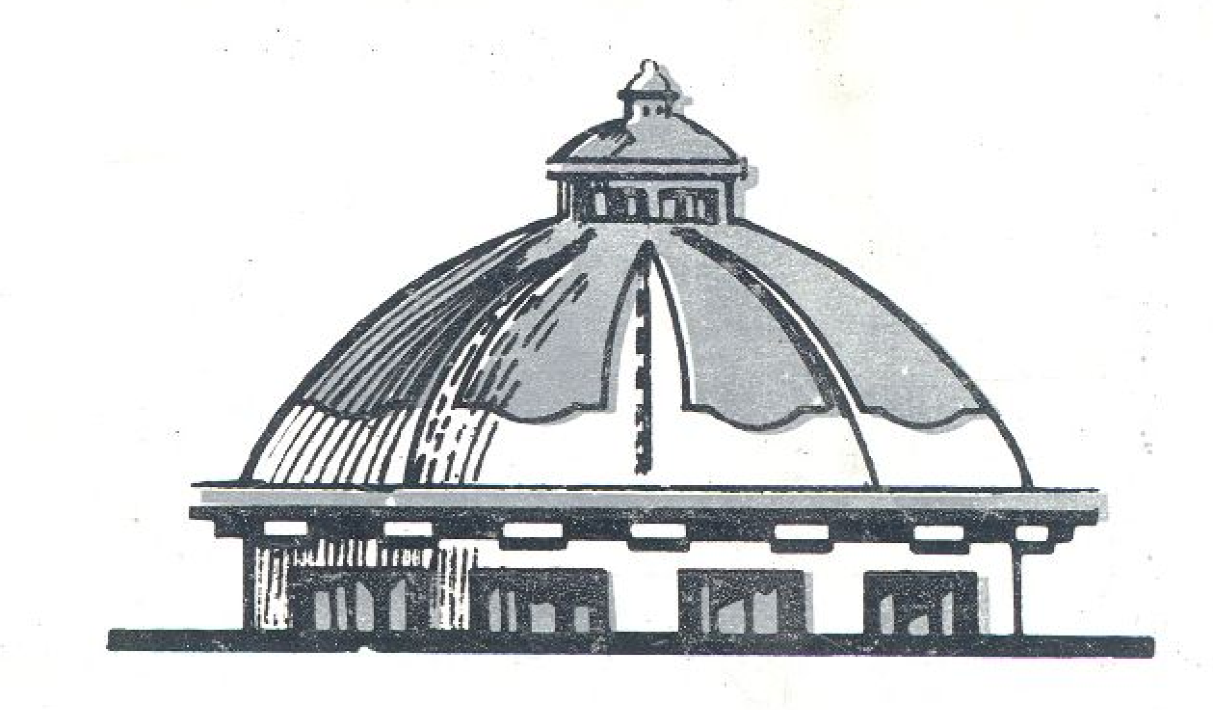
خامساً : لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضي :

١ - السياسة الزراعية .
٢ - الإنتاج الحيوانى فى مصر .
٣ - الميكنة الزراعية .
٤ - القمح : إنتاجاً وتصنيعاً واستهلاكاً .
٥ - السياسة الغذائية فى جمهورية مصر العربية .
٦ - الإنتاج الزراعى والتصدير .
٧ - الإنتاج الزراعى والاكتفاء الذاتى : محاصيل الحبوب والبقوليات .
٨ - الإنتاج الزراعى والاكتفاء الذاتى : المحاصيل السكرية والزيتية .
٩ - الموارد المائية واستخداماتها .
١٠ - التعاونيات الزراعية فى مصر .
١١ - استصلاح الأراضى ونظم التصرف فى الأراضى الجديدة .

سادساً : لجان خاصة :

١ - قضية الوحدة الوطنية .
٢ - قضية الشباب .
٣ - الموانىء المصرية والنقل البحرى والخدمات المتعلقة بهذا النشاط .
٤ - مشكلة الإسكان فى مصر .
٥ - التعاون .
٦ - نحو سياسة لاستخدامات الأراضى فى مصر .
٧ - هجرة العمالة المصرية إلى الخارج .
٨ - البرنامج النووى المصرى .
٩ - البحث العلمى والتنمية فى مصر .
١٠ - مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى .

مَطابعُ مؤسسة دار الشعب - للصحافة والطباعة والنشرُ
٩٢ شارع قصر العيني - القاهرة ت: ٣٥٥١٨١٠١ - ٣٥٥١٨١٨ - ٣٥٤٣٨٠٠



- **نبذة موجزة عن تطور المجالس النيابية فى مصر :**

— مجلس شورى النواب ١٨٦٦ .

— مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ١٨٨٣ .

— الجمعية التشريعية ١٩١٣ .

— مجلس الشيوخ ومجلس النواب (البرلمان) ١٩٢٤ .

— مجلس الأمة ١٩٥٧ .

— مجلس الشعب ١٩٧١ .

— مجلس الشورى ١٩٨٠ .

- **يتألف مجلس الشورى طبقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ من ٢٥٨ عضواً ، الثلثين بالانتخاب والثلث بالتعيين .**

- **لجان مجلس الشورى هى :**

— لجنة الشئون الدستورية والتشريعية .

— لجنة الشئون المالية والاقتصادية .

— لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى .

— لجنة الانتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة .

— لجنة الخدمات .

— لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى .

